A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية:

الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية

دراسة حالة: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

إعداد الطالبة:

مجبر سعاد

إشراف الأستاذ:

د. لخضاري منصور

أعضاء لجنة المناقشة:

د. ناجي عمارة ..... رئيسا

د. منصور لخضاري ..... مشرفا و مقررا

أ. خنو فاتح ..... ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

شكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ

الدكتور: " لخضاري منصور"

الذي أشرف على العمل

ولم يبخل علي بنصائحه القيمة

مجبر سعاد

اهداء

إلى من تعجز الكلمات عن وصفهما

أبي وأمي

إلى أغلى ما أملك في حياتي

إخوتي: وحيد، بحري، عبدالله، ياسين

وحبيب قلب عمته: محمد

وإلى كل الزملاء والزميلات

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

الملخص باللغة العربية:

تلعب الوساطة دورا مهما في مجال إبراز الدور الإيجابي لطرف ثالث بهدف حل نزاع دولي وهي تعرف بأنها مسعى ودي يبتغي إيجاد حل لنزاع ما تقوم به دولة ثالثة تشترك بصورة إيجابية في المفاوضات بين الطرفين المتنازعين حيث يعمل الوسيط على التخفيف من حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، وهي طريقة اختيارية في الأصل، وقد أكدت عدة مواثيق دولية أهمية الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية منها ميثاق الأمم المتحدة. والملاحظ أن الوسيط الجزائري يقوم بدور ريادي في حل النزاعات الدولية من خلال إعمال هذه الآلية، وذلك بناءا على التصور الجزائري لحل النزاعات والقائم على الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي، ولقد نجحت الوساطة الجزائرية في حل نزاعات معقدة في الماضي ولا تزال تواصل العمل على تحقيق المزيد من الانتصارات في الحاضر، ويتجلى ذلك من خلال قيادتها لوساطة دولية لحل النزاع المالي في الوقت الراهن، وتمكنها من إقناع الفرقاء الماليين على الجلوس إلى طاولة التفاوض، وبعد خمس جولات من المفاوضات توجت الوساطة الجزائرية بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي.

Résumé :

La médiation joue un rôle important, En laissant participer une tiers partie dans la résolution d'un litige international. Elle est définie comme la démarche amicale de la part d'un tiers Etat en vu de la résolution d'un litige, en participant positivement dans les négociations muni par les pays belligérant, le médiateur essais de contrôler et d'apaiser les pressions entre les deux pays. La médiation reste une voie facultative, plusieurs traités internationaux dont la charte des nations unies insiste sur la médiation comme un outil important dans la résolution des litiges.

On peut constater que le rôle de médiateur algérien est très avancé, se référant à la conception algérienne sur la résolution des litiges qui se base sur la résolution pacifique et le rejet de l'ingérence étrangère. L'histoire témoigne le succès de la médiation algérienne dans la résolution de plusieurs litiges compliqués dans le passé, elle est encore active pour faire des progrès dans le présent, ce que l'on constate par son rôle de médiateur principal dans le conflit malien, et le fait qu'elle a pu convaincre les belligérants malien de s'asseoir a la table des négociations, une activité qui a été couronner, après cinq tours, par la signature paraphé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali.

خطة الدراســـــة

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للدراسة النزاعات الدولية

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الدولية.

المبحث الثاني: حل النزاعات الدولية.

المبحث الثالث: عملية الوساطة.

الفصل الثاني: التصور والأداء الجزائري في حل النزاعات الدولية

المبحث الأول: التصور الجزائري حسب مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة لحل النزاعات الدولية.

المبحث الثالث: أمثلة عن إعمال الدبلوماسية الجزائرية آلية الوساطة.

الفصل الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي (2012/2015)

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المالي.

المبحث الثاني: الدور الجزائري في حل النزاع المالي.

المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة للنزاع (2012/2015).

مقـــدمـــــــة

جاءت الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لتكرس أهم مقاصد الميثاق المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يتحقق من خلال اتخاذ الأمم المتحدة التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وذلك بقصد إزالتها، وهي تتذرع لتحقيق ذلك بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي في حل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

وتتمثل تلك الوسائل السلمية في " الوسائل الدبلوماسية والوسائل السياسية والقضائية والتي بالإمكان الاستعانة بها لحل النزاعات الدولية بين مختلف الوحدات الفاعلة، وذلك عن طريق النصوص القانونية التي خصصت لها في ميثاق الأمم المتحدة ، ويتم اللجوء بصفة كبيرة إلى الوسائل الدبلوماسية بحيث نجد أن كل المواثيق والقوانين الدولية تنص عليها.

وقد تأخذ هذه الوسائل الدبلوماسية شكل المفاوضات، المساعي الحميدة، التوفيق، التحكيم، والوساطة، وتأتي هذه الأخيرة لتأخذ مرتبة ذات أهمية كبيرة في مجال حل النزاعات القائمة أو منع نشوبه أو تطورها باتجاه غير مرغوب فيه، فقد نصت عليها بصفة صريحة مختلف مواثيق الدولية(ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ميثاق جامعة الدول العربية....)، وترتبط هذه الآلية بالقواعد الدبلوماسية التي التي تتشابك فيها العوامل والاعتبارات السياسية والقانونية، فالدبلوماسية اليوم علم ذو قواعد وفن ذو أصول، فهي علم لأنها تتطلب معرفة علاقات الدول القانونية والسياسية، وهي فن لأنها تؤكد على كيفية إدارة الشؤون الدولية، وهو جانب يتطلب الكثير من الاستعداد والقدرة غلى توجيه المفاوضات من أجل الوصول إلى النتائج المتوخاة. وباعتبار الوساطة تقوم أساسا على المفاوضات فلا وجود لوساطة بدون مفاوضات، ومنه يتوقف نجاح هذه الآلية في حل النزاع باستعداد الوسيط وقدرته على توجيه المفاوضات، كما لا يمكن تجاهل عامل ثقة الأطراف المتنازعة في الوسيط ، فلا يمكن الوصول إلى أي حل إذا انعدمت الثقة.

ونظرا لتلك الأهمية التي اكتسبتها الوساطة، أصبحت لها مكانة في السياسات الخارجية للدول، التي تقوم الدول من خلالها إثبات حضورها ولعب دور ريادي في المجتمع الدولي سواء لاعتبارات إنسانية، أو من أجل حماية المصلحة الوطنية والحفاظ على أمنها واستقرارها. ونجد الجزائر من بين تلك الدول التي تلجأ إلى إعمال آلية الوساطة لحل النزاعات الدولية والتي تحظى بقبول من الأطراف المتنازعة نظرا لتاريخها الدبلوماسي في هذا المجال مثل تمكنها من حل أعقد نزاع في المنطقة الإفريقية" النزاع الإثيوبي–الإرتيري"، والذي يعتبر انتصار للدبلوماسية الجزائرية التي يقوم تصورها في حل النزاعات على الحياد والحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي وهو ما يجعلها تحظى بثقة الأطراف المتنازعة . كما تسارع الدبلوماسية الجزائرية إلى التدخل في حالة نشوب نزاعات في الدول المجاورة لها، والتي تشكل تهديدا للأمن الإقليمي ومعه الأمن الوطني الجزائري. وهو ما تقوم به الجزائر من خلال الوساطات المتعددة في حالة النزاع المالي الممتد عبر السنين، فلقد كان لزاما على الجزائر بحكم موقعها ومكانتها الإقليمية وما تحظى به من احترام دولي أن تلعب دورها في حل النزاعات القائمة على طول حدودها خاصة الجنوبية باعتبارها من أكثر المناطق التي تعرف حالة من الانهيار غير المسبوق للأمن.

1) أهمية الموضوع:

تنبع أهمية دراسة الوساطة في حل النزاعات الدولية، من كونها أصبحت عاملا أساسيا في القضاء على الحروب، والتخفيف من شدة التوترات التي قد تتسبب في حروب مدمرة سواء كانت داخلية داخل الدولة نفسها، أو بين الدول. ومن هنا يبرز الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في مجال حل النزاعات بفضل إعمال هذه الآلية. وعلى هذا الأساس أصبحت كل الأنظار موجهة للوساطة الجزائرية في النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة للنزاع (2012–2015).

2) أسباب اختيار الموضوع:

I. الأسباب الموضوعية:

- أهمية الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية في إطار مبدأ الحل السلمي للنزاعات.
- إبراز الدور الريادي الجزائري في مجال حل النزاعات الدولية.
- حداثة الموضوع، فيما يخص الوساطة الجزائرية في ظل التطورات الأخيرة للنزاع المالي.

II. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لكونه له علاقة بتخصصنا "دراسات دبلوماسية".
- الرغبة في التعرف على طريقة عمل الوسيط وكيف بإمكانه التوفيق بين المتنازعين .
- الإسهام بهذا العمل ولو بشكل بسيط يضاف للمكتبات، حتى يكون نقطة ارتكاز في بحوث أخرى.

3) أدبيات الدراسة:

أولى الخطوات التي يقوم بها الباحث هي الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل دراسته، وتكمن أهمية هذه الخطوة في الاستفادة من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها الثلاث: معلومات ذات طبيعة فعلية(معطيات وبيانات) ومعلومات ذات طبيعة منهجية(كيفية انجاز البحث) ومعلومات ذات طبيعة نظرية(مختلف التفسيرات التي قدمت حول الموضوع).

فيما يلي نحاول تقديم بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة مستقلة ومجتمعة ومن بينها:

- الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي1963-2010، ليلى قارة، جامعة الجزائر03، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

- الإشكالية: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المركزية التي مفادها: هل الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي تهدف إلى احتواء النزاع وإدارته لتأمين محيطها الإقليمي وهذا طبقا لمفهومها المتعارف عليه باعتبارها أنها تحاول إيجاد حلول لنزاع قائم؟ أم هي وسيلة تستعملها الدولة الواسطة لتحقيق غايات وأهداف معينة؟

- المقترح الجزائري الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة، هناء قاسمي وعبد الرؤوف بن الشيهب، جامعة قسنطينة03، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2013.

- الإشكالية: ما مدى فعالية المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي بين الحل السياسي والتدخل العسكري؟

- ✓ وبالاعتماد على هذه الدراسات السابقة والتي تناولت بدورها هي الأخرى البحث حول موضوع النزاع المالي في مراحل تاريخية سابقة، وإبرازها أيضا للدور الذي لعبته الجزائر من أجل إيجاد حل له، ننطلق في بحثنا لنقوم باستكمال عملية سرد الأحداث التاريخية وأسباب عودة النزاع الراهن، وتبيان الدور الذي يقوم به الوسيط الجزائري لحل النزاع في ظل تطوراته الأخيرة منذ 2012 إلى غاية 2015 وبالتحديد 01 مارس 2015 والتوقيع بالأحرف الأولى إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي.

4) الإشكالية:

بالرجوع إلى الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها في سلوكها الخارجي والتي تتجلى في فئتين: أهداف تخدم المصالح الوطنية وتتضمن الأمن وحماية السيادة الوطنية، وبسط نفوذها، وخلق الأوضاع التي تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة، أما الفئة الثانية فتتمثل في الأهداف ذات النزعة المثالية ومن ضمنها الرغبة في دعم السلام العالمي ودعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من المبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

إن النظرة إلى هذه الاعتبارات الإنسانية وعامل المصلحة المتحرك دائما في نطاق العلاقات الدولية، ومن هنا نحاول من خلال هده الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية: ***كيف يتم إعمال آلية الوساطة من أجل حل النزاعات الدولية؟ الوسيط الجزائري في حل النزاع المالي نموذجا.***

- ولمعالجة الإشكالية تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك علاقة بين شكل النزاع والآلية المستعملة من أجل إيجاد حل له؟ وما الذي يميز آلية الوساطة عن باقي الآليات؟

2-ماهي محددات التصور الجزائري في حل النزاعات الدولية؟ وكيف يبرز من خلال السلوك الخارجي للجزائر؟

3- ما مدى نجاح الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة(2012-2015)؟

5) الفرضيات:

1-تتعدد طرق حل النزاعات بتعدد أنماط وأشكال النزاعات، وتتميز الوساطة عن باقي الطرق بمرونتها.

2-يتحدد التصور الجزائري في حل النزاعات الدولية من خلال مبادئ سياستها الخارجية، وسلوكها الخارجي(الوساطة، التعاون الدولي ....).

3-يتوقف نجاح الوساطة الجزائري في النزاع المالي الراهن على مدى تجاوب الفرقاء الماليين معها، وعلى عدم تدخل أطراف أجنبية.

6) الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تتناول الدراسة: دراسة حالة للوساطة الجزائرية في النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة منذ سنة 2012 الانقلاب العسكري وعودة التمرد بعده حتى سنة 2015 والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية 01 مارس2015. وفي إطار دراستنا للنزاع المالي يتم الحديث التعرض لمنطقة الساحل عامة كبعد إقليمي.

6) المناهج والمقاربات المستخدمة:

- **المنهج الوصفي:** والهدف منه وصف الظاهرة محل الدراسة " النزاعات الدولية" بالتطرق لكافة حيثياتها وتحديد كل العوامل المؤثرة فيها.

- **المنهج التحليلي:** يتم من خلاله تحليل الأوضاع والأحداث.

- **الاقتراب التاريخي** :استخدمته بحكم أن موضوع الدراسة مرتبط بأحداث تاريخية معينة تشكل محطات مهمة في تاريخ الشعب المالي عامة و الطوارق بشكل خاص، والوساطات المتعددة للجزائر عبر مختلف محطات هذا النزاع.

- **منهج تحليل المضمون:** تم استعمال منهج تحليل المضمون للتدقيق في محتوى اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي الموقع عليه بالأحرف الأولى في 2015/03/01.

– **منهج دراسة حالة:** لقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باعتباره منهجا وصفيا متميزا يقوم على أساس الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن هذا البحث به نوع من البحث المعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية...أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية ويهدف إلى جمع البيانات أو المعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة. وسيكون مناسبا لهذه الحالة بالنظر لطبيعة النزاع التارقي المالي، من أجل فهم أسبابه وتداعياته على باقي الدول.

7) الإطار النظري:

تعود أسباب النزاع في مالي إلى حرمان فئة الطوارق من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتهميشهم من قبل المجتمع المالي، وعدم تلبية احتياجاتهم، ولهذه الأسباب هذه الدراسة تعتمد على نظرية الاحتياجات الإنسانية حيث " تجادل هذه النظرية بأن أسباب النزاعات تكمن في مجموعةٍ من الاحتياجات الإنسانية الأساسية لم يتم إرضاؤها. وهي تدعو إلى تحليل هذه الاحتياجات، والتواصل بشأنها، والعمل على إرضائها من أجل الوصول إلى حل النزاع"[1]، وعلى هذا الأساس يقوم فريق الوساطة بقيادة الجزائر بحل النزاع في مالي. وهذا لا يعني أن عملية الوساطة تقوم على أساس إنساني فقط، بل في الواقع، أصبحت الوساطة التي تقوم على أساس المصلحة تستعمل على نطاق واسع، ويقاس نجاحها وفشلها على مدى التوصل لحل النزاع أم لا، وذلك ما يحدد فعالية الوساطة في خدمة المصلحة الوطنية، وفي هذه الحالة نعتمد على نظرية الوساطة القائمة على القوة لأن وفقا لهذه المقاربة فالجزائر من خلال وساطتها تحاول الحفاظ على أمنها الوطني واستقرار المناطق الجنوبية المحاذية لمالي وذلك خدمة لمصلحتها الوطنية.

[1] سيمون مايسون، ساندرا ريتشارد، **أدوات تحليل النزاعات**. (ترجمة: محمد حمشي)، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، 2005، ص02.

8)تحديد المفاهيم:

– **النزاع:** هو كل تنافس بين مجموعات مختلفة سواء(عرقية – دينية–سياسية) وهذا التنافس يكون نتيجة مصالحها المتناقضة، بحيث تحاول كل مجموعة تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي بالإضرار بالمجموعات الأخرى.

– **الوساطة:** هي مسعى ودي يقوم طرف ثالث سواء كان هذا الطرف فردا أو دولة أو منظمات دولية، لإيجاد حل لنزاع قائم يشترك مباشرة في المفاوضات وإعداد تسوية وفهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة، ليس هناك مدة محددة للوساطة.

– **الوسيط:** الراعي الرسمي لعملية الوساطة، ويعتمد حل مشكل أطراف النزاع على قدرة هذا الوسيط في التحكم في الأطراف عن طريق التحفيز على الجلوس إلى طاولة المفاوضات .

9)تبرير الخطة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة والتمكن من الوصول إلى إجابة للإشكالية تم اعتماد خطة تبدأ بمدخل نظري ومفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية ومن خلاله تم التطرق إلى مختلف آليات حل النزاعات، إضافة إلى تمييز آلية الوساطة عن غيرها وتبيان خصوصيتها. وثانيا يتم تقديم محددات التصور الجزائري لحل النزاعات والذي يتجلى من الأداء والسلوك الخارجي للجزائر القائم على الحل السلمي وتبني معادلة تنمية=أمن واستقرار وعلى ذلك الأساس تنطلق في إعمال آلية الوساطة، وهذا ما يفسر لنا تعامل الجزائر مع النزاع المالي من خلال الوساطة التي تمكنت من جمع الفرقاء الماليين بالجلوس إلى طاولة التفاوض، ودعم المشاريع التنموية والتنسيق الأمني.

الفصل الأول

مدخل نظري ومفاهيمي لدراسة

النزاعات الدوليــة

النزاعات الدولية قديمة قدم التاريخ، حيث لا يمكن إنكارها بين الأفراد والدول والمنظمات الدولية بسبب العلاقات الإظطرارية بين أشخاص القانون الدولي. وهي تتصف بالتعقيد، بسبب تعدد أشكالها وأنواعها وأسبابها وجذورها، فقد تختلف طبيعة النزاع من حالة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية لأخرى ومن زمان لآخر. ولتفادي تصعيد النزاع إلى مرحلة تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، يتم اللجوء مجموعة من الآليات و الطرق لإيجاد حلول لها وتقديم مقترحات ترضي أطراف النزاع.

ولهذا أوجب علينا من أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري ومفاهيمي للدراسة من أجل فهم وتفسير ظاهرة النزاعات الدولية من جهة ومن جهة أخرى مختلف طرق حلها سواء سلمية أو غير سلمية .

حيث تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: خصص للنزاعات الدولية ونتعرض فيه بالشرح والتحليل، أولا لمفهوم النزاعات الدولية، وثانيا سيتم التطرق إلى بعض النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، أما في آخر المبحث فأردنا تقديم تصنيف النزاعات الدولية.

المبحث الثاني: فقد تناول فيه موضوع حل النزاعات الدولية، بحيث سيتم في البداية التمييز بين مفهومي التسوية والحل ويليه عرض لمختلف طرق حل النزاعات بشقيها السلمي و غير السلمي.

أما المبحث الثالث فقد خصص بالتحديد لآلية من تلك الآليات السلمية التي هي موضوع الدراسة التي نقوم بها، وهي "الوساطة"" حيث سنتطرق أولا إلى تعريف الوساطة مع إبراز مميزاتها، أما ثانيا سيتم التفصيل في مختلف مراحل هذه العملية، وفي آخر هذا المبحث سيتم عرض أمثلة على الوساطة والدور الذي قامت به.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الدولية

تعتبر ظاهرة النزاعات من الظواهر الإنسانية التي تتصف بالتعقيد، حيث أن مفهوم النزاع يتميز بعدم الوضوح وعدم وجود إجماع أو اتفاق على حدوده ومدلولاته الدقيقة والواضحة. ولهذا ارتأينا وضع إطاري مفهوماتي ونظري، بحيث سيتم دراسة مفهوم النزاع وبعض المفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى تقديم بعض النظريات المفسرة للنزاعات، ومن أجل توضيح الرؤية أكثر حول النزاعات سيتم التطرق في آخر هذا المبحث إلى تصنيف النزاعات.

أولا: مفهوم النزاع الدولي:

يعتبر مصطلح نزاع ترجمة لكلمة " Conflit" بالفرنسية و" Conflict" بالإنجليزية وهما من أصل الكلمة اللاتينية" conflictus" ، وهو يأخذ عدة معاني منها: صراع، نزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال. وتستخدم في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة(تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، خلاف عائلي، نزاع حدودي، ....وما شابه ذلك). وفي اللغة فإن النزاعات، " *جمع نزعة أو منزعة الخصومة والمنازعة في الخصومة، مجازفة الحجج فيما يتنازع عليه الخصمان، والتنازع التخاصم. والنزاع نظريا و في التطبيق من النزع، ويعني قلع الشيء من مكانه، وفلان في النزع أي في قلع الحياة يعني الاحتضار. والتنازع أي التخاصم، ونازعته منازعة أي جاذبته في الخصومة* " [1].

وفي تعريف آخر يعرف النزاع " *بأنه صراع حول القيم أو السلطة أو المواد المحدودة، أو هو صراع تتعادل وتتعارض فيه أهداف المتخاصمين، كما قد يعني النزاع تعارضا مدركا من المصالح أو اعتقاد بأن الطموحات الحالية لطرفين لا يمكن تحقيقها معا في آن واحد، إذن النزاع الدولي ينشأ عندما يجد الطرفان أنفسهم منقسمين بسبب المصالح أو الأهداف المتعارضة أو في تنافس في السيطرة على الموارد المحدودة. يغطي النزاع فئة عامة من العلاقات الإنسانية، يفترض المواجهة بين من اثنين من الإرادات(على الأقل) ، والتي تسعى إلى أهداف متنافسة(متضادة) ، والتي تنطوي قدر معين من القدرة على العمل ضد الآخر*"[2]. أما النزاع على الصعيد الدولي فيعرف

[1] عمر سعدالله، **الوجيز في حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص9.

[2] Richard M. Keuko, **Guerre et conflits modernes**. Paris : l'Harmattan, 2008, p58.

بأنه الادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر يتطلب تسويتها استخدام قواعد القانون الدولي العام.

هذا فيما يخص النزاع الدولي، حيث قدم الدارسون العديد من التعاريف حوله، فيعرف النزاع الدولي بأنه:" *الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة الخلاف وحله حلا سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية*".[1]

فمن خلال هذا التعريف نجد أن الباحث يركز على أن النزاع الدولي ناتج وقوع تصادم بين دولتين بسبب تضاد مصالحهما كما أشار إلى إمكانية حله سلميا.

وفي تعريف آخر النزاع الدولي هو" *تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، وهذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في الدوافع الدول وتصرفاتها وأهدافها وفي مواردها وإمكانيتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق. وعلى الرغم من هذا تبقى النزاعات والصراعات الدولية بعيدة عن نقطة الحرب، وعليه لا يمكن الخلط بين النزاع الدولي و ظاهرة الحرب، بحيث تعتبر هذه الأخيرة ذروة النزاع الدولي أو أعلى مرحلة من مراحله*" .[2]

أما هذا التعريف فنجد أن الباحث يبرز بأن ظاهرة النزاع والصراع في العلاقات الدولية لها أبعاد وأسباب متعددة وتؤدي إلى نتائج مختلفة. كما أن الباحث من خلال هذا التعريف قام بالفصل بين النزاع و ومفهوم آخر مرتبط به وهو الحرب حيث صنفها على أنها ذروة النزاع.

ويعتبر النزاع عند المنظرين في العلاقات الدولية على أنه طبيعة مغروسة في النظام الدولي، فبالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية والطبيعة التنافسية للنظام الدولي الذي يتكون من دول مختلفة[3]، فإن ذلك ما يجعل عملية القضاء على النزاعات عملية صعبة التحقيق وهو كذلك ما يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة وأحيانا مستحيلة.

- **المفاهيم المتصلة بمفهوم النزاع:** ومن أجل الفهم الصحيح لمفهوم النزاع يجب التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى مرتبطة به أو متداخلة معه وهي:

[1] صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006، ص21.

[2] حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية**. الجزائر: دار هومة، 2008، ص7.

[3] **المرجع نفسه**، ص10.

* **الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة:** من المفاهيم التي لها ارتباط بمفهوم النزاع، إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها النزاعي مقارنة بمفهوم النزاع، فـ**الاختلافات** تشير إلى طبيعة بشرية بين الناس حيث هم مختلفون بالميلاد، ومن هنا يُنظر إلى الاختلافات كأمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بنكهة ومذاقٍ خاص للحياة يضفى عليها قدراً من الحيوية والفعالية لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شيء بينهم. ومن هنا فالاختلاف بذاته ليس سبباً للنزاع، وإنما يمثِّل مصدراً له. أما فيما يتعلق **بعدم الاتفاق** فإن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين. وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن ألا يترتب عنه أياً من أنواع الأذى أو الضرر أو أي نتائج محددة. وأخيراً، **المشكلة** تحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج، على الأقل، لأحد الأطراف. وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، ومكلفة، أو كليهما في أن واحد. وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدرا محتملا للتصعيد وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاذ قرارات قد يكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع.[1]

* **التوتر:** هو حالة سابقة على النزاع، وتشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير انه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض[2].

* **الأزمة:** هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع أن خطرا كبيرا يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر، فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازديادا حادا. والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات "الطبيعية" بين الدول، قد تتصعد فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل

[1] منير محمود بدوى، " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات المستقبل**، القاهرة. العدد: 03، 1997، ص43.

[2] حشاني فاطمة الزهراء،« النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة » . (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص19.

معها بطريقة تبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه، لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب، ولكن ليس من الضرورة أن تؤدي للحرب.[1]

* **الصراع:** يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أو Conflict باللغتين الفرنسية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع. لقد قدم **ابن منظور** تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن **التنازع** هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما **الصراع والمصارعة** فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.[2]

إن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم النزاع، حيث ينطبق مفهوم الصراع من هذا المنطلق على ما أسماه "**ادوارد آزار**" **النزاعات الاجتماعية المتأصلة** التي تكون مشحونة بالرموز والتي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"الهم".[3] كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك. إذ أن أساليب التعامل مع كل موقف تختلف فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بمعنى التوصل إلى حلول قانونية وسياسية. ويتضح من ذلك بأن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة ، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة، في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة

---

[1] مارتن غريفيش ، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (ترجمة: مركز الخليج للدراسات) ، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص ص47- 48.

[2] ابن منظور،« لسان العرب » ، محمل من:

http://wiki.dorar-aliraq.net/lisanalarab/?p7201. (09/05/2015)

[3] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية**. الجزء الأول؛ الجزائر: دارهومة، 2003. ص166.

وواضحة منذ البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع.[1] وينظر إلى الصراع حاليا وأكثر من أي وقت مضى في العلاقات الدولية إليه في كثير من الأحيان كأداة ضرورية للتغيير الاجتماعي[2].

* **الحرب:** هي تعتبر ذروة النزاع، وتعرف على أنها ذلك العنف المنظم الذي تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض، ويشترط أن يبلغ عدد ضحاياها 1000 قتيل حتى تسمى حربا وفي حالة عدد قتلى أقل تسمى نزاع مسلح. وفي تعريف مبسط آخر تعرف الحرب بأنها " أعمال عنف مسلح بين دولتين –أو أكثر – ذوات سيادة، أو أنها – أي الحرب– هي أقصى صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحا"[3].

* ويمكن الربط بين هذه المفاهيم ومفهوم النزاع الدولي من حيث درجة القهر كالتالي:

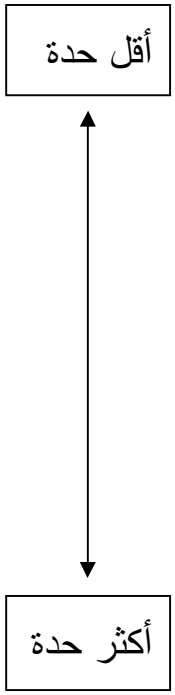

1. الاختلاف
2. عدم الاتفاق
3. المشكلة
4. التوتر
5. الأزمة
6. النزاع
7. الصراع
8. الحرب

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2005، ص239.

[2] Louis W.Goodman and Brian S.Mandell. **International Conflict Resolution For The 21st Century : Preparing Tomorrow's Leaders**, Washington: Association Of Professional schools Of International Affairs, 1994, p39.

[3] ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم" دوافع الحرب بين الماضي والمستقبل"**. (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي) ، الكويت: عالم المعرفة ، 2013، ص 20.

ومن خلال ذلك الربط بين مفهوم النزاع والمفاهيم المتصلة به نستنتج أن النزاع يعرف عدة أشكال و صور، فقد يبدأ النزاع على شكل توتر بين الأطراف، يتطور لأزمة، التي قد تتطور بدورها إذا استمر وجود إدراك لدى الأطراف بحتمية الصراع و المواجهة إلى حرب.

– وعلى ضوء ما تم التطرق إليه يتضح أنه لا يوجد اتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع، نظرا لتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب ديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي مما تؤدي إلى تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها، كما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة تصعيدها، وهو ما يؤدي إلى التداخل والخلط الحاصل بين المفاهيم التي تستخدم كمترادفات مثل: النزاع/الصراع/الحرب/الأزمة / التوتر وذلك يرجع على الأقل لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم هذا التعريف الإجرائي للنزاع الدولي، حيث يمكن تعريفه على أنه " ذلك التعارض أو التصادم في وجهات النظر وعدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر(أفراد، جماعات، دول) والذي يدفع بالأطراف المعنية إلى محاولة تغيير الوضع القائم لصالحهم وذلك التغيير يتوقف على إمكانية التقارب الممكنة بين الأطراف وإمكانية حصول اتفاق فيما بينهم حول المسألة المتنازع عنها وبالتالي حل النزاع" .

ثانيا: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية:

تتميز الدراسات المتعلقة بظاهرة النزاع بوجهه العام بالتنوع والثراء، حيث تتعدد المدارس والنظريات التي تحاول تفسير النزاع كظاهرة عامة، ومنها ما تقتصر على النزاع الدولي بوجه خاص، وفي هذا الصدد ستتم الإشارة إلى بعض تلك النظريات وأهم النقاط التي اعتمدت عليها في تفسيرها لظاهرة النزاعات:

أ- النزاع الدولي في النظريات التقليدية:

* **النظرية المثالية:** ترى هذه النظرية أن ' العدوان، النزاعات، الحرب' كلها تحصل نتيجة تغلب الأهواء والرغبات على العقل. وبأن الحرب والنزاعات متأصلة في الجنس البشري نتيجة عامل الأهواء[1]. فالتيار المثالي يهدف إلى القضاء على النزاعات بدراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، حيث جاءت هذه النظرية كتعبير عن نظرة تفاؤلية طموحة للطبيعة البشرية وعن إمكانية حل النزاعات والصراعات الدولية. وترجع هذه النظرية اندلاع النزاعات والعنف بين الدول، بالأساس إلى **غياب القواعد الأخلاقية المشتركة بين الشعوب،** وبالتالي حسبها فإن اتفاق الدول على قواعد أخلاقية مشتركة[2]، يضمن استخدام السلوك التعاوني، بالتالي الحلول السلمية للنزاعات الدولية.

* **النظرية الواقعية الكلاسيكية:** ترى هذه النظرية أن العلاقات الدولية تحدث في مجتمع فوضوي ، وأن سلوكيات الدول النزاعية نابعة عن **الطبيعة البشرية** التي تحكمها **غريزة القوة** ووجود الشر في رغبات البشر التي هي غريزة حيوانية متأصلة في الجنس البشري تجعله يلجأ إلى اعتماد القوة والعنف في إحداث التغيير وتحقيق الأهداف، وذلك بسبب حب السيطرة، الهيمنة، العدوانية وشهوة السلطة والرئاسة التي تتسبب في النزاعات عندما يتم التنافس على غايات متشابهة وتزداد عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة، بحيث تستخدم الدول القوة لتحقيق أهدافها

[1] نيد ليبو، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[2] خالد حامد شنيكات ، غالب عبد عربيات. " التنبؤ في العلاقات الدولية" ، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن: الجامعة الأردنية. المجلد39، العدد: 3، 2012، ص 611.

القومية.[1]

* **النظرية الماركسية:** تفسير الماركسيين للنزاع يتمثل في المواجهة بين الرأسمالية والعمال، ويرون أن سبب النزاع يكمن في مزيج من التركة الإمبريالية ومحاولة الطبقة الحاكمة الرأسمالية في الإبقاء على الطبقة العاملة منقسمة ومضطهدة. فلقد عملت هذه النظرية على تفسير النزاع من زاوية اقتصادية، حيث ترى أن النزاع أمر ايجابي، لأنه يقضي على الدولة. ولقد اعتبر الماركسيون أن **الرأسمالية** هي التي تسببت في الصراع الدولي لأن الدول الرأسمالية تحارب بعضها البعض نتيجة لكفاحها المستمر من أجل الأرباح[2]. وللتخلص من ظاهرة الصراع على طبقة البروليتاريا الموحدة التخلص من النظام الرأسمالي كما تقول بأن التاريخ كله هو تاريخ صراع بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، ومن هذا الصراع خرج النظام الجديد.

* **النظرية الليبرالية:** مصدر النزاعات حسب هذه النظرية الليبرالية هي البنية السياسية للدول خاصة الديكتاتورية والشمولية بحكم إيديولوجيتها، وبحكم الدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي لها والأساليب التي تنتهجها. وينطلق الليبراليون في تحليلهم للنزاعات الدولية من ثلاث مستويات، تشكل سلسلة ثلاثية تتفاعل فيما بينها، وتتبادل التأثير متمثلة **في الفرد، البيئة الداخلية، طبيعة النسق الدولي.** تعتبر نظرة الليبرالية تفاؤلية، فهي تنطلق من تصور' لوك' بأن الإنسان خير بطبعه، ويرى الليبراليون أن الفرد هو الفاعل الأساسي.

إذن فالصورة الأولى مرتبطة **بالطبيعة البشرية،** فالنزاع على صعيد الفرد يحدث عندما تتدخل الحكومات على الصعيدين المحلي والدولي فتضر بالنظام الطبيعي لتؤثر بذلك على الحرية الفردية، والتجارة الحرة، وعلاقات الأفراد ببعضهم البعض، لأن المبدأ الذي تقوم عليه المجتمعات الليبرالية هو مبدأ الحرية، ومن هنا يلجأ الفرد إلى العنف والدخول في نزاعات لأنه هناك تأثير على **حاجاته الأساسية،** أما الصورة الثانية فهي **الدولة أو النظام الداخلي،** فالطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية ولاسيما السياسة الخارجية واختلال ميزان القوة هي العوامل المؤدية

[1] كينيث ن. والتز، **الإنسان والدولة والحرب.** (ترجمة: عمر سليم التل) ، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013، ص85.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية.** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص321.

لحدوث نزاعات، واختلال في الأنظمة الاقتصادية، فتتأثر الدولة نتيجة **ضعف البيئة الاجتماعية وضعف مؤسسات الدولة الضابطة**، وحتى تتفادى الدول عدم الاستقرار يجب عليها أن تقوم بجهود على المستوى الدولي والإقليمي، بإقرار حق تقرير المصير القومي لأنه عنصر مهم من عناصر تحقيق الهوية ومنه الابتعاد عن النزاعات، وعلى المستوى الداخلي إرساء دعائم أنظمة ديمقراطية مفتوحة تتجاوب مع الرأي العام، وفتح قنوات الاتصال معه، ويعتبر توزيع الموارد على مختلف الجماعات من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات في حالة عدم التساوي في توزيعها خاصة الدول المتعددة العرقيات. وهو ما يعطي أكثر جدية للطرح الاقتصادي لتفسير النزاعات من منظور ليبرالي. أما المستوى الثالث فمرتبط **ببنية النظام الدولي**، و يأتي عكس الطرح الواقعي الذي ينادي بتوازن القوى، حيث يرى الليبراليون أن الدول دائما في حالة **سباق** من أجل اكتساب أكبر قدر من **القوة**، وهذا من شأنه أن يولد نزاعات دولية واسعة، لأن **السعي المستمر لاكتساب القوة** يتسبب في هدم الثقة بين الدول داخل النظام الدولي، فالليبرالية ترى أن غياب الديمقراطية هو سبب الحروب لأن الدول غير الديمقراطية هي التي تلجأ إلى الحرب، وغياب المعاملات الاقتصادية والتجارية وتحرير التعاون بين الدول، و لتفادى النزاعات يرى الليبراليون أنه يجب أن تكون هناك حكومة عالمية هدفها المحافظة على السلام الدولي وانتشار التجارة بين الدول.[1]

ب- النزاع الدولي في النظريات الحديثة:

* **النظرية السلوكية:** ترى هذه النظرية أن عالم السياسة الدولي هو عالم الصراع من أجل القوة وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب، وأن **الطبيعة البشرية** هي مصدر النزاع الدولي[2]. حيث تقول بأن سلوكية كل وحدة سياسية أو غير سياسية هي بالنتيجة **سلوكية الأفراد** الذين هم صناع القرار في تلك الوحدة، ولذلك فإن دراسة تصور سياسة وحدة معينة يفترض دراسة عوامل التأثير في الأشخاص **صناع القرار** بشكل أساسي.

* **النظرية البنائية:** البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان

[1] غريفيش، أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص251-252.

[2] بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار. تركز البنائية كإطار مفهوماتي على **مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير**، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على **الأفكار**. وفي رأيهم أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث النزاعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في **كيفية استيعاب الفوضى وفهمها**.

يرى البنائيون أن فشل النظريات التقليدية يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها **لمتغير الهوية**. وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغلبها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى. وعموما أن النزاع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو **نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة** (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعية من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية.[1]

* **<u>النظرية الواقعية الجديدة:</u>** ترى هذه النظرية أن العلاقات الدولية تتميز بالفوضى والصراع المتواصل وأن سلوكيات الدول النزاعية نابعة عن **التوق الشديد للأمن**. وبالتالي فإن النزاع الدولي هو نتيجة حتمية **للبيئة الدولية الفوضوية** وغير الآمنة. وفي تحليلها لظاهرة النزاع الدولي، تركز الواقعية الجديدة على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتتوازن قواها فتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحرب. وعموما يبقى **متغير الفوضى** حسب الواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي في تفسير السلوك النزاعي للفواعل الدولية، حيث تعني الفوضى **حسبهم"غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو**

[1] غريفيش، أوكالاهان، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص ص108-109.

قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى"، الشيء الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية في العلاقات الدولية[1].

– إلى جانب هذه النظريات المفسرة هناك بعض المقاربات النظرية التي قامت بتفسير الظاهرة التنازعية ومن بينها:

*** مقاربة الدول الفاشلة:**

في البداية لابد من تقديم مفهوم الدولة الفاشلة "Failed State"، بالرغم من أنه لا يوجد مفهوم محدد لها، هي" *بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي*"[2]. ولفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقاً من الخدمات كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية واقتصاداً عاملين، وهي قادرة على الحفاظ على القانون والنظام. وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر. لا تملك الدول الفاشلة أياً من المزايا المذكورة سابقاً. هي عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاماً ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية[3]، وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين. سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل. بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحياناً دولية. ففي حالة الفوضى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هرباً من العنف. وغالباً ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة. كما قد تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية

[1] محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص364.

[2] غريفيش، أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص221.

[3] Barry Buzan, Ole Woever , **Regions and Powers**. New York: Cambridge University Press, 2003, p222.

وتجار المخدرات ومهربي السلاح .وغالباً ما يكون من الضروري إنفاق جهد إنساني كبير وأموالاً طائلة لمساعدة السكان المدنيين. تفكك الدولة مشكلة بالنسبة إلى العديد من البلدان في النظام العالمي، وهي ليست مجرد مشكلة" داخلية".

إن عدداً من الأسباب يقف وراء تفكك الدولة، ويجد بعض الباحثين جذوراً لهذه المشكلة في آلية إنهاء الاستعمار. إن الفرضية الأساسية التي تمثل ركيزة لإنهاء الاستعمار هي أن أوضاع الشعب ستتحسن حينما يكون قادراً على حكم نفسه بنفسه، ولكن خلال الخمسينيات والستينيات، لم تحظ فكرة "الشعب" ومكوناته بانتباه كبير، ووضعت القليل من الاستراتيجيات من جانب السلطات الاستعمارية العائدة إلى بلدانها لتمكين الدول المستقلة حديثاً من التحول إلى كيانات مستقرة .وأدى الفشل في التعامل مع هذه المشكلة إلى عدد من الحروب الأهلية التي كان مبررها حق تقرير المصير. وقد أخفت الحرب الباردة هذه المشكلة عن الأنظار إلى درجة ما، حيث كانت القوى العظمى تقدم المساعدات إلى قادة تلك الدول كما ساعدت هم على توطيد حكمهم. لكن مع نهاية الحرب الباردة وخسارة المساعدات الأجنبية معها كشفت الهشاشة الحقيقية عند تلك الدول.

كما أنه ما يضاف عامل مساعد آخر إلى نهاية الحرب الباردة، وهو **مشكلة الدمقرطة** وحق المواطنين بالمساهمة في آلية صنع القرار في تلك الدول التي تتميز بحكم الفرد الواحد المتسلط . ولضمان ذلك الحق لابد من الانتقال من حكم الفرد الواحد(الأوتوقراطية) إلى الديمقراطية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى عاملين آخرين من أسباب فشل الدول، الأول **هو سوء الإدارة والفساد؛** والثاني هو **النظام الرأسمالي العالمي،** طالما أن المديونية الكبيرة التي تمثل سمة العديد من هذه الدول الضعيفة تهدد بشدة قدرتها على النمو[1].

ولذلك جاءت هذه المقاربة النظرية محاولة إعطاء تفسير وفهم للنزاعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي تميز بانتشار للنزاعات الداخلية أو ما تحت الدولتية وذات أبعاد اثنية وعرقية ودينية ، بحيث تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف. بالإضافة إلى فشل الدولة في بسط سلطتها على جميع أقاليمها وعجزها عن توفير الخدمات لشعوبها وحمايتها من العنف الممارس ضدها، وفقدانها للشرعية.

[1] غريفيش، أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 222.

ثالثا: تصنيف النزاعات الدولية:

- **أنواع النزاع من حيث عدد الأطراف:**

هناك تداخل في تحديد أنواع النزاعات من الأطراف(داخلية أو خارجية) ، هناك نزاع داخلي بحيث توجد مجموعة معارضة أو أكثر دون تدخل أطراف دولية أو نوع آخر نزاعات داخلية لدولة ذات أبعاد دولية حيث تكون شبيهة بالنزاعات الداخلية لكن الأطراف المتنازعة تتلقى الدعم من الدول الأخرى. وهناك تحديد من نوع آخر متصل بتشابه الأطراف و تسمى النزاعات المتماثلة وغير المتماثلة، حيث تسمى متماثلة في حالة تشابه الأطراف (دولة&دولة) وتسمى غير متماثلة عندما ينشب النزاع بين أطراف غير متماثلة(حكومة&جماعة من المتمردين)[1].

- **أنواع النزاع من حيث الأسباب:**

بالإضافة إلى أسباب النزاعات الدولية التي تم التطرق إليها من خلال النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، فإن الأسباب العامة والمشتركة لتلك النزاعات تتمثل فيما يلي:

-**النزاعات الدينية:** وهي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو وضعية: كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل: النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا، كالصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو كالنزاعات التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.

-**النزاعات السياسية:** وهي النزاعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو مسائل حدودية، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال يذهب فيه العشرات القتلى من الطرفين، كالصراع بين العراق وإيران الذي استمر حوالي ثمان سنوات من القتال العنيف، وبين الكويت والعراق والذي تطور إلى غزو واحتلال.

[1] أحمد عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

- **النزاعات القومية:** وهي النزاعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى، كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأتراك في تركيا.
- **النزاعات الفكرية:** وهي النزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أن يطبقها في الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود أتباع الأفكار الأخرى.

- **النزاعات الاقتصادية:** وهي النزاعات التي تنشأ بين طرفين وطنيين أو دوليين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري أو مالي مثل: الضغوط الاقتصادية والسعي وراء الموارد الأولية والتنافس على الأسواق لتصريف المنتجات...[1]

- **أنواع النزاع من حيث درجة ظهوره:**

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع النزاع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف النزاع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر. وفى هذا الصدد، يمكن التمييز بين النزاعات الظاهرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالي:

أ- **النزاع الظاهر**: ويقصد به ذلك النوع من النزاعات التي أنتجت، أو ارتبط بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه(أو أطرافها) مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد النزاع القائم. ومن هنا فإن مثل هذه المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل النزاع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالنزاع كأساس لوصفه بأنه نزاع ظاهر أو تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن والمقموع.

ب- النزاع الكامن: وهذا النوع من النزاعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للنزاع بين طرفيه (أو أطرافه) ، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود النزاع. وبعبارة أخرى، إن هذا النوع من النزاعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

[1] الخزرجي، **مرجع سبق ذكره**، ص251.

ج- النزاعات المكبوتة أو المقهورة: هذا النوع من النزاعات يشترك مع سابقيه في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع النزاع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف عل حساب الطرف الأخر، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في النزاع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثاني. **مثال:** ففي دولة يستند نظامها الحاكم على درجة عالية من القمع والبطش الشديدين إزاء المواطنين بوجه عام، فمن المتوقع على سبيل المثال أن تقوم بقمع أشكال التظاهر والاحتجاج السياسي بدرجاته المتفاوتة من المظاهرات وحتى الثورة. من هنا فإن المواطنين حتى وإن توافرت لديهم المبررات الكافية للاختلاف، والصدام مع السلطة الحاكمة لا يقومون بعمل جماعي محدد إزاءها ومن ثم لا توجد مظاهر سلوكية ترتبط بهذا النزاع. تفسير ذلك يرجع بداية إلى إقرار المواطنين بقوة الدولة وبطشها، وخشيتهم ثانيا من انتقامها وما يتضمنه من إجراءات قمعية تعسفية وعنف رسمي. وهكذا يصبح من المقصور أن قيام الدولة بالتهديد صراحة أو ضمنا باستخدام قوتها يصبح كافيا لقهر وقمع الإمكانيات النزاعية لدى المواطنين ومن هنا كانت التسمية بالنزاع المقموع أو المقهور.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض التشابه مع دائرة النزاع الدولي وتحديدا مع ما يعرف بتأثير "الردع" والذي يتمثل في امتناع أحد أطراف النزاع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحه، وذلك لأسباب متعلقة بقوة الخصم أو الطرف الأخر، اقتناعا بأن استخدام القوة المسلحة لن يكون في صالحه[1].

[1] غريفيش، أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص238.

المبحث الثاني: حل النزاعات الدولية

عرف القانون الدولي عبر تاريخه بحل النزاعات الدولية سواء من خلال منع وقوعها أو تسويتها بعد وقوعها، ومع مرور الزمن تبين أن النزاعات تكون على أنواع مختلفة من حيث نشأتها وبالتالي تختلف في طريقة حلها. فهناك حلول سلمية وحلول غير سلمية. وسنحاول من خلال هذا المبحث أولا تبيان العلاقة بين مصطلحي حل وتسوية النزاع، وثانيا عرض لمختلف الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية، ويليها عرض لطرق غير سلمية.

أولا: النزاعات الدولية بين التسوية والحل

يتم تداول مصطلحي تسوية النزاعات، وحل النزاعات في الأوساط الأكاديمية وفي المحافل السياسية دون تبيان الفروق بينهما، حيث أنه هناك اختلافات بين حل النزاع وتسويته، كما أنه لم يقبل حتى الآن تعريف موضوعي شامل لكليهما، ومن بين التعاريف المقدمة لهذين المصطلحين:

- **تسوية النزاع:** *"أنها سلسلة من الإجراءات المتخذة للسيطرة على النزاع، والحد من تفاقمه، حتى لا يؤدي إلى نشوب الحرب"* [1].

- **حل النزاع:** *" استخدام بعض الوسائل للسيطرة على أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن أحد القضايا الدولية"* [2].

إلا أن مصطلح "حل" النزاع هو أكثر اتساعا من مصطلح " تسوية" النزاع فهو يشير إلى **معالجة جذور النزاع المختلفة**، ويقوم على هدف واحد هو تسوية تاريخية للنزاع، من خلال وسائل قانونية مختلفة، من خلال " *رفع موضوع النزاع إلى لجنة أو تحكيم أو محكمة مؤقتة خاصة أو دائمة لكي تصدر قرارا. فالحل يفضي إلى تأسيس أجهزة تقوم بتحقيق الحل الودي وإتباع الأطراف للإجراءات، فمثلا تقتضي الوساطة إنشاء جهاز يعمل طيلة الفترة الزمنية اللازمة لحل النزاع، يقوم بدراسة ملف القضية والاستماع إلى الأطراف عند الاقتضاء، ويقترح على المدعي والمدعى عليه صيغة لحل*

---

[1] سعد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص10 .

[2] **نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر**.

النزاع بصورة ودية، ويقدم هذا الجهاز بعد الاستماع لوجهة نظر الأطراف والتحقيق في ادعاءاتهم واعتراضاتهم تقريرا يضمنه أي اتفاق يكون أطراف الخلاف قد توصلوا إليه"[1].

أما مصطلح " تسوية" النزاع يشير إلى محاولة توصل الأطراف إلى **التغلب على أحد جوانب النزاع**، من خلال تسوية سلمية أو عسكرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية نشوب النزاع واندلاعه من جديد، خاصة في ظل غياب مفاهيم بناء السلام. وبعبارة أخرى فمصطلح " التسوية" يعني أحيانا استخدام بعض الوسائل للتغلب على النزاع وضمان الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايته، والإقلال من الاتجاه نحو الحرب. كما يفيد سلسلة الخيارات أو أساليب التوصل إلى إنهاء رسمي للنزاع، بواسطة اتفاق بين الأطراف المتنازعة، يعكس ميزان القوى بينهم.

وتتمثل نقطة الاختلاف المهمة، من منظور قانوني، في تعبير كلمة " الحل " عن محاولة تجري للتوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع، أي محاولة للتوصل إلى حل تاريخي كما سبق الذكر، وبلورة اتفاق يهدف إلى تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين، بدون علاقة بماهية ميزان القوى بينهما، ومعالجة الاحتياجات الأساسية للطرفين بنفس المستوى وليس وفق موازين القوى بينهما، في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة والعلاقات المتبادلة[2]. أي:

- **التسوية:** وضع اتفاق لا يرضي كلا الطرفين (حل مؤقت).
- **الحل:** وصول الطرفين لوضع اتفاق يرضي كلا الطرفين و ينهي النزاع نهائيا (حل نهائي).

ولقد انقسم المنظرين في مجال حل النزاعات إلى فئتين:

* الأولى: هذه الفئة تتبنى وجود تداخل بين مصطلحي " الحل" و" التسوية" على اعتبار أنهما يفيدان التوصل إلى تسوية ما لأحد جوانب الصراع دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال الإكراه الاقتصادي أو المسلح أو السياسي.

[1] عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص16.

* الثانية: هذه الفئة ترى أن هناك اختلافا بين المصطلحين، فمثلا يرى (دار ندروف)، أن من الأفضل الحديث عن " تسوية النزاعات" وليس " حلها"، نظرا لأن الحاجات الإنسانية يمكن تحويلها فقط ولا يمكن إلغاؤها[1].

وبالرغم من هذه الاختلافات بين مصطلحي" التسوية والحل" فإنه هناك علاقة بينهما من حيث الهدف وهو إنهاء نزاع قائم بين الدول، وتعليق الخلافات وإعادة السلام بين الدول المعنية.

وفي إطار دراستنا التي نقوم بها حول الوساطة فإننا نميل إلى استخدام مصطلح حل النزاعات الأكثر تعبيرا، بحيث أنه يدل على استخدام آلية الوساطة من أجل السيطرة على أي نزاع، وذلك طبقا للمعنى الذي جاء في **الفقرة الأولى** من **المادة33** من **ميثاق الأمم المتحدة** حيث نصت على أنه:" ***يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة و التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وأن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها***".

ثانيا: الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية

القانون الدولي يفرض على أشخاصه(خاصة الدول) حل نزاعاتهم سلميا، وذلك من منطلق مبدأ الحل السلمي للنزاعات الذي يعتبر من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهو مبدأ قانوني دولي يقصد به عدم استخدام القوة وحل النزاعات الدولية بطرق سلمية، وعلى أساس المساواة في السيادة أي في إطار الاحترام المتبادل بين سيادات كل دولة أو العدالة الدولية، بالإضافة إلى حرية اختيار هذه الطريقة السلمية . وتتمثل هذه الطرق السلمية في الأصناف التالية:

✓ **الطرق الدبلوماسية:** وفيما يلي أهم الحلول السلمية السياسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، مع ملاحظة أنها ليست حصرية وأنه يمكن تصور أي حل آخر أو حلّ هو مزيج بين نوعين منها من شأنه حل النزاع.

1. المفاوضات: وهي أبسط الوسائل التي تلجأ إليها الدول لحل نزاعاتها، وتتم عادة على يد ممثلي الحكومات المتنازعة الذين يجرون فيما بينهم محادثات بقصد تبادل الرأي في الموضوعات المتنازع

[1] سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص14-15

فيها وتقليب وجهات النظر فيها قصد الوصول إلى حلول مرضية للفريقين. والمفاوضات قد تكون شفوية تجري في مؤتمرات، أو خطية تتجلى في تبادل مذكرات وكتب ومستندات. ويشترط لنجاحها تكافؤ الأساليب السياسية التي تتبع من قبل من يباشرها وإلا سقطت الدولة الضعيفة فريسة لشروط تمليها عليها الدول الكبرى. هناك أمثلة كثيرة على لجوء الدولة إلى حل مشكلاتها عن طريق المفاوضة المباشرة، مثال: (مفاوضات " افيان " بين الجزائر وفرنسا" وهي من أكثر الأمثلة تطورا للدور الحاسم لهذه الوسيلة)[1] كما أن الأمم المتحدة اعتمدت على المفاوضة المباشرة بين الأطراف المعنية لحل نزاعاتهم التي عرضت عليها أو طرحت أمامها .

2. المساعي الحميدة: إذا أخفقت دولتان في الوصول إلى حل مرض لنزاعهما قد تقوم دولة ثالثة، بالتدخل الودي لمساعدتهما على حلّه. فالمساعي الحميدة تعني أن دولة لا علاقة لها بالنزاع القائم تتدخل من تلقاء نفسها بين الدولتين لحملهما على إنهائه. ومن شأن المساعي الحميدة إما العمل على الحيلولة دون تطور الخلاف إلى نزاع مسلح أو محاولة القضاء على نزاع مسلح نشب بين الدولتين. ونذكر مثلا على ذلك اللجنة التي شكلت من قبل " منظمة المؤتمر الإسلامي"(أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وذلك من أجل محاولة إيجاد صيغة وفاق بينهما[2]، وتجدر الإشارة بأن الأطراف المتنازعين غير ملزمين بقبول الاقتراحات التي تبديها الجهات القائمة بالمساعي الحميدة.

3. الوساطة: هي مساع حميدة تتضمن عنصراً جديداً هو اشتراك الشخص الثالث في التفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة والوساطة قد تأتي عفوية من قبل الوسيط كما أنه يجوز أن يستدعي الطرفان المتنازعان وسيطاً في حال استفحال النزاع بينهما. وسيتم التطرق بالتفصيل لهذه الآلية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

4. التحقيق: هو الأسلوب الذي يتم من خلاله يعهد على لجنة دولية محايدة تسمى "لجان التحقيق" تتولى مهام تحديد الوقائع والنقاط المختلف عليها بطرق حيادية، ووضع تقرير مفصل حولها دون إبداء الرأي في تحديد من يتحمل المسؤولية تاركاً للأطراف المتنازعة استخلاص النتائج التي تنشأ عنه إما بصورة مباشرة، ويكون ذلك عن طريق المفاوضة، وإما بصورة غير مباشرة، أي عن طريق التحكيم. لكن التحقيق تطور في ظل المنظمتين العالميتين (عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) فأصبح من الوسائل السلمية التي كثيراً ما يلجأ إليها تمهيداً لحل النزاعات الدولية. وهكذا لم يعد عملها

[1] سعد لله ، حل النزاعات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

[2] الشاعري، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

مقتصراً على تحديد الوقائع كما كان الأمر عندما ابتدع التحقيق في مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 ، بل تعداه لإبداء رأي ما في النزاع. وقد يكون التحقيق بواسطة قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي مثل " **لجنة ميليس**" حول اغتيال الحريري في لبنان[1].

5. التوفيق أو المصالحة: هذا أسلوب حديث العهد قياساً بغيره من الأساليب المعروفة لحل النزاعات السياسية بالطرق السلمية، إذ لم تعرض له معاهدتا لاهاي ولقد ظهر هذا الأسلوب بعد الرب العالمية الأولى، حيث دونته بعض الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية حيث قضي بعضها بإنشاء لجان توفيق لتسوية النزاعات الدولية كالاتفاقية الثنائية بين السويد والشيلي عام1920 والمعاهدة المبرمة بين ألمانيا وسويسرا عام1921، اللذين نص فيهما على تكوين لجان توفيق قصد تسوية النزاعات بينهم[2]. ولكن أهمها بلا شك كان معاهدة لوكارنو (1925/10/16) التي وضعت للتوفيق القواعد التالية: **1/** تتألف اللجان من ثلاثة أو خمسة أعضاء على الأكثر وتكون دائمة.

2/ ينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح لا على الحقوق ولا يكون هذا الاختصاص إلزامياً، كما أن التقرير الذي تضعه لا يكون ملزماً للطرفين بل يكون مستنداً إلى حلول تحكيمية أو قضائية لاحقة.

3/ تتبع لجان التوفيق الأصول المنصوص عليها في معاهدة لاهاي بشأن التحقيق.

– والفرق بين التوفيق والتحقيق هو أن التحقيق يقوم بالتدقيق في الوقائع لمعرفة أسباب النزاع دون اقتراح حلول، أما التوفيق بالإضافة إلى دراسة أسباب النزاع فإن له صلاحية اقتراح الحل الملائم.

✓ **الطرق السياسية:** يقصد بها الالتجاء للمنظمات الدولية والإقليمية لتسوية النزاعات الدولية. حيث أنها تلعب دور مهم وأساسي في حل النزاعات وتجسيد الطرق السياسية السلمية ، وذلك من خلال الإجراءات المتبعة للتوصل إلى الحل، وطرق العمل المعتمدة من طرف أجهزتها السياسية التي كثيرا ما تعبر عن آراء تبلغ حد وصف مواقف معينة بأنها نزاعات دولية، ومن تم تبحث عن حلول سلمية لها. ومن بين تلك الأجهزة: **1/** الجمعية العامة للأمم المتحدة " الجهاز السياسي لهيئة الأمم المتحدة" الذي له دور في حل النزاعات، وتضح ذلك من خلال المادة 14 من ميثاق الأمم

[1] عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**. الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص35.

[2] سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

المتحدة التي تنص على أن "... للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكن منشؤه تسوية سلمية..."**.2/** مجلس الأمن الدولي " الجهاز السياسي الذي يتمحور عمله حول موضوع التسوية السلمية للنزاعات، ويتمتع المجلس بنوعين من الاختصاصات في مجال حل النزاعات: فله أن يتدخل بصفة غير مباشرة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وله كذلك أن يتدخل بصفة مباشرة لقمع الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين تعرضهما للخطر، ويسمح له بهذا التدخل عندما تكون الطرق السلمية لتسوية النزاع قد استنفذت، وهذا النوع من التدخل يعتبر حالة علاجية وتأديبية، ولذلك يستطيع المجلس أن يتدخل في أي وقت يراه مناسبا لتقديم توصياته بشأن النزاع، والقرار الذي يصدر عن المجلس في هذه الحالات يتوقف تنفيذه على إرادة الأطراف المتنازعة لأنه ليس سوى توصية[1]. **3/** أما على صعيد إقليمي هناك على سبيل المثال: مجلس جامعة الدول العربية" الجهاز السياسي الذي يتولى حل النزاعات الناشئة بين أعضاء جامعة الدول العربية، وهناك أيضا مجلس الأمن و السلم الإفريقي " آلية حل النزاعات على مستوى الإتحاد الإفريقي" ويعتبر وسيلة التعامل مع النزاعات في إفريقيا حيث يقوم بالتدخل كلما ظهرت مؤشرات على تفجر النزاع في القارة الإفريقية فيقوم بتقديم مقترحات لحلها.

✓ **الطرق القضائية:** تتم هذه الحلول عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين. يُعرف **القضاء الدولي:** بأنه " وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقاً" ، أما **التحكيم الدولي** فهو "وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة" . توجد اليوم محاكم دولية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتعد محكمة العدل الدولية المساعد القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة، وقد مارست اختصاصها القضائي والإفتائي، وكانت قد خلفت في مهام محكمة العدل الدولية الدائمة التي كانت في عهد عصبة الأمم. غير أن القاعدة العامة في محكمة العدل الدولية وسلفها أن ولايتها القضائية اختيارية لا تنعقد إلا برضا الأطراف المعبر عنه بطرق مختلفة.

[1] **المرجع نفسه**، ص56-57.

التحكيم الدولي موضوعه تسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارهم على أساس التزام القانون و تعهدا بالخضوع للحكم بحسن النية، أما في القضاء الدولي الأطراف المتنازعة لا تتدخل والقضاة معينون سلفا.

ومن بين الأمثلة على التحكيم الدولي ذلك: قضية الحدود بين الشيلي و الأرجنتين عام 1966 والذي كان حول بعض نقاط الحدود التي تفصل بين الدولتين، حيث عرض هذا النزاع على إنجلترا واستمر لمدة طويلة إلى أن صدر قرار منح حوالي 71% من المنطقة المتنازع عليها للأرجنتين ومنح الباقي للشيلي والتزام كلا الطرفين بتنفيذ الحكم.[1] و تكمن أهمية التحكيم الدولي في حل الخلافات إلى كونه يؤمن سيادة الدول التي تبقى مسيطرة كليا على تشكيل و سير عمل الهيئة التحكيمية.، بينما في القضاء الدولي فإنه إضافة للقضاة المعينين سلفا فنفس الشيء بالنسبة للإجراءات و القواعد الواجب تتبعها، كلها محددة سلفا.

ثانيا: الطرق غير سلمية لحل النزاعات الدولية

هي التسوية الإكراهية التي تجبرُ بوساطتها دولة ما أو منظمة دولية دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها أو الانصياع لقرارات الجماعة الدولية بحسب الحال. ولقد عَرف العالم عدداً غير قليل من هذه الطرق وأهمها " الحرب" وفيما يلي تعداد لهذه الطرق:

* **قطع العلاقات الدبلوماسية:** وهو لا يؤدي حتماً إلى قطع العلاقات القنصلية ما لم يقصد منه ذلك صراحة.

* **الاقتصاص:** ومثاله اتخاذ تدبير مماثل لمنع رعايا دولة أجنبية من دخول البلاد أو تحديد عددهم فيها أو رفع تعرفة الجمارك، كل ذلك على سبيل المعاملة بالمثل و رد السيئة بمثلها.

* **الانتقام:** ويطبق بحق كل دولة ارتكبت مخالفة لنص صريح وارد في المعاهدات أو القواعد الدولية العرفية. وقد كان الثأر في الماضي يتم بوساطة القرصنة، غير أن الأعمال الانتقامية إجراء بدائي مخالف للقانون الدولي.

***الاحتلال المؤقت:** ومثاله احتلال الألمان للأراضي الفرنسية عام 1870 لحملها على دفع الغرامة المفروضة عليها، وكذلك محاولة احتلال الجيوش الفرنسية والإنجليزية لبعض الأراضي المصرية عام 1956 لإجبار مصر على التراجع عن تأميم شركة قناة السويس ووقف دعمها لثورة الجزائر

[1] يوسف حسن يوسف، **التحكيم الدولي**. الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية.2011، ص240.

على فرنسا، واحتلال الكيان الصهيوني لسيناء والجولان عام 1967 لحمل كل من مصر وسوريا على الاعتراف بإسرائيل والرضوخ لتسوية سلمية تضمن هيمنتها على المنطقة العربية.

***الحصار:** وهو أنواع الحصار البحري أو الجوي، ويعني منع خروج ودخول السفن والطائرات من وإلى الموانئ أو المطارات لإحدى الدول ومياهها الإقليمية وحرمانها من الاتصال بالخارج وتلقي المساعدات[1]، مثال ذلك الحصار "حصار الولايات المتحدة لكوبا في مطلع الستينات عقب انتصار ثورة الرئيس فيدل كاسترو.

* **حجز السفن:** أي حجز السفن العائدة للدول المعادية عند رسوها في مياه الدولة المعتدى عليها، ومنعها من الخروج حتى تسلم الدولة المعادية بوجهة نظر الدولة الحاجزة.

* **توقيف السفن:** أي منع السفن من مغادرة الموانئ لفترة زمنية، وقد أضحت اليوم وسيلة لا تفكر الدول باللجوء إليها.

***المقاطعة الاقتصادية:** وهي قطع التعامل التجاري مع الدولة أو الدول الأخرى لإكراهها على إصلاح خطأ وقعت فيه أو تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه، وهو سلاح حديث العهد، وتعتبر من الأسلحة القوية. وتقضي المقاطعة الاقتصادية بقطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين وقطع أي اتصال مالي أو تجاري بينهما أو بين رعاياهما، وهي أفضع أشكال الجزاء الواقعة على الدولة كإجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها وحملها على احترام التزاماتها الدولية.

* **الحرب:** كانت الدول تلجأ إلى الحرب كحل وحيد لمشكلتها مع دولة أخرى فتشهرها عليها غير أن ميثاق الأمم المتحدة جاء يحرم الحرب، بل حتى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الدفاع المشروع، وحالة كون القوة مستخدمة تحت راية الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

وتجدر الإشارة أن مع نشأة الأمم المتحدة أصبحت وسائل الاقتصاص والانتقام والاحتلال المؤقت وحجز السفن وتوقيفها محرّمة. وحلت محلها **التدابير الزجرية** التي نص عليها في الفصل السابع الخاص بمباشرة مجلس الأمن لاختصاصات وسلطات مختلفة في أحوال تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان ويمكن إجمال هذه وتلك فيما يلي:

[1] العشاوي، أبو هاني، فض النزاعات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

1/ تدابير قسرية: لا تصل إلى حد استعمال القوة: وتشمل وقف الصلات الاقتصادية مع الدولة المعتدية، ووقف المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات مع الدولة المعتدية كلياً أو جزئياً بالإضافة لقطع العلاقات الدبلوماسية(المادة41)[1]. كما توجد تدابير أو عقوبات تأتي من ضمن حزمة العقوبات الاقتصادية كاحتجاز الأموال والبضائع وما شابه. وجميع هذه التدابير لا يستخدم فيها السلاح بشكل مباشر[2].

2/ تدابير عسكرية: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لا تفي بالغرض أو غير كافية جاز له اللجوء إلى القوات البحرية والبرية والجوية من أجل القيام بما يلزم من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى الجوية أو البرية أو البحرية. وللمجلس في ذلك أن يسخر المنظمات الإقليمية لمساعدته **(المادة53)**[3].

وبما أن جميع الدول الأعضاء تعهدت بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها فإن هذا الالتزام القانوني كما جاء عليه في **(المادة25)**[4] من الميثاق يتضمن تعهد الدول الأعضاء بإسهامها في التدابير التي يقررها المجلس ومعاونته في الأعمال التي يقوم بها. وتعهدت جميع الدول الأعضاء إسهاماً منها في حفظ الأمن الدولي بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن، حين يقرر استخدام القوة المسلحة طبقاً لاتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية، ومن ذلك حق المرور في أقاليمها. وينص الميثاق على إنشاء لجنة رؤساء أركان الحرب التابع لمجلس الأمن بغية إسداء المشورة والمعونة له ومساعدته في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات لحفظ السلم والأمن الدوليين. هذا هو نظام الأمن الجماعي الذي جاء به

---

[1] **ميثاق الأمم المتحدة**، الفصل السابع، **المادة 41** نصت على أن" لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء " الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" .

[2] أحمد سيف الدين، **مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص105.

[3] **ميثاق الأمم المتحدة**، الفصل السابع، **المادة53** نصت على أن" يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس..."

[4] ونصت **المادة 25** على أن" يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق".

ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات وردع العدوان، لكنه في الواقع لم يطبق إلا مرة واحدة في الأزمة الكورية.

على الرغم من تمكن مجلس الأمن من تكوين قوات دولية في حالات الطوارئ انطلاقا من تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساهمة في تكوين تلك القوات ، إلا أن ذلك يبقى مرهونا بموافقة الدول المساهمة التي تملك حق النقض.

المبحث الثالث: عملية الوساطة

يعتبر مبدأ حل النزاعات الدولية من بين المبادئ الأساسية والأهداف الرئيسية التي أولتها المواثيق والاتفاقات الدولية مكانة متميزة، يقصد بهذا المبدأ أن تقوم الدول بتسوية نزاعاتها بأحد الطرق السلمية المعروفة والتي أقرتها (المادة33) من ميثاق الأمم المتحدة والابتعاد عن استخدام القوة في حل النزاعات، وتعتبر الوساطة كواحدة من الطرق السلمية الدبلوماسية التي تلعب دورا مهما في مجال حل النزاعات. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه الآلية من خلال، أولا: تعريفها و إبراز مميزات التي تنفرد بها عن باقي الآليات السلمية لحل النزاعات الدولية، وثانيا: ذكر المراحل التي تتم وفقها عملية الوساطة، وثالثا نختم هذا المبحث بذكر أمثلة على الدور الذي لعبته الوساطة في حل النزاعات الدولية.

أولا: تعريف الوساطة

يعرفها **فقهاء القانون الدولي** بأنها أسلوب من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات الدولية التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع و الحوار و تقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد و ذلك لمحاولة التوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع[1] .

وتعرف أيضا على أنها: *" التدخل في مفاوضات أو في نزاع من قبل طرف ثالث مقبول من الطرفين، ولا يملك سلطة أو يملك سلطة محدودة في اتخاذ القرار، ويعمل على مساعدة الأطراف المعنية على الوصول طوعا إلى تسوية مقبولة من الطرفين المتنازعين. بالإضافة إلى معالجة*

[1] نهى سالم ميلود،**الوساطة كآلية لحل المنازعات الدولية**. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2009، ص8 .

القضايا الأساسية، يمكن للوساطة أن تؤسس لوجود علاقات ثقة و احترام بين الأطراف، وأن تعززها أو تنهي هذه العلاقات بأقل التكاليف المادية و أقل الأضرار النفسية"[1].

* ويتضح لنا من خلال هذا التعريف العناصر التالية لعملية الوساطة:

1/ الوسيط: هو الطرف الثالث، و غالبا ما يكون شخص ليس له صلة مباشرة بالنزاع أو بالقضايا الأساسية المطروحة، هناك حالات يكون الوسيط طرف من النزاع و لكنها ضئيلة، و هذا العامل يعتبر جوهريا في إدارة النزاعات و حلها.

2/ قبول الأطراف لتدخل الوسيط: إذ يتوجب وجود رغبة لدى المتنازعين للسماح لطرف ثالث بالتدخل في النزاع و مساعدتهم على الوصول إلى حل للنزاع، إلا أن القبول بطرف ثالث لا يعني أن المتنازعين يرحبون بحماس بتدخل الوسيط وأنهم على استعداد لأن يفعلوا تماما ما يملي عليهم، ولكنه يعني أن الأطراف توافق على حضور الوسيط وأنها راغبة في الإصغاء لما سيقوله وأخذ مقترحاته على محمل الجد لإدارة أو حل النزاع.

كما أن الوساطة هي **عملية تطوعية:** للوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين حول قضايا متنازع عليها، وكلمة طوعي تعني اختيارا حرا بالمشاركة و اتفاقا حرا لا إكراه فيه. لكن المشاركة الطوعية في الوساطة تنفي وجود أي شكل من أشكال الإجبار التي قد يمارسها الوسيط لاحقا على أحد الأطراف حتى يخضع لمطالبه وإقناعه عبر القوة. ويمكن تلخيص مميزات الوساطة في النقاط التالية:

- إنها طريقة تسهل إجراء الحوار والتخفيف من حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة.
- إن الحلول التي يقدمها الوسيط لا تلزم أطراف النزاع إلا إذا كان هناك اتفاق مع الأطراف المتنازعة على منح مقترحات الوسيط تلك السمة أو اتفاقهم على القبول بها[2].
- إن القانون الدولي بقواعده المطبقة لا يفرض أي التزام على أية دولة كي تؤدي دور الوسيط في نزاع دولي.

---

[1] كريستوفر مور، **عملية الوساطة-استراتيجيات عملية لحل النزاعات**. (ترجمة: فؤاد سروجي)، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007، ص 38.

[2] Anne Peters, « International Dispute Settlement : A Network of Cooperation Duties ». European Journal of International Law, vol :14, n°1, 2003, p6. Chargé à partir : http://www.ejil.org/article.php?article=401&issue24 . (05/05/2015)

- من مظاهر المرونة في هذه الآلية عدم وجود مدة زمنية محددة لإنجازها إلا في حالة الاتفاق مع الأطراف المتنازعة على غير ذلك.
- يمكن أن يقوم بدور الوسيط دولة ثالثة، او مجموعة من الدول، أو أن يقوم بها فرد او منظمة دولية[1].

ثانيا: مراحل عملية الوساطة

تبرز الحاجة للوساطة بشكل ملح عندما يستفحل النزاع وتبدأ الاستعدادات للحرب، أو عندما يقع القتال بين أطراف النزاع، وفي هذه الحالة يتم:

✓ **تدخل الطرف الوسيط:** ويتدخل الوسطاء في النزاعات بناءا على عوامل عديدة منها:

– دعوة مباشرة من أحد الأطراف المتنازعة أو من أكثر من طرف.

– توصيات من أطراف ثانوية.

– مبادرة مباشرة من قبل الوسيط نفسه.

– تعيين من قبل جهة أو سلطة معروفة مثل مسؤول حكومي أو منظمة دولية حكومية...

* وتعتبر **الدعوة المباشرة** من قبل طرف واحد أو عدة أطراف من أكثر الآليات شيوعا في دخول الوسيط إلى النزاع. و قد يأتي الطلب من طرف واحد أو حتى من جميع الأطراف المتنازعة. و قد يأتي هذا الطلب قبل البدء بالمفاوضات أو بعدها، كما يؤثر مصدر الطلب و توقيته تأثيرا على سير المفاوضات.

* تعتمد الوساطة بشكل أساسي **إجراء الحوار و التفاوض بحضور طرف ثالث،** كما تعتبر امتداد لعملية التفاوض من حيث أنها تتضمن توسيع عملية التفاوض لتشمل أشكالا جديدة، و تستخدم الوسيط الذي يسهم بإدخال متغيرات جديدة في عملية التفاعل بين المتنازعين، وبدون **المفاوضات** لا توجد وساطة[2].

ومن الضروري أن يشعر أطراف النزاع بثقة تامة في الوسيط، وهي تنم عن قناعتهم باه متفهم لمواقفهم، ويتحلى بالكفاءة المطلوبة لتنفيذ وساطته إزاء ذلك النزاع، بعيدا عن الميل أو التحيز لأي طرف منهم.

✓ **دور و مهمة الوسيط:** لقد عرفت المادة 4 من اتفاقية فض المنازعات الدولية في المحيط

[1] الشاعري، **مرجع سبق ذكره،** ص60.

[2] مور، **مرجع سبق ذكره،** ص ص127–128.

الهادي لعام1907 الوساطة من خلال تحديد دور الوسيط، حيث أشارت إلى أن دور الوسيط يتحدد من خلال التوفيق بين المطالب المتعارضة وتهدئة مشاعر الاستياء بين الدول[1].

– نقوم الآن باستكشاف المهام التي يقوم بها الوسيط، الذي يقوم بعدة أدوار مختلفة لمساعدة فرقاء النزاع على حل خلافاتهم، ومن هذه **الأدوار** ما يلي[2]:

وتجدر الإشارة على أن هذه الأدوار (التي سنعرضها) تمثل الصورة النموذجية لما يجب أن يكون عليه دور الوسيط مهما كان شكله، كما تمثل معيار لعملية الوساطة ومدى التزامها بإنجاح عملية المفاوضات:

- يقوم الوسيط بافتتاح قنوات الاتصال، أو تسهيل إقامة اتصالات أفضل في حال كان الفرقاء سائرين حاليا في عملية المفاوضات أي عندما يتم تقديم الطلب للوسيط بعد البدء في عملية التفاوض، أيا كان نوع الوسيط عليه أن يقوم بالاتصالات المباشرة مع الأطراف المتنازعة.
- يقوم الوسيط بمساعدة جميع الفرقاء على إدراك حقوق الآخرين ممن يشاركون معهم في المفاوضات، عن طريق تقريب وجهات النظر والمقارنة بينها للبحث عن مجالات الوفاق بين الأطراف[3].
- يقوم الوسيط بتسهيل عملية التفاوض من خلال توفير الوسائل، أو غالبا عبر ترؤسه لعملية التفاوض.
- يعمل الوسيط كمدرب يقدم المساعدة للمفاوضين المبتدئين أو الذين ليسوا على استعداد بعد للتفاوض، أو لا يملكون مهارات الدخول في عملية التفاوض.
- يعتبر الوسيط بمثابة مورد للعون، ويوفر الوسائل المساعدة للفرقاء على التفاوض ويربطهم بخبرات وموارد خارجية (على سبيل المثال: محامين وتقنيين) تمكنهم من توسيع مدى خيارات التسوية المقبولة لديهم.

---

[1] Peters, **Op.cit**, pp5-6.

[2] مور، **مرجع سبق ذكره** ص ص42-43.

[3] الشاعري، **مرجع سبق ذكره**، ص58

- يعمل الوسيط على اكتشاف المشكلة، مما يمكن الفرقاء المتنازعين من تفحصها من جوانب مختلفة، كما يساعد على تحديد القضايا والمصالح الأساسية، وينظر إلى الخيارات المتبادلة التي ترضي الجميع والتي على أساسها يقوم بوضع أسس قاعدة الاتفاق المنشود.
- يعمل الوسيط مثل مادة أساسية لصنع الحقائق، فهو يساعد على تأسيس وتطبيق تسوية معقولة، ويسهم في مساءلة و تحدي الفرقاء الذين ينشدون غايات متطرفة وغير واقعية.
- يكون الوسيط مثل القائد الذي يأخذ المبادرة بتحريك المفاوضات إلى الأمام، عبر اقتراحات ملموسة أحيانا و عبر إجراءات معينة أحيانا أخرى[1].

***تقنيات الوسيط:** حتى يتمكن الوسيط من تأدية وظيفته ودوره وتحقيق الهدف والغاية من التدخل لحل النزاع، يلجأ عادة الوسطاء إلى مجموعة من الوسائل والتقنيات، يستخدمها كأدوات لتمرير أهدافه، ويمكن استخلاص البعض منها من الأدوار التي يقوم بها الوسيط، حيث يلجأ الوسيط إلى استخدام 03 تقنيات أساسية في المراحل الأولى من المفاوضات:

1- يحاول الوسيط التركيز على مساعدة الاتصال بين الأطراف من خلال حمل الرسائل وتوضيحها.

2- تحديد إطار للمفاوضات، أي خلق أرضية مشتركة تؤسس للحوار و التفاهم.

3- استخدام وسائل الضغط على الأطراف[2]: يعتبر هذا العنصر ضروري جدا في عمل الوسيط، فمن خلال استخدامه لوسائل معينة يضغط الوسيط على الأطراف لإقناعهم بضرورة الاتفاق على القضايا الخلافية، و يتوفر لدى الوسيط أربعة وسائل للضغط هي:

أ- **الإقناع:** وهو أكثر وسائل انتشارا في عملية الوساطة، بحيث يعمل الوسيط على جعل الأطراف يراجعون قناعاتهم وإدراكاتهم لواقع النزاع، وإقناعهم بأن اللجوء إلى الحل سيوفر عليهم تكاليف النزاع.

ب- **إعطاء اقتراح:** يساعد الأطراف للجوء إلى الحلول المناسبة لكلا الطرفين.

---

[1] **نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.**

[2] عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص162.

ج- **التهديد بالانسحاب:** أي يقوم الوسيط بتهديد الأطراف بالانسحاب من المفاوضات، لكن التوقيت هنا مهم، بحيث يهدد الوسيط عندما يتأكد أن الأطراف المتنازعة قد ارتبطت بمقترحاته، وهذه هي الورقة التي يستغلها الوسيط للضغط على الأطراف المتنازعة.

د- اللجوء إلى **العقوبات و الحوافز**: لجعل وضعية أحد الأطراف أو كلاهما تتدهور، وبالتالي زيادة اتجاههم للحل، ويلجأ الوسيط إلى هذه التقنية عندما يقوم الأطراف بتضخيم المطالب دون تقديم تنازلات بينما يكون له إمكانية ومصلحة في الاستمرار في التفاوض، فيلجأ الوسيط إلى فرض عقوبات اقتصادية على الطرف المصر على التنافس في التفاوض. أو قد يلجأ الوسيط إلى تقديم حوافز و إغراءات للأطراف المتنازعة حتى يتجهوا للتعاون أثناء المفاوضات.

ولابد من الإشارة إلى أن وسائل الضغط تستمد قوتها من حاجة الأطراف للتسوية والحل، وكلما زاد هذا الإحساس كلما زاد قدرة الوسيط على الضغط على سلوك الأطراف المتنازعة.

***دوافع تدخل الوسيط:** يعتبر هذا العنصر من أهم العوامل التي تساعدنا على فهم سلوك الوسيط، لماذا يتدخل الطرف الثالث (الوسيط) إيقاف نزاع معين؟ هل بهدف تحقيق أهداف إنسانية؟ هل تحقيق أهداف شخصية أو ذاتية من التدخل؟ كيف يؤثر شكل الوسيط على طبيعة دوافع التدخل؟ و هل الدوافع هي نفسها بالنسبة لكل أشكال الوسطاء؟

* عادة يتدخل الوسيط لتحقيق هدفين:

- إحلال السلم ومنع نشوب الحروب، أو وضع حد لها إذا كانت قامت فعلا[1].
- الدفاع عن مصالحها الشخصية أو الذاتية (في حالة ما يكون النزاع فيه تهديد لمصالح الدولة وأمنها).

1- دوافع التدخل بالنسبة للدول: تتحرك الدول في حالتين هما:

- **المصالح الدفاعية:** تحاول الدول من خلال التدخل كوسيط لحماية مصلحتها التي لا تتلاءم مع تدخل دول أخرى منافسة على النفوذ ، مما يعطيها مبررا للتدخل، وهنا تدافع الدولة الوسيطة عن

[1] **المرجع نفسه**، ص163.

مصالحا في المنطقة (نزاع بين عرقيات داخلية– أو في أقاليم مجاورة له، مثل: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي).

و تكون الحلول المقدمة من طرف الوساطة الدفاعية أفضل من الحلول بوساطة هجومية، لأن من مصلحتها تحقيق الاستقرار.

- **المصالح الهجومية:** تتوسط الدول بهدف زيادة نفوذها، وهنا عادة لا تكون للدول مصلحة كبيرة في حل النزاع بقدر مصلحتها الذاتية، وهنا تدافع الدولة الوسيطة عن مصالحها أكثر مما تدافع عن مصالح الأطراف المتنازعة. وهذا ما يؤثر لاحقا على نجاح الوساطة في حل النزاع.

2- <u>دوافع التدخل بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية</u>: تتأثر بسياسات و مصالح الدول الأعضاء فيها.

3- <u>دوافع التدخل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:</u>

عادة تركز على حفظ السلام كدافع أساسي لها، ولكن قد تدفعها أيضا مصلحة ذاتية كدعمها لسلطة مقابل الحصول على وضع قانوني لتدعيم نشاطها فوق أراضي تلك الدولة، أو مسألة الحصول على الموارد المالية. وبالتالي فإن عامل عدم الانحياز و الحياد يعتبر مسألة أساسية في عملية الوساطة[1].

4- <u>دوافع التدخل بالنسبة لشخص غير رسمي:</u>

مثل "كارتر" سنة 1994 في كوريا الشمالية، أو "جيمس بيكر" في الصحراء الغربية، تتلخص الدوافع عادة في:

- تطوير شبكة الاتصال بين الأطراف.
- تطبيق أفكاره الخاصة حول النزاع.
- تحقيق أهداف اقتصادية (وسيط تجاري)أو أكاديمية بحثية، بحيث يجعل من النزاع كمخبر لتطوير أبحاثه حول حل النزاعات.
- أسباب إنسانية.

[1] الشاعري، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص102.

- وبصفة عامة يتم تلخيص مراحل عملية الوساطة في المراحل الإثنتي عشر التالية لتحركات الوسيط:

1- **خلق علاقة مع الأطراف المتنازعة:**

- الاتصال الميداني مع الأطراف.
- بناء المصداقية .
- تشجيع التواصل.
- تعريف الأطراف بالطريقة.
- زيادة الالتزام بالأسلوب.

2- **اختيار إستراتيجية لتوجيه عملية الوساطة:**

- معاونة الأطراف على تقدير الاتجاهات المختلفة لإدارة وحل النزاعات.
- معاونة الأطراف لاختيار اتجاه معين.
- التنسيق بين اتجاهات الأطراف المعنية.

3- **جمع وتحليل المعلومات عن خلفية الموضوع:**

- جمع وتحليل المعلومات المهمة بالنسبة للأفراد والموضوع والديناميكيات الخاصة بالنزاع.
- التأكد من صحة المعلومات.
- التقليل من تأثير المعلومات غير الدقيقة وغير المتوفرة.

4- **تصميم خطة مفصلة للوساطة**

- قم بتعريف الاستراتيجيات والخطوات غير المشروطة الناتجة عنها والتي تمكن الأطراف من التحرك في اتجاه الوصول إلى اتفاق.
- قم بتعريف الخطوات المشروطة لمواجهة المواقف الخاصة بالصراع.

5- **بناء الثقة والتعاون:**

- بتأهيل الأطراف المتصارعة نفسياً للاشتراك في مفاوضات حول أمور مهمة.
- التعامل مع الانفعالات القوية.
- ضبط المفاهيم ومحاولة أن التقليل من آثار الآراء الشائعة.
- بناء قدرة لإدراك شرعية الأطراف والقضايا.
- بناء الثقة.

- توضيح طرق الاتصال.

6-بدأ جلسة المفاوضات:

- فتح المفاوضات بين الأطراف
- خلق لهجة متفتحة وايجابية
- ترسيخ مبادئ عامة ودليل للتصرف
- يساعد الأطراف على اكتشاف أهمية الالتزام والتأثير.

7-تعريف القضايا ووضع جدول الأعمال:

- التعرَيف بالموضوعات العامة التي تهم الأطراف.
- أخذ الموافقة على القضايا التي سيتم مناقشتها.
- تحديد أسلوب التتابع للتعامل مع القضايا.

8-اكتشاف المصالح غير المعلنة للأطراف المتنازعة:

- تحديد الاهتمامات الإجرائية والجوهرية والنفسية لكل من الأطراف.
- تعرَيف كل طرف باهتمامات ومصالح الطرف الآخر.

9-خلق خيارات للاتفاق:

- تطوير الوعي لدى الأطراف حول الحاجة لوجود خيارات متعددة.
- التقليل من الالتزام بمواقف ذات الخيار الواحد.
- خلق خيارات باستخدام مساومة وضعية أو مصلحية .

10-تقييم خيارات الأطراف:

- مراجعة مصلحة الأطراف.
- تقيَيم كيفية تحقيق المصلحة من خلال الخيارات المتاحة.
- تقيَيم الثمن والعائد من اختيار البدائل.

11-المساومة النهائية:

- التوصل إلى اتفاق إما من خلال تقارب متنام أو مواقف طفرات نهائية لصفقة أو معادلة مقبولة من الطرفين أو من خلال اتفاق جوهري.

12-الوصول إلى اتفاق رسمي:

- تبيَين خطوات إجرائية لتفعيل الاتفاق.

- تأسيس طريقة للتقييم والمتابعة.
- العمل على جعل الاتفاق رسمي.[1]

* إن أهم عنصر للتوسط في أي نزاع هو وجود إرادة لدى الفرقاء للتوصل إلى حل يُطلب فيه تنازلات من كافة الأطراف. فإذا أبدى الفرقاء عدم مرونة في مواقفهم وكانوا غير مستعدين لتقديم تنازلات، فمن غير المرجح أن تنجح المفاوضات مهما كانت مهارة الوسيط أو منطق الحل المقترح. قد لا تكون إرادة تحقيق التسوية واضحة في بداية عملية الوساطة. غير انه يمكن للوسيط أن يؤثر إيجاباً على إرادة الطرفين للتفاوض. وغالباً ما يستطيع الوسيط الدولي أن يوضح للطرفين الفوائد العملية للنجاح والعواقب السلبية المحتملة لفشل المفاوضات. لا يمكن للفوائد والعواقب أن تضمن النجاح، لكن فهمها بوضوح من جانب الطرفين يعطي الوسيط الدولي بعض القدرة الحاسمة لجعل النجاح في العملية أكثر احتمالاً. وفي حال توفرت للوسيط الحوافز التي تمكنه من التأثير على الأطراف فإن موقعه التفاوضي سيصبح أكثر قوة[2].

✓ **نهاية عملية" الوساطة":** ترتبط نهاية عملية الوساطة بنتائج المفاوضات ومدى تجاوب كل طرف من الأطراف المتنازعة مع الحلول المقترحة المتوصل إليها أثناء العملية التفاوضية، وهناك ثلاث نتائج للمفاوضات:

- **فرض الحل:** عندما تكون النتائج لصالح طرف واحد (طرف يتنازل دون الآخر).
- **حل الوسط** : النتائج لصالح كلا الطرفين، وفي هذه الحالة تعد **الوساطة ناجحة** وتتوج باتفاق يوقع ويصدق عليه الوسيط و الأطراف المعنية أو بتبادل الرسائل أو الإعلان، أو أي صيغة يكون من شأنها التوصل إلى تسوية النزاع[3].
- **المأزق:** هنا تكون النتيجة سيطرة كلا الطرفين ما يؤدي إلى وصولهما لطريق مسدود.

---

[1] مور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص107-109.

[2] تصريحات أدلى بها السفير الأمريكي" جيمس دبليو باردبو" في الجمعية العامة للأمم المتحدة،23حول دور الوساطة في حل النزاعات، في 23 ماي 2012، محملة من:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans2012/05/201205316541.html(08/05/2015)

[3] الشاعري، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

إن وصول أي وساطة إلى نهايتها– التوصل إلى اتفاقية مقبولة من الفرقاء – هو أصعب وأدق خطوة في هذه العملية. فأحياناً كثيرة، تكون المشاعر الشخصية محتدمة، وقد تمارس مجموعات ضغط متنوعة تأثيرها بقوة على الفرقاء للحيلولة دون التوصل إلى اتفاقية، وقد تبدو العواقب السياسية للاتفاقية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للفرقاء. كما تكون الخطوة الأخيرة أيضاً صعبة بالنسبة للوسيط نفسه. هذه هي النقطة عندما يشكل الدعم من المنظمات الدولية والعواصم الوطنية المعنية عنصراً أساسياً للتوصل إلى اتفاق. فالدعم النفسي القوي والحوافز لاستكمال الاتفاقية المقدمة إلى الفرقاء في اللحظة المناسبة يمكن أن يُعطيهم الثقة والدوافع التي يحتاجونها لإيصال عملية الوساطة إلى نهايتها. ويضفي التأييد الدولي للاتفاقية أيضاً الشرعية التي يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة للفرقاء في بيئتهم المحلية. وعند التوقيع عليها، تصبح الاتفاقية ملكاً للفرقاء وليس للوسيط أو المنظمة الدولية أو الدولة التي يمثلها الوسيط. على الفرقاء في النزاع، في نهاية المطاف، أن يكونوا مسؤولين عن اتفاقيتهم وعن تنفيذها الكامل. إن إنجاز أية اتفاقية تؤثر على مستقبل الدولة والمنطقة يحتاج إلى الشجاعة، والتضحية، ورؤية للمستقبل من جانب القادة الذين يوقعون عليها. ويجب، في الوقت الملائم، الاعتراف لهم بالفضل لأن ما حصل هو، في نهاية الأمر، إنجازهم الخاص.

أخيراً، إن أي حل يتم التفاوض بشأنه وإنجازه تحت ضغط الحرب أو حرب محتملة لن يكون مثالياً، غير أن الأولوية الأولى للوسيط تكمن في منع أو إنهاء الحرب.

ثالثا: أمثلة على الوساطة:

يوجد في تاريخ العلاقات الدولية الكثير من الأمثلة عن دور الوساطة في حل النزاعات الدولية، وسنقوم فيما يلي بالإشارة إلى بعضها ودورها سواء في حالة منع نشوب الحرب أو لإيقاف حرب قائمة أو فيما يتعلق بالحروب الأهلية، وذلك على النحو التالي:

- **أمثلة على دور الوساطة في منع نشوب الحرب:**

1) جهود بريطانيا لإنهاء النزاع بين فرنسا وبروسيا حول لكسمبورغ عام 1897.
2) جهود البابا ليون الثالث عشر لإنهاء النزاع بين ألمانيا واسبانيا حول جزر الكارولين عام 1885.
3) جهود الجزائر لإنهاء النزاع العراقي الإيراني عام 1975.
4) جهود الكويت لإنهاء النزاع المصري الليبي عام 1977.
5) جهود جمهورية مالي في النزاع السنغالي الموريتاني عام 1989.

- **أمثلة على دور الوساطة لانهاء حرب قائمة:**

1) الجهود الفرنسية لإنهاء الحرب الاسبانية الأمريكية وإبرام معاهدة باريس عام 1898.
2) الجهود الأمريكية لإنهاء الحرب الروسية اليابانية وإبرام معاهدة بورتموث عام 1905.
3) الجهود اليابانية لإنهاء الحرب الفرنسية التايلندية في الهند الصينية وتوقيع اتفاق طوكيو عام 1941.
4) الجهود العربية لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت عام 1990.

- **أمثلة على جهود الوساطة لإنهاء الحروب الأهلية:**

1) جهود جامعة الدول العربية لإنهاء النزاع بين الأشقاء في اليمن عام 1972.
2) جهود جامعة الدول العربية لحل الأزمة اللبنانية.
3) الجهود النى بذلها المجموعة الأوربية منذ عام 1991 لإنهاء الحرب الأهلية في يوغسلافيا.[1]

[1] صالح زهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص163-164.

ومن خلال هذا المدخل نستنتج مجموعة من النقاط، أولها حول **تعريف النزاع الدولي** حيث هناك عدم وجود اتفاق جامع وموحد حوله وذلك يرجع ظاهرة النزاع التي تتسم بالتعقيد، والتي تجمع بين مزيج من الأبعاد المتعلقة بطبيعة العلاقات بين أطراف النزاع وموضوعه، ومدى تكيف وإدراك الأطراف للظاهرة النزاعية، التي يمكن تعريفها على إجرائيا على أنها" **ذلك التصادم الحاصل بين طرفين أو أكثر نتيجة للتعارض في المصالح أو تناقض وجهات النظر**". وتتوقف عملية إيجاد آلية الحل المناسبة على مدى الفهم والتحليل الدقيق لأسبابه. ونظرا لدرجة التعقيد الكبيرة التي تتسم بها ظاهرة النزاعات فقد تنوعت **وتعددت النظريات المفسرة** لها والتي تبحث في أسباب حدوثها"فمنها من ربطتها بالطبيعة البشرية الأنانية وحب السيطرة عند البشر، ومنها من ربطتها بسعي الدول الدائم لامتلاك القوة بسبب توقها الشديد للأمن، ومنها من ربطها بالنظام الاقتصادي والصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الارستقراطية الحاكمة، ومنها من ربطها بتعدد الأقليات والإثنيات المكونة للشعب الواحد...، إلى جانب هذا التعدد، تعددت **تصنيفات النزاعات الدولية:** حسب الأطراف (داخلية أو خارجية)، أو المسببات(سياسية، اقتصادية، فكرية...)، أو على أساس درجة الظهور (نزاع ظاهر، كامن، أو مكبوت). أما بخصوص طرق حل النزاعات فهي الأخرى تعددت بتعدد النزاعات الدولية، ويتم تصنيفها عموما إلى صنفين: **1/ طرق سلمية:** وتنقسم إلى" 3 أقسام"، طرق دبلوماسية(المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق)، طرق سياسية(عمل المنظمات الدولية والإقليمية)، وطرق قضائية(القضاء والتحكيم الدوليين). **2/ طرق غير سلمية:** تتمثل في التدابير القسرية وتشمل(قطع الصلات الاقتصادية ولدبلوماسية وكل طرق المواصلات...)، والتدابير العسكرية(استخدام القوات العسكرية والحصار..) في الحالات القصوى المهددة للسلم والأمن الدوليين. وفي إطار تخصيص دراستنا لإحدى الآليات السلمية في حل النزاعات الدولية وهي " **الوساطة**" ، والتي تعتبر الطريقة الدبلوماسية الثالثة التي يمكن اللجوء إليها لحل النزاعات الدولية، وذلك انطلاقا من مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من خلال الفصل السادس، فإنه رغم الجوانب الإيجابية التي تميزها عن باقي الطرق السلمية مثل ***مشاركة الوسيط في العملية التفاوضية، وتميزها بالمرونة، وضمان احترام سيادة الدول***...إلا أن فعاليتها تتوقف على استعداد الطرفين المتنازعين بالتوجه نحو الوساطة لتسوية النزاع، وهذا الاستعداد بدوره يتوقف على عوامل أخرى مرتبطة بالظروف المحيطة بحل النزاع ذاته، كما يتوقف نجاحها على من يقوم بها، وطبيعة علاقته بالدول المتنازعة، ومدى امتلاكه للوسائل و الإمكانات التي تمكنه من القيام بمهامه ودوره كوسيط.

الفصل الثاني

التصور والأداء الجزائري في حل

النــزاعات الدولــية

لقد تمكنت الجزائر بالرغم من كونها من الدول الحديثة الاستقلال من إيجاد مركز حيوي لها على المستوى الدبلوماسي بين دول العالم رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية، إضافة إلى أنها استطاعت بناء شبكة من العلاقات أساسها الثقة و التعاون و الاحترام المتبادل مع مختلف الدول في العالم.

حيث تتعامل الجزائر مع محيطها الخارجي وفقا لمبادئ ثابتة وواضحة يتحدد من خلالها السلوك الجزائري في الخارج ومعه تصورها ورؤيتها للقضايا العالمية، ومن بينها النزاعات الدولية حيث أن الجزائر ومن منطلق تلك المبادئ عملت على تبني تصور خاص بها وبذل الجهود على كافة الأصعدة الأمنية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية من أجل حل النزاعات الدولية حلا سلميا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل، أولا: التطرق إلى تلك المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية والتي على أساسها بنت تصورها الخاص في حل النزاعات الدولية.

وثانيا: سيتم عرض الجهود الجزائرية المبذولة لحل النزاعات الدولية، على الصعيد الاقتصادي والتنموي، والصعيد الأمني والعسكري، والصعيد السياسي والدبلوماسي. ثالثا: نختم هذا الفصل بذكر لبعض الأمثلة عن إعمال الدبلوماسية الجزائرية لآلية الوساطة في حل النزاعات الدولية.

المبحث الأول: التصور الجزائري حسب مبادئ السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ الثابتة والتي نصت عليها مختلف الدساتير الوطنية، هذه المبادئ هي التي توجه سلوك الجزائر الخارجي وتعاملها وتجاوبها مع مختلف القضايا الدولية، وباعتبار قضية النزاعات الدولية هي من أهم القضايا الدولية التي تشغل اهتمام الدول التي تسعى جاهدة من أجل إيجاد حلول لها، نظرا لتداعياتها السلبية عليها. ويختلف التصور الخاص بحل النزاعات الدولية من دولة لأخرى باختلاف السياسة الخارجية المتبعة والمبادئ التي تقوم عليها، والجزائر على غرار باقي دول العالم تبني تصورها استنادا على مبادئ سياستها الخارجية، وهي كالآتي:

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

ترى الجزائر أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، والجدير بالذكر بأن هذا المبدأ متضمن في المواثيق التأسيسية التي صادقت عليها الجزائر لكل من منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في سنة 1963، بأديس أبابا بأثيوبيا، وقد تم التوقيع على ميثاقها في 26 ماي من نفس السنة، وقد جاء في نص هذا الاتفاق، على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واحترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة وحرمة حدودها.
وكذلك في الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1999، حيث نص صراحة على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار[1].

[1] هشام فراجي،" البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009".(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي ابراهيم- الجزائر، 2009)، ص22.

ولذلك سعت الجزائر إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال. وذلك من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المجاورة، منها :

* مع المغرب اتفاقية إفران 15 /1969/01 واتفاقية تلمسان 1970/05/27، ثم معاهدة الرباط 1972/06/15.
* اتفاقية مع تونس 1970/01/06 واتفاقية أخرى في 1983/05/19.
* كما تم التوقيع على اتفاقية مع موريتانيا في 1983/01/05.
* وكذلك مع مالي في 1983/05/08.
* ومع النيجر في 01/05/.
* 1983 أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة وفق الاتفاق الليبي–الفرنسي 1956.[1]

وتسعى الجزائر من خلال تمسكها ا بهذا المبدأ وحرصها على احترامه، على جعله عامل لتحقيق الاستقرار وضمان لعلاقات حسن الجوار الإيجابي مع الدول المجاورة. لأنه بضبط الحدود وترسيمها يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم والأمن، وجعل منطقة الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها بين الدول، وليس سبب حدوث التوترات والنزاعات بين الدول الجارة.

[1] سليم العايب، " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي". (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011)، ص29.

ثانيا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر تقديم الدعم لحركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية. لقد كانت قيم التضامن مع الشعوب من في صميم التحركات الدبلوماسية، وذلك في إطار بناء علاقات دولية أكثر إنصافا وأكثر استجابة إلى طموح وتطلعات الجميع. كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.

فحسب المادة 27 من الدستور الجزائري:

" الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري "[1].

ولقد عبرت الجزائر عن تضامنها مع حركات التحرر ووقفت إلى جانبها، ومن أبرز تلك القضايا، تضامنها مع الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية. وفي إطار التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار فهي تربط بين دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين تحقيق استقرار المنطقة على كافة الأصعدة' اقتصاديا، سياسيا..."،ومن ذلك المنطلق لقد قدمت دعمها لموريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، ولتونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، بالإضافة إلى دعمها المتواصل للصحراء الغربية من أجل حق تقرير مصيرها، حيث أنه في حالة الصحراء الغربية الجزائر تقدم دعما متضاعف لها وذلك لعاملين أولهما هو دعمها لحركات التحرر ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وثانيا من منطلق علاقات حسن الجوار الإيجابي التي يتوجب على أساسها مساندة الصحراء الغربية في كفاحها من أجل التخلص من الاحتلال المغربي لأراضيها واستعادة سيادتها عليها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري1996**.

يعد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا جزائريا تتوقف عليه علاقات حسن الجوار وهو ما أدى إلى توتر العلاقات المغربية الجزائرية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو سنة 1979، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره[1]. وبذلك تؤكد الجزائر على ثباتها على مواقفها ومبادئ سياستها الخارجية حيث أنها لم تحد يوما عن مواقفها.

ثالثا: مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

تنص المادة 26 من الدستور الجزائري:

" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية" [2].

وهو نص صريح وثابت على امتناع الجزائر عن خيارات الحرب من أجل الاعتداء على سيادة الشعوب، وكذلك يوضح اعتماد الجزائر على الحلول السلمية وثباتها على هذا المبدأ.

[1] العايب، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري1996**.

وباعتبار الجزائر عضو من أعضاء هيئة الأمم المتحدة فهي تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأولها: ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية. وذلك طبقا لما جاء في **الفقرة لثالثة** من **المادة الثانية** من **ميثاق الأمم المتحدة** حيث نصت على:

" يفض جميع أعضاء الهيئة يفض جميع أعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على أوجه على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

وثانيها : ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن. وذلك طبقا لما جاء في **الفقرة الأولى** من **المادة33** من **ميثاق الأمم المتحدة** حيث نصت على أنه:

" يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة و التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وأن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

ومنه فإن بروز أي نزاع بين الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية.
فقد كانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون" وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة وجيدة مع بقية دول العالم، فقد ساهمت الجزائر عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية.

رابعا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، فلقد نصت عليه صراحة **المادة 28** من الدستور الجزائري وجاء فيها:

" ***تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه***"[1].

تعتبر الجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، ولهذا فهي تتقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول، وذلك تفاديا للنزاعات التي قد تنشأ نتيجة للتدخل في شؤون الغير.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري1996.**

المبحث الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة لحل النزاعات الدولية

إضافة إلى المبادئ الثابتة التي تحرك السياسة الخارجية للجزائر، فإنها كذلك تعتمد على الدراسات والنظريات التي تقوم بتفسير أسباب النزاعات والعنف في العالم، والتي تشير إلى كون الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية(مشكلة الدمقرطة، تعدد العرقيات والإثنيات، ضعف العدالة التوزيعية، سوء الإدارة والفساد، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الإنسانية...) تعد من أبرز الأسباب الدافعة إلى اللجوء إلى استخدام العنف، بالتالي خلق حالة لا استقرار.

وعلى هذا الأساس تقوم الجزائر في إطار تصورها ومقاربتها من أجل حل النزاعات الدولية على الربط بين الأمن والتنمية، إذ تقوم الجزائر بذل جهود معتبرة لحل النزاعات على كافة الأصعدة، الاقتصادية والتنموية، الأمنية والعسكرية، وإعمال آلية الوساطة في إطار الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاعات الدولية، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل حل النزاعات الدولية، مع ذكر لبعض إنجازات التي حققتها بفضل إعمالها لآلية الوساطة في حل النزاعات الدولية .

أولا: على الصعيد السياسي والدبلوماسي

لقد عرفت الجزائر بنشاطها المكثف على الصعيدين السياسي والدبلوماسي من أجل نشر ثقافتها ومبدئها في الحل السلمي للنزاعات الدولية، رفض الحل العسكري، وحث الدول على التفاوض والحوار السياسي من أجل تفادي نشوب الحروب في ما بينها وتهديد الأمن والسلم الدوليين. وتسعى الجزائر على تحقيق ذلك من خلال إثبات حضورها الدائم على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية.

إن السلام، الأمن، والتنمية، التعاون مع الخارج، نهضة إفريقيا، وضرورة الحوار والالتزام بالمبادئ الدولية والافريقية هما السبيل الناجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية، والحفاظ على استقرار القارة، بينما في حالة اعتماد الحرب والعنف، فان الاستقرار والتنمية والسلم مواضيع تنتهي كلها، فيتجمد التطور ويحدث التراجع، هذه النقاط تمثل المحاور الرئيسة لتصور الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاستقرار وحل النزاعات، والتي تعمل من خلال نشاطها السياسي في المحافل الدولية على الدعوة إليه.

حيث يعتبر توطيد أسس السلم في العالم من أكبر الرهانات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها، ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الأفريقية. تندرج مساهمة الجزائر في هذا المنظور في إيفاد الملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الأمم المتحدة في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نجاح مساعي الصلح على يد رئيس الجمهورية لإنهاء النزاع الإثيوبي الإرتري والنزاع بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق. ويندرج في هذا المنطق نفسه حرصُ الجزائر على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي على أسس عادلة ونهائية.

فقد حقّقت الجزائر نجاحات كبرى في تدويل القضية الفلسطينية حتّى تمكّنت من جدولتها في أجندة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1974 كما قادت الدبلوماسية الجزائرية الجهود العربية ضمن هياكل الجامعة العربية ومنظمة دول عدم الانحياز من أجل الاعتراف الدّولي بمنظّمة التحرير كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الفلسطيني وهو ما فتح الباب أمام المنظّمة للتّفاوض رسميا باسم فلسطين على المستوى الدولي الثنائي أو المتعدّد.

إنّ تواصل الدعم الدبلوماسي لقضيّة فلسطين أكسب الدبلوماسية الجزائرية مكانة كبيرة في الوطن العربي والعالم عموما بسبب دعمها للقضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها،هذا النجاح توّجته الجزائر باحتضانها ***مؤتمر زرالدة في 15 نوفمبر 1988*** حيث أعلن عن قيام دولة فلسطين خلاله واستمرّ الدّعم إلى اليوم.[1]

ودائما على الصعيد السياسي والدبلوماسي، فإن الجزائر كثفت من مشاركاتها في المؤتمرات والمحافل الدولية من أجل إيصال نظرتها وتصورها في مجال حل النزاعات الدولية ومن بيت تلك المشاركات عقد القمم والندوات، وذلك للمساهمة في التخفيف من حدة التوتر التي تعيشها دول الجوار خاصة على الحدود الجنوبية، والعمل على إيجاد حلول للنزاعات والمشاكل التي تعاني منها في إطار التعاون الإقليمي، وكذلك تجنبا لتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري كما في حالة مالي والنيجر، ولذلك قامت الجزائر بتغيرات رسمية في إطار الأمن بحيث أنشأت مراكز للعبور في

[1] الصالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**. الجزائر: ANEP Edition، 2002، ص ص97-98.

: جانيت، عين قزام ، تين زواتين ، تيميمون ، إضافة للوساطة الجزائرية في الهيئات الدولية بمساعدات محلية، لذ عززت عملية مراقبة الحدود الجنوبية بتوقيف عملية الهجرة غير الشرعية، ومحاربة التهريب وتعزيز الأمن عن طريق **مجموعة مبادرات** هي:

1-**قمة جانيت بجنوب الجزائر** : تعتبر قمة جانيت المنعقدة 9/8 سبتمبر 1990 اتفاقية رسمية لضرورة وضع حلول للوضعية المزرية للمنطقة، ضمت : الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وذلك من خلال :

- تنمية المناطق الحدودية.
- وضع حد للتهميش الذي يعيشه سكان الطوارق.
- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة في إطار وإدماج السكان المعنيين ومكافحة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية .
- ضرورة احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية" المعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول"[1]

2-**ندوة الدول الساحلية** : تضمنت إعادة الانتشار الدبلوماسي في إطار التنمية والأمن ، بحيث تمكنت الجزائر من إقناع **دول *منطقة الساحل**** بتناول محور وحيد وهو عملية التنسيق في

[1] Edomond Bernus,''Etre Touareg au Mali '' , Chargée à partir : http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023 (24/04/2015)

* **دول منطقة الساحل:** ينبسط "الساحل الإفريقي" على الصحراء الإفريقية الكبرى الممتدة على مساحة تزيد عن 8.500.000 كلم^2. يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ليخط شريطا جيوسياسيا أفقيا يفصل شمال إفريقيا عن وسطها سمي اصطلاحا بإفريقيا ما وراء الصحراء. ومن مجموع الدول المشكلة له:
- " الجزائر، موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، اريتريا، إثيوبيا" . ولقد تعددت المقاربات في تصنيف وتسمية الدول المشكلة له: فهناك مقاربة جغرافية" يقوم على أساسها تصنيف دول الساحل الإفريقي تبعا لاحتضان أقاليمها الوطنية إلى القبائل المستوطنة للساحل للإفريقي، التي من بينها يمكن تعداد: "الطوارق، البامبارا، السونغاي، البولس، الكانوري، الهاوسا..."، وهناك مقاربة أمنية عملياتية: تصنف دول الساحل على أساس دول الميدان: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر. تقتسم الجزائر نحو 3819 كلم مع الساحل الإفريقي ما يمثل ما نسبته 66.20% من مجموع حدودها البرية.

التعاون الاقتصادي لتعزيز القدرات الخاصة بكل دولة، وأكدت هذه الندوة على التزام الدول بمتابعة المشاورات للحفاظ على الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية في النيجر وتشاد .

كما شاركت الجزائر في العديد من اللقاءات الدولية بصفتها رئيسا للمنظمة الإفريقية، مثل:

- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك(سبتمبر – أكتوبر 1999)
- القمة الإفريقية– الأوربية بالقاهرة(أفريل2000)
- الندوة السادسة لمونتريال بكندا حول الرهانات والآفاق من أجل مئوية جديدة في إفريقيا والشرق الأوسط(ماي2000)

ومن خلال تلك المبادرات واللقاءات وغيرها حاولت الجزائر تقديم معاينة لمشاكل القارة الإفريقية، فتحدثت عن:

- أن القارة الإفريقية تعاني من الصراعات والنزاعات العرقية المدمرة.
- وأن طبيعة المشاكل التي تعاني منها إفريقيا تختلف من حقبة تاريخية لأخرى، ولذلك ينبغي التكيف معها ومعرفة كيفية مواجهتها، وأولها وضع الحلول المناسبة لكل مشكلة، أزمة، نزاع، حرب...
- المشاكل الاجتماعية والاقتصادية(الفقر، التهميش، الثقل الحاد للمديونية...) تمثل كبريات المشاكل الإفريقية.
- أن النهوض بإفريقيا مرتبط توفر عامل السلم والاستقرار.
- التخلص من مشاكل القارة مرتبط بالتضامن الإفريقي– الإفريقي.
- لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع لأنحاء القارة، لبناء إفريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي–الاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى.
- كما لابد من إقامة شراكة متوازنة مع باقي الدول، ووضع نظام اقتصادي دولي جديد متوازن يساعد دول العالم الثالث على النهوض باقتصادياتها وتلبية حاجات شعوبها.

وإضافة إلى هذا الحضور في المحافل الدولية تلجأ الجزائر إلى إعمال آلية الوساطة والتدخل كطرف ثالث لحل النزاعات كلما سمحت الظروف بذلك، ويتم التطرق إلى أمثلة عنها والتي يمكن الحكم عليها بأنها كانت موفقة إلى حد بعيد، من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي والتنموي

إدراكا من الجزائر ومن خلال انطلاقها من معادلة تنمية = استقرار وأمن ، وتأكيدها بأن الفقر والجهل والأمية ...من الأسباب الرئيسية لشوب الحروب والنزاعات والمنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح على أن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في دول العالم عامة وبالتحديد في إفريقيا التي تعاني كثيرا بسبب غياب التنمية وما تتسبب به من مشاكل لدول القارة، وأبرز مثال منطقة الساحل، ويأتي إلحاح الجزائر على عامل التنمية، لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هدا الجزء الحساس من القارة من خلال وفي إطار هذه المقاربة قامت مجموعة من المشاريع مثل " **الطريق العابر للصحراء** "و"**مبادرة النيباد**"، بالإضافة إلى التنسيق مع دول الجوار وتقديم المساعدات لبعض الدول الفقيرة.

فقد سجلت الجزائر عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة من خلال القمة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية1999(الاتحاد الإفريقي حاليا) ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، لكن المشكل الأكبر من ذلك هو مشكل خدمات الديون التي أصبحت تمثل هاجسا أكبر من هاجس الديون، لأنه تأكد أن خدمات الديون أدخلت معظم الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون لما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، لأن خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر وإليه، وهو ما زاد من تأزم الأوضاع في تلك الدول بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب التنمية وتدهور الأوضاع المعيشية لشعوب تلك الدول وتوجهها إلى استخدام العنف وتلبية احتياجاتها الأساسية بطريقتها الخاصة، مما خلق حالة من اللاستقرار والنزاعات.

على اثر ذلك دعت الجزائر إلى ضرورة بناء تكتل إفريقي، يحمي مصالح إفريقيا، ويكون المرجع في كل خلافات الدول الأعضاء.وقد جاءت المبادرة الجزائرية في ظل ترأسها لمنظمة الوحدة الإفريقية1999، بمساعدة من الرئيس الجنوب إفريقي" ***تابوسيكي*** " والرئيس النيجيري " ***أوباسانجو*** "، لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا. ليقرر بعدها القادة الأفارقة دمجها في مبادرة أكثر شمولية تحت عنوان " ***مبادرة الشراكة من أجل تنمية افريقيا*** " "**NEPAD**"[1] ولقد دافعت الجزائر عن مبادرة النيباد طيلة 10 سنوات حيث كانت تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة.

وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة. وتتمثل المحاور الرئيسية التي جاءت بها فيمن:

* زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر، وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الموارد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية، من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.
* تشجيع تدفقات المال الخاص الاستثمار من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان وعصرنه الأنظمة المالية لتوفر المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الأفريقية والأجنبية .

[1] عمرو علي. " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة. العدد: 149، جويلية2002، ص238.

* مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.
* زيادة المنشآت القاعدية " البنى التحتية" وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.
* العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات، مثل: الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية افريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم.
* إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل: الهياكل القاعدي زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية[1].

أما الطريق العابر للصحراء فهو يعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9.400 كلم منذ حوالي 40 عاما من أجل تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي و الساحل و تسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا و أوروبا. وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي و الصحراء الكبرى والساحل (الجزائر و تونس و مالي و النيجر و التشاد و نيجيريا) وتوفير مناخ مناسب لتحقيق تنمية اقتصادية مضطردة قام قادة البلدان الستة المعنية ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينات. وكان الأمر يتعلق بالنسبة للمبادرين بالمشروع بوضع حد لعملية التفقير والعزل و سوء استغلال الثروات الاقتصادية و الطبيعية جراء عدة عقود بل وحتى قرون من الاستعمار.

وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة و تسهيل المبادلات الاقتصادية و التجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية. و في بداية الأمر درس مسؤولو 12 بلدا إفريقيا(الجزائر والكامرون وفولطا العليا ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر ومصر والسودان والتشاد وتونس) إلى جانب ممثلي منظمة الأمم المتحدة إمكانية إقامة سكة حديدية عابرة للصحراء قبل أن

[1] منظمة نيباد" منظمة الشراكة لتنمية افريقيا"، محمل من:
http://www.qiraarafrican.com/view/?q=936 (11/05/2015).

يختاروا عام 1964 فكرة طريق معبد يعبر الجزائر و تونس و مالي و النيجر و التشاد و نيجيريا وبالتالي إعادة الطرق القديمة التي كانت تستعمل في العصور الوسطى بين مدن شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية.

وأبرزت دراسة جدوى الفائدة الاقتصادية لهذا المشروع الإفريقي و مساره الرئيسي وفروعه وانعكاساته الاقتصادية لاسيما بعث استثمارات جديدة وتطوير المبادلات التجارية من خلال فك العزلة في البلدان الستة المعنية و فتح طرق اتصال مع أوروبا عبر الجزائر.

وبمسار يمتد على 2.345 كلم أي أكبر شطر وطني كان الأمر يتعلق بالنسبة للجزائر بلعب دور محوري في تجسيد الطريق العابر للصحراء في بداية السبعينات بإطلاق أشغال انجاز الشطر الرابط بين المنيعة (غرداية) وعين صالح (337 كلم) الذي أوكل إلى مجندي الخدمة الوطنية.

وكان الطريق العابر للصحراء بالنسبة للجزائر رمزا لالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا و العالم الثالث من أجل استقلالهم السياسي و بالخصوص الاقتصادي.

كما أشارت لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء في حصيلة لها أنه في إطار عدة برامج استثمار و تنمية اقتصادية استكملت الجزائر كامل شطرها من الطريق العابر للصحراء الممتد من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع النيجر على طول 2.300 كلم بالموازاة مع تمويل و انجاز الدراسات الخاصة بالشطر النيجري (230 كلم) و هو آخر شطر لم ينجز بعد. وأطلقت مؤخرا أشغال انجاز تمديدات للشطر الجزائري من الطريق العابر للصحراء بين ولاية تمنراست والحدود مع مالي (400 كلم) مما سيسمح بعد استكمالها بربط هذا المحور الصحراوي بميناء جن جن (جيجل) عبر الطريق السيار شرق–غرب كما أن ذلك سيسهل المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوربا[1].

[1] الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا، محمل من :
http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/compnonent/k2/item1470 (11/05/2015).

وحسب وزارة الأشغال العمومية فإن الجزائر خصصت أكثر من 200 مليار دج (حوالي 3 مليار دولار) لاستكمال و تطوير شطر الطريق العابر للصحراء الواقع على ترابها في إطار برنامجي 2005-2009 و2010-2014. واستكملت نيجيريا شطرها (1.131 كلم) و كذا الأمر بالنسبة لتونس التي استكملت أشغال تعبيد الشطر المتبقي (569 كلم) في حين قام مالي بتعبيد 1.236 كلم من أصل برنامج خاص بتعبيد 1.947 كلم.

كما تم استكمال الشطر الذي يعبر النيجر على خط يبلغ 740 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة ارليت (الشمال) في حين لم يعبد التشاد سوى شطرا صغيرا على طول 600 كلم من شطر الطريق العابر للصحراء الذي يقطع هذا البلد. واعتبر مسؤول بلجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء مؤخرا في حصيلة هذا المشروع القاري أنه بعد مرور 40 سنة عن إطلاق الطريق العابر للصحراء تعد النتائج"مقبولة بالنظر إلى الموارد القليلة لثلاثة بلدان من الستة الأعضاء في اللجنة وهي مالي والنيجر والتشاد".

ودائما على الصعيد التنموي والاقتصادي فإن الجزائر ومن منطلق مقاربتها التنموية التي تربط من خلالها بين عاملي التنمية والأمن والاستقرار فهي تشجع وتبادر بإقامة مشاريع تنموية وتنشيط المبادلات التجارية بين الدول وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الفقيرة، والتي يمكن من خلالها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان وتلبية احتياجاتهم، وبالتالي خلق حالة استقرار في الدول، وعدم السماح للأطراف الأجنبية أو الجماعات الإرهابية باستغلال الوضع السيئ للسكان في حالة غياب التنمية من أجل خلق فوضى في الدول وتحريض السكان ضد حكوماتهم وتوظيفهم في النشاطات الإرهابية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهذا من منطلق تصور الجزائر لتفادي النزاعات التي قد تنشأ بسبب غياب التنمية.

ثانيا: على الصعيد الأمني والعسكري

تتبنى الجزائر تصور خاص لحل النزاعات وخاصة في الدول المجاورة والتي تشكل تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها. ومن أجل تجسيد ذلك التصور تقوم الجزائر ببذل جهود معتبرة على الصعيد الأمني والعسكري. ومن منطلق أولوية تحقيق الأمن الإقليمي تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات يمكن تصديرها للجزائر".
- ضعف الأداء السياسي: إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر.
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأشكال جديدة للعنف البنيوي.[1]

– إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية:

1. تُفضل الجزائر **دبلوماسية الفعل** على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

2. ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع ا لتمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة .

3. ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

---

[1] بوحنيه قوي، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، جويلية2012)، ص03.

4. إن حل التدخل العسكري الخارجي، تحت منطق قمع الإرهاب، سيكون ذو عواقب وخيمة على المنطقة. لذلك فإن تعزيز جهود تسوية النزاعات، عن طريق التفاوض، وتحييد دعاة التطرف في الداخل والخارج، هو التحدي المزدوج الذي يواجهه لحل النزاعات. كما يجب التأكيد على ضرورة تغليب الوسائل الدبلوماسية والسياسية للخروج من الأزمات.

– أي ينبغي على المجتمع الدولي أن يشجع الحوار، والتنسيق الأمني بين الوحدات السياسية خاصة في إطار دول الميدان للوقوف في وجه التحديات الأمنية المعقدة والمركبة ، كما أن الجزائر تلعب الأدوار المحورية وذلك من خلال تنشيط سياستها الخارجية وفرض منطق الريادة في المنطقة بما يتماشى وحماية الأمن الوطني الجزائري.

ودائما على الصعيد الأمني لقد بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل مكافحة ومحاربة الإرهاب انطلاقا من تجربتها المريرة، إذ عانت الجزائر لسنوات عديدة من ويلات الإرهاب حيث كادت هذه الظاهرة تعصف بكيان الدولة الجزائرية منذ 1991، ولسنوات عديدة بقيت الجزائر تصارع لوحدها أزمة داخلية عنيفة، عانت الجزائر خلالها الإقصاء والتهميش من المجتمع الدولي في ظل أوضاع داخلية عصيبة، اتسمت بالعنف المسلح، وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقا من تلك التجربة، اعتبرت الجزائر الإرهاب ظاهرة عالمية لا تخص بلد محدد وأكدت في جميع المحافل الدولية على بشاعة الإرهاب حيث صرح جاء في أخد تصريحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: " ***إن الإرهاب هو نكران كامل وشامل لحقوق الإنسان***"[1]. كما أكد على الخطر العالمي الذي يشكله الإرهاب:

" ***وبما أنه لا يمكن اعتباره ظاهرة وطنية أو محلية لا من حيث مسبباته، ولا من حيث تداعياته، فإن التحدي المتجسد في الإرهاب يقتضي تعاونا تاما وشفاف، تحدوه إرادة سياسية ثابتة***".[2]

ولطالما دعت الجزائر إلى ضرورة وضع أسلوب دولي من شأنه حماية البشرية من خطر لا يعترف بالحدود السياسية، ولا يحترم أي ثقافة ودين، ويعمل على خلق الفوضى في الدول والتحريض على

[1] إبراهيم الرماني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999-2003**. الجزائر: منشورات ANEP، 2003، ص94.

[2] **المرجع نفسه**، ص95.

العنف والتطرف. وبعد التجربة المريرة التي عاشتها مع الإرهاب والجماعات الإسلامية المسلحة أرادت الجزائر كسب الموقف الإفريقي من أجل مكافحة الإرهاب، فاستغلت انعقاد القمة الإفريقية في سنة1999، لطرح مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد التصديق عليها خلال دورتي مجلس وزراء المنظمة وحكوماتها. ويشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن من النقاط الإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث أثير نقاش كبير أثناء توقيع الاتفاقية بعد التردد في التعريف بالإرهاب كظاهرة وترك مساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار، وقد كانت هذه النقطة مصدر مقاربة جديدة اعتمدها الاتحاد الإفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للاتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان. فقد تضمنت الاتفاقية في مقدمتها على أن " ***الإرهاب يشكل تهديدا جديا لحقوق الإنسان... يعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي عبر عدم استقرار الدول***".[1] فمن خلال هذه الاتفاقية مررت الجزائر وجهة نظرها حول ظاهرة الإرهاب إلى إفريقيا والعالم.

وقد بذلت الجزائر جهود دولية مكثفة، من خلال التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب على الإرهاب التي تقودها أمريكا، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون القضائي والعسكري(مجال التدريب)[2]. أما على المستوى الدولي فقد أنشأت الجزائر المركز الإفريقي للدراسات والبحث العلمي في مجال الإرهاب، كما شاركت الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء منذ إطلاقها سنة2004 .

[1] ظريف شاكر، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات".(مذكرة ماجستير، شعبة العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2010)، ص145.

[2] محند برقوق،" التعاون الأمني الجزائري- الأمريكي والحرب على الإرهاب". (تقارير مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2009)، ص03.

كما لعبت الجزائر دور مهم في تجريم دفع الفدية، حيث حثت على إلزام الدول بقمع تمويل الإرهاب وتجريم دفع أو جمع الأموال بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرض استعمالها لارتكاب أعمال إرهابية. وقد كثفت الجزائر جهودها الداخلية، الإقليمية و الدولية من أجل التصدي للظاهرة الإرهابية التي أصبحت تهدد كيان الدول، وتعمل على زرع الانشقاقات في وسط الشعوب وتخلق الفوضى والنزاعات، وقد استضافت الجزائر عدة لقاءات إقليمية ودولية لتطوير إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب.

كما ترى الجزائر أنه من الضروري التنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الأفريقية في إطار الإتحاد الأفريقي عن طريق تبادل المعلومة ومن أجل ذلك عقدت الجزائر لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة، وهذا يتطلب في نظر الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية وإصلاحها للتكيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب، من خلال وضع برامج تكوين في بعض الآلات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل :حضر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة وحضر المسالك الفرعية غير المعبدة خاصة في الليل ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن أمني مسبق وفي حالات تحددها مصالح الأمن وتقع أغلب هذه المواقع في 06 ولايات هي بشار، وأدرار، وتندوف، وورقلة، وتمنراست، وإليزي وكذا ردم بعض الآبار العشوائية والبعيدة في مقابل حفر آبار جديدة قريبة من السكان أو في المسالك والممرات التي حددها.

وفي إطار دعم التنسيق الأمني اتم تنظيم ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الصحراوي يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية و ممثلي الجزائر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا ، ليبيا و تشاد وتم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة و ضرورة تنسيق الجهود للتصدي الإرهابي وارتباطاته بالجريمة المنظمة: الجريمة العابرة للحدود، تجارة الأسلحة، المخدرات والاتجار بالبشر.[1]

[1]: مساعيد.ض." مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل"، **مجلة الجيش**، الجزائر،العدد: 570، جانفي 2011، ص 38.

واتفق القادة العسكريون لدول الساحل في أفريل 2010 بناء على توصية من أجهزة الأمن والمخابرات على **تشكيل قيادة عمليات واستطلاع جوية** يكون مقرها الجزائر لتوجيه ضربات جوية مركزة ضد العناصر الإرهابية المنتشرة في شمال مالي والنيجر. وتم تحديد 4 مناطق صحراوية كبيرة في مالي والنيجر تشكل الملاذ الآمن لهذه الجماعات. وبالتالي العمل على وضع هذه المناطق تحت المراقبة الجوية، لاستطلاع وتنشيط التحقيقات الأمنية، كما اتفق قادة الأركان على تكثيف دوريات حدودية مشتركة وتوحيد نظام الاتصالات وتخصيص قيادة عسكرية مستقلة تهتم بالمراقبة بالتنسيق مع القوات البرية[1].

ويشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطار للتعاون الجواري في مجال الأمن اعتبارا بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق وتكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وازدهار واستقرار المناطق الحدودية. ويشكل غياب الأمن سبب في توسيع المناطق الخارجة عن القانون وما ينتج عن ذلك من تمركز أوكار الجريمة المختلفة وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدول المعنية، ويدخلها في نزاعات وحروب مدمرة. وعلى هذا الأساس تقوم الجزائر بلعب دور مهم في هذا الإطار المتعلق بالجانب الأمني والعسكري من أجل تفادي حدوث ذلك، وحماية أمنها الوطني من أي اضطرابات أمنية قد تحصل في المناطق المجاورة من شانها المساس باستقرار الجزائر.

[1] نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.

المبحث الثالث: أمثلة عن إعمال الدبلوماسية الجزائرية آلية الوساطة

كثيرا ما تستعمل الوساطة لحل النزاعات الدولية بالنسبة للجزائر فقد تعددت الوساطات التي أدتها الجزائر، ويمكن الحكم عليها بأنها كانت موفقة إلى حد بعيد، فانه من غير الممكن أن نشير إليها كلها، لذلك نقتصر على البعض ممكن كانت مثيرة ومؤثرة. ونذكر منها:

أولا: الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي- الايراني1975

وهي الوساطة التي تمت في الجزائر على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مارس 1975، قام الرئيس الجزائري الراحل " **هواري بومدين**" بمبادرة تاريخية ناجحة لحل الخلافات العراقية-الإيرانية. فلقد جمع في 06مارس1975 السيد " **صدام حسين**" (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق آنذاك) مع شاه إيران "**محمد رضا بهلوي**" حيث أن انتقال شاه إيران إلى الجزائر في حد ذاته يعد انتصار للدبلوماسية الجزائرية حينئذ، حيث لم يكن منتظرا أن يقوم شاه إيران – حليف أمريكا في المنطقة حينئذ – [1] .

تم التوقيع على اتفاقية الجزائر انطلاقا من بدأ حسن الجوار وتطبيقا لمبادئ سلامة التراب الوطني، وحرمة الحدود المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين " الحكومة العرقية والحكومة الإيرانية".

وقد نص الاتفاق على " ***إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية، وتحديد حدودهم النهرية ، حسب خط*** " *التالوك*"*(***وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب إبتداءا من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر). وبناءا على هذا يعيد***

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية**. بيروت: دار الجيل، 2004، ص 134.

* **التالوك**– كلمة ألمانية مكونة من قسمينthal بمعنى الوادي، و weg بمعنى طريق، فيكون معناها طريق الوادي، وقد أصبح thalwag مصطلحا دوليا لحفظ مجرى المياه الوسطى، أو التيار الذي يتوسط مجرى النهر.

الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان على إجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي. كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر".[1]
كما أشارت الاتفاقية أن الطرفان سيبقيان على اتصال دائم بالرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا الاتفاق ويعلن الطرفان رسميا أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

ثانيا: الوساطة الجزائرية لحل مشكل الرهائن الأمريكان المحتجزين بطهران1979

بعد التزامها الحياد قبلت الجزائر – بعد طلب الطرفين الأمريكي والإيراني– القيام بوساطة لحل مشكل احتجاز الدبلوماسيين والموظفين الأمريكيين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بطهران في 1979/11/04[2]. وقد حدث هذا الاحتجاز رغم الاتفاقيات الدولية التي وضعت حصانات وأعطت امتيازات للدبلوماسيين(أهمها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961).

ويرجع تمسك إيران بموقفها " الاحتجاز" إلى أن الأمن القومي الإيراني كان مهددا، حيث أن طهران تعتبر أن السياسة الأمريكية هي السبب في ذلك، إذ اتهمتها بعدم احترام تلك الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، أي عدم احترام الدبلوماسيين قوانين البلد المعتمدين لديه والتدخل في شؤونه الخاصة بغاية خلق الفوضى وعدم الاستقرار وتغيير الحكم وما إلى ذلك.

لقد جاء طلب الوساطة الجزائرية بعد فشل المفاوضات المباشرة ضمن لقاءات سرية بألمانيا، وقد ترتب عن ذلك الفشل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية كل مساعداتها باتجاه إيران، وهو ما يبرر لجوءهما إلى وساطة طرف ثالث، وكانت هذه مهمة الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وزير الخارجية شخصيا وكان حينئذ– **محمد الصديق**

[1] عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، " العلاقات العراقية الإيرانية" في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003– 2011". (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط– الأردن، 2011)، ص30.

[2] بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

بن يحيى، يساعده في ذلك سفيرا الجزائر في طهران(**عبد الكريم غريب**)، وواشطن(**رضا مالك**)، فضلا عن تولي الجزائر رعاية المصالح الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لتعقد هذه القضية فإن وساطة الجزائر فيها لفتت انتباه العالم، خاصة بعد تتوجها بالنجاح، خاصة بعد فشل القوات الأمريكية الخاصة التي تم انزالها بالقرب من طهران في الإفراج عن المحتجزين هناك. والذين تم الإفراج عنهم في النصف الثاني من جانفي 1981، أي بعد احتجاز دام أكثر من ألابعة عشر شهرا، حيث تعهدت أمريكا بعدم التدخل في شؤون إيران مستقبلا وإنهاء تجميد الأموال الإيرانية التي تم تحويلها إلى حساب جار بإنجلترا باسم البنك المركزي الجزائري الذي قدم ضمانات بهذا الخصوص من قبل.

وهكذا تم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين مروا على الجزائر قبل العودة إلى بلادهم، وذلك طبقا للتصريح الصادر عن الحكومة الجزائرية والذي وقعه الطرفان في 1981/01/19، بحيث تضمن المبادئ العامة لحل النزاع وتفاصيل حل مسار تسويته.[1] وقد أشاد رئيس فريق المفاوضين الأمريكيين في ذلك الوقت" **وارن كريستوفر**"، بالدور المميز الذي لعبته الجزائر في هذه القضية، ومما قاله في عملية إطلاق سراح الرهائن:" إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر، بصفة خاصة وزير خارجيتها وفريق المفاوضة ودبلوماسييها".

وهو الأمر الذي أدى بالإدارة الأمريكية إلى تقديم هدية للجزائر تمثلت في منحها خمس طائرات شحن ضخمة من نوع" هيركول" (hercule).ويرجع نجاح الوساطة أيضا إلى العلاقات الجيدة للجزائر مع إيران في ذلك الوقت بعد قيام الثورة بقيادة آية الله الخميني.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 136-137.

ثالثا: الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي–الإرتيري2000

كانت اريتريا وإثيوبيا يمثلان كيانا سياسيا واحدا حتى 1993 ، تم انفصال اريتريا كدولة مستقلة بعد كفاح ما يقرب 3 عقود .انتهت بانعقاد مؤتمر لندن باعتراف إثيوبيا في حق الشعب الاريتري بتحقيق مصيره مقابل أن تسمح إريتريا لإثيوبيا باستعمال **ميناء عصاب** وهو المنفذ الحيوي الوحيد باتجاه البحر[1]. وبالتالي تحولت إثيوبيا إلى دولة برية مغلقة لتظهر اريتريا دولة بحرية بكامل الساحل الإثيوبي السابق على البحر الأحمر.

عرفت العلاقات الإريترية – الأثيوبية نوعا من الاستقرار بتوقيع اتفاقيتين الأولى في 1991 والثانية في1993، في أسمرا وأديس أبابا تناولتا التنسيق فيما بينهما حول المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. هذه العلاقات الوطيدة المستقرة لم تستمر طويلا حيث اندلع نزاع حدودي بينهما في هو نزاع حدودي حول المناطق الواقعة بين الدولتين، ورسم الحدود الموروثة عن الاستعمار . اندلعت الحرب بين الدولتين في8 ماي 1998 ، حينما بدأ الطرفان تبادل الاتهامات بانتهاك الحدود، حيث أن اريتريا قامت بالاستيلاء على بعض المناطق الواقعة تحت الهيمنة الإثيوبية وهي : بادمي، زالامبيا، إيروب وإلتينيا . في 2000 ، قامت إثيوبيا بشن حرب مضادة لاستعادة هذه المناطق.

مع أنه يمكن القول أنه هناك أسباب أخرى غير مباشرة، أدت إلى اندلاع الحرب بين الدولتين، وهي:

– ***أسباب إستراتيجية*** :حيث أنه بمولد إريتريا دولة ساحلية وتحول إثيوبيا لدولة برية، فإن هذا النزاع هو تجسيد إثيوبي لمحاولة التواجد على البحر الأحمر، هذا ما أثر على وضعها خاصة وأن ميناء عصب يعد بالنسبة لها كشريان للحياة لأن أي بديل غيره إما مكلف أو بعيد جدا ولا يستوعب احتياجات % 60 من الشعب الإثيوبي. إضافة إلى تنامي اتجاه في أديس أبابا تتزعمه عناصر من المجموعة الإثنية التيجراي تطالب بتوسيع إقليمها و تشكيل التيجراي الكبرى لتشمل ميناء عصب[2].

---

[1] فيصل مقدم، " الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي–الإريتري". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة، 2008)ن ص80 .

[2] بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص65

– ***أسباب اقتصادية:*** تتمثل في إصدار إريتريا لعملة جديدة" النكفة "وطرحها للتداول بدلا من العملة الإثيوبية التي كان يتم التعامل بها، وقد ألحق هذا الإجراء الذي عارضته إثيوبيا خسائر اقتصادية، مما دفع بها كرد فعل منها إلى تقدير التعامل بالعملة الصعبة والاتجاه بتجارتها نحو ميناء جيبوتي.

– **موقف الطرفين:** يؤسس كل جانب موقفه السياسي انطلاقا من موقفه القانوني، بينما ترى إثيوبيا وجوب انسحاب القوات الإريترية من دون شرط مسبق تتمسك إثيوبيا بعدم الانسحاب قبل رسم الحدود، مع الإشارة أنهما يتفقان حول مبدأ :احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ولكنهما اختلفا حول ما هو موروث فعلا، إثيوبيا تقول بأن، الحدود قررتها معاهدة 1798 ، المبرمة بين الملك منليك مع بريطانيا وإيطاليا، بينما إريتريا تصر على العمل بمعاهدات1900 ،1905، 1908.[1]

* منذ قيام النزاع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا 1998، تعددت مساعي وجهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسوية النزاع بالطرق السلمية، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى درجة الوساطة، بقدر ما كانت للتوجيه وتقريب وجهات النظر والاتصال بين الطرفين.

وفي إطار بحثنا سنركز على دور الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع و حله سلميا. في المقام الأول تجدر الإشارة إلى موقف الجزائر اتجاه منطقة القرن الإفريقي قبل النزاع، حيث تعد منطقة القرن الإفريقي من المناطق العامة التي تعاملت معها الدبلوماسية الجزائرية بحذر شديد لما كانت تمثله من أحداث معقدة وتواجد الدول الكبرى المكثف، إضافة إلى قربها من الصراع العربي الإسرائيلي، هذه السياسة الحذرة التي أدتها الجزائر خاصة في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وضعتها في موضع مقبول لعرض وساطتها عبر منظمة الوحدة الإفريقية التي كان انعقاد دورتها 35 في 1999 بالجزائر، إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهمة الوسيط في القرن الإفريقي[2].

[1] فيصل مقدم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86–87.

[2] بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

لقد سعت الجزائر أن يتم حل النزاع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية بعيدا عن تنافس الدول الكبرى، مع أنها كانت متمسكة بموقفها المؤيد للحركات التحررية التي تناضل من أجل استقلالها، وفي الوقت الذي تعاني منه أوضاع داخلية غير مستقرة بسبب أزمة أكتوبر 1988 ، التي استمرت إلى أواخر التسعينات وكذلك انتخاب رئيس جديد عبد العزيز بوتفليقة، أعلنت الجزائر عن قبولها أداء وساطة في القرن الإفريقي، بالرغم من صعوبتها وهذا راجع إلى:

– أن الطرفان المتنازعين يشكان في قدرة الجزائر على أداء هذه الوساطة بنجاح بالنظر إلى أزمتها الداخلية ووضعها الأمني غير المستقر. وأن هناك جهود إفريقية ودولية بذلت من قبل لحل النزاع دون جدوى فضلا عن بعثات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ومع ذلك قررت الجزائر خوض هذه التجربة وهو ما أشار إليه خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، عند افتتاحه للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، بالحديث عن نزاعات ومشاكل إفريقيا وضرورة وضع حد للنزاع في القرن الإفريقي، وقد كان هذا تمهيدا لبدء مشاورات بين الطرفين المتنازعين بشكل غير مباشر.

من بين النتائج المهمة التي أسفرت عنها قمة 35 ، المنعقدة في فترت ما بين12 –14 جويلية1999، طرح وثيقة عرفت ب: " إجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع"، أعلنت إريتريا قبولها بها بشكل مباشر بينما تحفظت إثيوبيا على ذلك بحجة دراستها والرد عليها لاحقا. سعيا من الدبلوماسية الجزائرية للحل السلمي للنزاع، شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي لرئيس الجمهورية الجزائرية :**أحمد أويحي**، نتج عنه ترتيبات تقنية لتطبيق الاتفاق الإطار وطرق تنفيذه، إلا أنه تم رفضه من طرف إثيوبيا التي اعتبرت انه لا يستجيب لانشغالاتها.[1]

ظلت حالة التوتر قائمة بين الدولتين بالرغم من جهود الرئيس الجزائري، خاصة بعد إعلان إثيوبيا في سبتمبر 1999 ، إلى تعرضها لهجوم واسع من القوات الإريترية، كما شهدت الجمعية العامة في دورتها 54 ، التي عقدت في أكتوبر 1999 ، تبادل الاتهامات بين الطرفين وعلى إثر هذا التوتر، حاول **عبد العزيز بوتفليقة** تقريب وجهات النظر ولكنها باءت بالفشل ، خاصة بعد رفض المتنازعين الدخول في مفاوضات مباشرة.

[1] **المرجع نفسه**، ص151.

وقد تكررت العملية والمحاولات من أجل حل النزاع، قد دامت مفاوضات **18 شهر** بلغ عدد الجولات سبعة، أربعا تمت في سنة 1999، والبقية في سنة2000، وهي كالتالي:

1/ حدثت الجولة الأولى من22الى1999/07/25، قام بها وفد عن منظمة الوحدة الإفريقية يقوده المبعوث الشخصي (أحمد أويحي) لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية– عبد العزيز بوتفليقة. وكان هدف هذه الزيارة " بحث مع السلطات العليا للبلدين السبل الكفيلة بتحقيق تطبيق سريع وتام للاتفاق–الإطار وكيفياته" بهدف" تغليب التسوية السلمية للنزاع".

2/ تمت الزيارة الثانية لنفس المبعوث الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية ما بين 05 و1999/08/11 كالعادة إلى كل من أديس أبابا وأسمرا. وكان محورها يدور حول " وقف المعارك، وضع لجنة حيادية مكلفة بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين في 06 ماي1998، إنشاء بعثة لحفظ السلام، إعادة انتشار القوات الإرترية ثم القوات الإثيوبية، عودة الإدارة المدنية في المناطق المعنية بالانتشار، التحقيق في أسباب النزاع، ضبط الحدود ورسم معالمها حسب وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي الساري.

3/ حصلت الجولة الثالثة بقيادة نفس المبعوث الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية ما بين 22 و1999/08/26، وكان فضائها كالعادة التنقل إلى كل من أديس أبابا وأسمرا، وعن فحواها، فيتمثل في " تقديم التوضيحات... إلى إثيوبيا واستئناف جهود التخسيس، لتوافق هذه الأخيرة على الترتيبات التقنية". وفي حين " أعربت إرتريا عن تقديرها لهذه الجهود، اعتبرت إثيوبيا ... أن هذه التوضيحات لا تستجيب لانشغالاتها".

4/ تمت الجولة الرابعة في الفترة الواقعة ما بين 24 و 30 أكتوبر 1999، وكان هدفها تقديم إلى إثيوبيا " توضيحات إضافية حتى تزول تخوفاتها بشأن بعض جوانب الترتيبات التقنية"، فضلا عن مناشدة هذه الدولة تقديم موقفها بشأن الموضوع، وهو ما حصل فعلا في 10/24 من نفس السنة، أي في اليوم الأول من زيارة الوفد الإفريقي، حيث قدمت مذكرة تتعلق" بالعودة إلى ما كانت عليه

الأوضاع من قبل، وضبط الحدود، ورسم معالمها، ومصدر النزاع، والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنزاع، ونزع السلاح".

5/ الجولة الخامسة بين 02/24 و2000/03/04، وهي أطول جولة، وكان هدفها إزالة الخلاف أو التقليل منه بشأن الإجراءات التقنية المشار إليها، وهو أمر لم يحصل أثناء هذه الجولة، لذلك تم دعوة الطرفين لمفاوضات غير مباشرة بين البلدين في الجزائر، وهو ما حصل فعلا في الفترة بين 04/29 و2000/05/05 بمشاركة الطرفين المتنازعين، وأمريكا، والاتحاد الأوربي، تحت رئاسة الجزائر. ولكنه انتهى بالفشل.

6/ الجولة السادسة من 21إلى2000/05/24، وكان هدفها محاولة التوصل إلى وقف فوري للمعارك، واستئناف المفاوضات، ومطالبة الطرفين بالانسحاب الفوري لقوات الطرفين إلى المواقع المحتلة قبل 1998/05/06، ومطالبة إريتريا بالإعلان فورا عن قرارها بالانسحاب وتنفيذ القرار دون تأخير، ومطالبة إثيوبيا بالأمر نفسه.

7/ الجولة السابعة شملت انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية (الرئيس بوتفليقة) شخصيا إلى كل من أديس أبابا وأسمرا في 25-2000/05/27، حث فيها الطرفين مرة أخرى على وقف القتال المسلح فورا واستئناف المفاوضات. وقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يحصل على التزام الطرفين فيما يخص بإعادة انتشار قواتها إلى مواقعها قبل 1998/05/06، وتسوية النزاع وفقا للاتفاق-الإطار والإجراءات التقنية من خلال استئناف المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية. وهو ما تم فعلا، فتوج ذلك بتوقيع اتفاق وفق إطلاق النار في 2000/06/18.[1]

إن هذا الاتفاق لم يشمل على الحل النهائي للنزاع، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحدود والتعويضات، لذا تحركت الوساطة الجزائرية من جديد من أجل استمرار المفاوضات لتسوية الوضع القائم وتم ذلك بإشراف الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية لدى وزارة الخارجية "***عبد القادر مساهل***" في فترة ما بين 23-27أكتوبر 2000، بالاتصالات من أجل إيجاد حل لمشكلة الحدود والتوفيق بين الطرفين في قضية الحدود.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص151-152.

في 2000/12/12 نجحت الوساطة الجزائرية في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع بالتوقيع على" ***اتفاقية السلام بين إثيوبيا واريتريا***"، تتمثل البنود الرئيسية في:

- ***إلزام الطرفين بوقف دائم لكل الأنشطة العسكرية والأعمال العدائية على حدودهما.***
- ***إطلاق سراح الأسرى بسبب الحرب فورا.***
- ***تكوين لجنة تعمل على رسم الحدود.***
- ***تكوين لجنة لدراسة آثار الحرب على المدنيين ولجنة أخرى لتحديد خسائر الحرب والتعويضات.***[1]

وبذلك تكون الجزائر قد استطاعت القيام بخطوة أولى في السبيل الذي ينبغي عليه كافة البلدان الإفريقية من أجل تسوية خلافاتها وتهدئة أشكال النزاع والصراع الحاصلة بينها، وبرهنت عن عدم تهاونها وإسهامها الدائم من أجل إحلال السلم والأمن في إفريقيا والعالم كافة.

[1] **المرجع نفسه**، ص207.

ومن خلال ما تم التطرق إليه، يتضح لنا جليا التصور الجزائري المنتهج لحل النزاعات الدولية، إذ يستند بادئ ببدء على مبادئ السياسة الخارجية الثابتة والواضحة، التي تحكم السلوك الخارجي للجزائر وتصورها للقضايا الدولية ومن أهم تلك المبادئ: **أولا:** احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك من أجل تفادي الدخول في متاهات جديدة بالنسبة للدول حديثة الاستقلال، والتي من شأنها أن تهدد كيانها وتؤدي إلى تفككها باعتبار أن مشكل الحدود كان سبب في حدوث عدة نزاعات وحروب، ومن خلال احترام هذا المبدأ يتم القضاء نهائيا على النزاعات الحدودية. **ثانيا:** دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ويأتي التزام الجزائر بهذا المبدأ من منطلق الحقبة الاستعمارية التي عايشتها وما عانته من ويلات الاستعمار الفرنسي من قمع وتقتيل ونهب لثروات البلاد، وهو ما يجعلها اليوم تتمسك بهذا المبدأ وتدعم حركات التحرر والشعوب المستعمرة من أجل استعادة سيادتها على أراضيها ونيل استقلالها. **ثالثا:** الحل السلمي للنزاعات وعدم استخدام القوة، فالجزائر والتزاما بهذا المبدأ الدولي تحث الدول على اللجوء إلى الحوار والتفاوض من أجل حل النزاعات التي قد تحدث بينها، والابتعاد عن الحل العسكري الذي من شأنه أن يهدد حياة شعوبها. **رابعا:** عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث أن تدخل دولة في شؤون داخلية لدولة أخرى يعتبر اختراق وعدم احترام لسيادة تلك الدولة وتعدي عليها، وهو ما من شأنه أن يخلق نزاعات وصراعات بين تلك الدول تصل إلى حد قطع العلاقات فيما بينهما والتهديد بإعلان الحرب. ولذلك فإن الجزائر ترفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول رفضا تاما.

أما بخصوص ***الجهود الجزائرية المبذولة لحل النزاعات الدولية*** أو للوقاية من حدوثها، فإنها تعمل على توسيع نشاطاتها في هذا المجال على كافة الأصعدة: سياسيا ودبلوماسيا: من خلال الحضور في المحافل الدولية(قمم، مؤتمرات، ندوات)، وتبليغ تصورها الخاص بحل النزاعات والقائم على الحوار والتفاوض ورفض الحل العسكري. وكذلك من خلال إعمال آلية الوساطة في حل النزاعات القائمة بين الدول، وبذل كل الجهود من أجل إنجاحها والوصول إلى حل سلمي. أما اقتصاديا وتنمويا: فالجزائر تنطلق في تصورها الخاص بحل النزاعات وتحقيق السلم، من معادلة تنمية= استقرار وأمن، وعلى هذا الأساس فهي تقوم بمشاريع تنموية وتقديم المساعدات، خاصة على صعيد الساحل الإفريقي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي مثل(مبادرة النيباد، الطريق العابر للصحراء) لفك العزلة عن شعوب المنطقة وتحقيق التعاون فيما بينها من أجل النهوض باقتصاديات دول المنطقة حتى تستطيع تلبية حاجات سكانها، وذلك في إطار

القضاء على الفقر والبطالة، ومختلف الآفات الاجتماعية التي تعمل على خلق توترات واضطرابات تهدد استقرار الدول خاصة في حالة استغلال تلك الأوضاع من طرف الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، والتي تعمل على مساعدة سكان المنطقة لتلبية حاجاتهم لكن من خلال توظيفهم في أعمالهم الإرهابية والإجرامية، وتحريضهم على الانقلاب على حكوماتهم وطلب الانفصال عنها حدوث نزاعات عنيفة بسببها. وهو ما شكل تهديدا للأمن الإقليمي، ومنه تهديدا للأمن الوطني الجزائري. وبالتالي تهدف الجزائر من خلال جهودها المكثفة لتحقيق التنمية في المنطقة إلى تفادي كل تلك المنعرجات الخطيرة، التي تشكل تهديدا لها، وبذلك تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولتحقيق التكامل في الجهود المبذولة لحل النزاعات والوقاية منها، إضافة للجانب التنموي والاقتصادي، تعمل الجزائر على تعزيز ذلك الأداء من خلال التعاون الأمني والعسكري مع بقية الدول خاصة الدول المجاورة " منطقة الساحل" التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن الوطني الجزائري باعتبارها محيطها الإقليمي المليء بالاضطرابات والنزاعات، ولذلك تبذل الجزائر جهود مكثفة من أجل احتوائها غبر مختلف الطرق والوسائل، وذلك من خلال التنسيق الأمني مع دول المنطقة والقوى الكبرى الفاعلة فيها لحماية الحدود ومطاردة الجماعات الإرهابية والجريمة العبرة للأوطان. وعلى المستوى الدولي من خلال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وكذلك من خلال تبادل الخبرات العسكرية في مجال التدريب والأسلحة وتبادل المعلومات بين الأجهزة الاستخباراتية.

ويتجلى الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في حل النزاعات الدولية بطريقة سلمية، من خلال تمكن الدبلوماسية الجزائرية من خلال ***إعمال آلية الوساطة*** من حل نزاعات معقدة، من أبرزها: النزاع الحدودي العراقي– الإيراني1975 حول شط العرب، وكذلك الوساطة الجزائرية لحل مشكلة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران عام 1979–1980 وهذا بطلب من الطرفين الأمريكي و الإيراني. ومن أعقد النزاعات التي يعترف للدبلوماسية الجزائرية بفضل حلها كذلك هو النزاع الإريتري–الإثيوبي2000–1999 وتمكنها من الوصول إلى توقيع اتفاق السلام فيما بينهما وتفادي تصعيد الوضع ونشوب حرب مدمرة فيما بينهما.

الفصل الثالث

الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

(2012-2015)

عرفت منطقة شمال مالي تمردا للطوارق قي سنة 1963 وهذا مباشرة بعد استقلال دولة مالي سنة 1960 لكنه قوبل بالقمع. وبعد ذلك هدأت الأوضاع لتعود للانفجار مجددا سنة 1990، فمنذ هذه السنة لم تعرف المنطقة استقرارا و توالى تمرد الطوارق. ومنذ ذلك الوقت والجزائر تقوم بتكثيف جهودها على كافة الأصعدة الأمنية والتنموية، بالإضافة إلى ذلك فهي تتدخل في كل مرة كوسيط لإيجاد حل لذلك النزاع ومنع تصاعده الذي من شأنه أن يهدد استقرار المنطقة عامة ويهدد الأمن الوطني الجزائري خاصة، إذ تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها التي تمتد إلى 1400كلم، بالإضافة إلى وجود تداخل اجتماعي فيما بينهما من خلال تواجد الطوارق في كلا البلدين، وهو ما يمثل عامل تخوف آخر بالنسبة للجزائر من تأثير طوارق مالي على طوارق الجزائر من خلال تدفق اللاجئين عبر الحدود الجنوبية للبلاد بفعل النزاع الاجتماعي المتجذر.

وتنطلق الجزائر من لعب دورها في حل النزاع المالي، من منطلق أن ما يجري في شمال مالي هو شأن حيوي بالنسبة لاستقرارها وأمنها الوطني، ولمصادر الطاقة النفطية والغازية المتواجدة في الصحراء الجزائرية، والتي يعتبر أمن مجال مصدرها أمرا حيويا لا يمكن التفريط به. كما أن الجزائر تلعب دور الوسيط لحل النزاع المالي تجسيدا وتأكيد لتصورها الخاص لحل النزاعات الدولية على أساس مبدأ الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي، وإعمال آلية الوساطة بفضل ما تتميز به من مرونة(عدم وجود مدة زمنية محددة لإنجازها)، وقبول من دول الأطراف المتنازعة نظرا لكونها طريقة تسهل إجراء الحوار، والتخفيف من حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة ومنع نشوب حرب بينهم.

– سنبين من خلال هذا الفصل ديناميكية النزاع المالي وتحديد أسباب تمرد الطوارق على الحكومة المالية ومطالبهم، وتداعيات فشل الدولاتي لمالي على أمن المنطقة، والتطرق للدور الجزائري في حل النزاع المالي منذ البدايات الأولى له، والتطرق إلى الوساطة الحالية في ظل التطورات الأخيرة للنزاع (2012-2015) وصولا إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المالي:

قبل الحديث عن التطورات الأخيرة شمالي مالي(2012-2015) وما يجري من انفلات أمني وتصعيد في الوضع الداخلي والذي يمثل عامل من عوامل تهديد على المستوى الداخلي والإقليمي، وقبل التطرق إلى الجهود الجزائرية لإيجاد حل نهائي للنزاع من خلال تكثيف جهودها بالتنسيق مع مختلف القوى الإقليمية والدولية المتابعة للوضع في مالي، نقدم عرضاً تعريفياً مختصراً عن نشأة دولة مالي والخلفية التاريخية للتمرد في شمال مالي، وتبعات هذا الفشل الدولاتي المالي على المنطقة.

أولا: قيام دولة مالي:

تقع جمهورية مالي على الحافة الجنوبية لصحراء غرب أفريقيا، وتغطى مساحة أكثر من 1.240.000 كلم مربع، وعملتها الفرنك الإفريقي[1]، عاصمتها باماكو بناها الفرنسيون عام 1883، تنقسم دولة مالي إلى 8 مناطق تحمل كل واحدة منها اسم المدينة الرئيسية: ***غاو، كيدال، كياس، كوليكورو، تمبكتو، سيكاسو، موبتي، سيغو***. كما توضحها الخريطة التالية:

مصدر الخريطة: http://ar.wikipedia.org/wiki/File:Regions_of_mali_(AR)png

[1] خليل أحمد خليل، **ملحق موسوعة السياسة**. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص623.

وتشترك في الحدود مع الجزائر والنيجر وبوركينافاسو وكوت ديفوار وغينيا والسنغال وموريتانيا، يبلغ عدد سكانها حولي **11.677.000** نسمة. من 23 جماعة عرقية من بينها بامبارا وبيول وساراكول، توارق وغيرها. واللغة الرسمية في مالي هي اللغة الفرنسية ولكن لغة بامبارا تستخدم على نطاق واسع فى البلاد. ويدين نحو **80** في المائة من سكان مالي بالإسلام والباقون مسيحيون ومؤمنون بديانات إقليمية تدور حول تأليه الحيوانات. كانت مالي فيما مضى جزءا من ثلاث إمبراطوريات افريقية غربية سيطرت على التجارة عبر الصحراء وهى إمبراطورية غانا وإمبراطورية مالي(ومنها أخذت مالي اسمها) وإمبراطورية سونغهاي. وقعت مالي تحت السيطرة الفرنسية فى بداية القرن التاسع عشر، وفي أوائل عام 1959 اتحدت مالي والسنغال وصارت اتحاد مالي. وحصل اتحاد مالي على الاستقلال من فرنسا في 22 سبتمبر 1960 بعد احتلال دام ما يقارب قرن(1878-1960).

وتصنف الأمم المتحدة مالي كواحدة من أقل البلدان نموا في العالم. وتشمل الموارد الرئيسية للبلاد على الذهب والحديد وتربة حجر الشب والدياتوميت والهالايت والفوسفات. وتعد الزراعة هي الصناعة الرئيسية في مالي، والمحاصيل الرئيسية للبلاد هي الدخن والذرة والأرز والفول السوداني والقطن. ولكن البلاد لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من إمدادات الغذاء . ويمثل الذهب والقطن الصادرات الرئيسية للبلاد، والمعدات والنفط والغذاء الواردات الرئيسية لها. وتتمتع مالي بموارد سياحية غنية، حيث يوجد بها ثلاثة من مواقع التراث العالمي هي"***تمبوكتو، دجيني، وبانديادارا***"، بالإضافة إلى العاصمة باماكو، غير أن وسائل النقل في البلاد ما زالت متخلفة[1].

سياسيا: لقد عاشت مالي تجربة ديمقراطية ناجحة بعد انتخاب الرئيس «***ألفا عمر كناري***» عام 1992م، بعد خروج البلاد من الحقبة الدكتاتورية(حكم الحزب الواحد) التي عاشتها في ظل حكم الجنرال « **موسى تراوري** » الذي قاد أول انقلاب عسكري في 19 نوفمبر **1968**م، ضد الرئيس « **مودِيبو كايتا** »، أول رئيس مدني لجمهورية مالي بعد الاستقلال، وقد حكم « **تراوري** » البلاد بقبضة من حديد من ذلك التاريخ إلى أن سقط حكمه في 26 مارس **1991**م على يد الجنرال « ***آمَدُ تُمانـي توري*** » بانقلاب عسكري، ثم تخلى عن الحكم طواعية حين نظمت أول انتخابات ديمقراطية في مالي قبل أن يعود إلى الحكم عبر بوابة الديمقراطية.

[1] خلفية: حقائق أساسية حول جمهورية مالي، محمل من :

http://arabic.people.com.cn/31660/6590205.html (07/04/2015).

ليأتي بعده الرئيس « **ألفا عمر كُناري** » عام 1992، الذي انتخب بصورة ديمقراطية بعد تنازل الجنرال «**توري**» وقد اعتمد **كناري** نظام التعددية الحزبية، وقد عرفت مالي في هذه الفترة تغيرا وتطورا في المجال السياسي حيث شهدت محاولات كثيرة في إطار دمقرطة الحياة السياسية وتفعيل التنمية الاقتصادية لينتشر الحديث في الطبقات الاجتماعية عن الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية وحرية التعبير، ووجوب إيجاد مؤسسات مكونة للدولة تعمل على تثبيت أركان العمل الديمقراطي في هذه الدولة.[1]

فقد عاشت البلاد قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي وعرفت حياة ديمقراطية نشطة تمكنت خلالها من استعادة دورها التاريخي على مستوى منطقة غرب إفريقيا وهو ما أعطى الرئيس «**كناري**» فرصة حين خرج من الحكم أن يُختار رئيساً للجنة الاتحاد الأفريقي التي هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

ولكن ميلاد حركات التمرد عكر صفو هذه الفترة من الحكم الديمقراطي المستقر، التي ولدت في الشمال الشرقي على الحدود المالية الجزائرية النيجرية على يد مجموعات من الطوارق الذين رأوا بعد أن شاركوا في معركة التحرير الوطني من الناحية السياسية أن وجودهم داخل الدولة المالية التي قامت بعد الاستقلال بمثابة خضوع لاستعمار من نوع جديد، وسرعان ما تطور هذا الموقف السياسي إلى حركة تمرد لجأت إلى حمل السلاح في وجه الدولة؛ مطالبة بالاستقلال عن مالي بإنشاء دولة مستقلة في المناطق الشمالية الشرقية أما جذور هذا التمرد فيعود بها البعض إلى الأحداث العاصفة التي شهدتها البلاد سنة 1963م.

ثانيا: الخلفية التاريخية للتمرد في شمال مالي:

1/- ***الظروف التمهيدية للنزاع في مالي:*** يمكن تصنيف النزاع المالي على أنه من ***النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة**** ، نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة في باماكو مع

[1] محاضرة الأستاذ ليوناردو فيلانيون" عميد كلية العلوم السياسية بجامعة فلوريدا"، يوم 2014/05/11. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، الجزائر، العدد: 01، جويلية2014، ص10.

* توجد العديد من التعاريف للنزاعات الاجتماعية المتأصلة منها أنها نزاعات طويلة الأمد، ونزاعات متجذرة، غير أن القاسم المشترك بين كل التعاريف هو أن هذا النوع من النزاعات مصدره الظروف الداخلية للمجتمعات و الدول. أي أنه ينبثق عن الظروف الداخلية للمجتمع والدولة، لذلك سميت بالاجتماعية.

الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي " **الطوارق**' ، وبالذات المثلث الاستراتيجي "**غاو، تومبكتو، وكيدال**".

- **الطوارق:** شعب أمازيغي، (بربر) يعيش في النيجر ومالي وبوركينافاسو والجزائر وليبيا، يبلغ عددهم أكثر من 2 مليون نسمة. الطوارق رعاة، بدو، يقيمون في المناطق الصحراوية على الساحل هذا الشعب متكون من البربر الذين هاجروا من الشمال إلى الجنوب، حيث انتظموا في قبائل وانقسموا إلى عدة مجاميع(خصوصا كلْ أهاغار، كلْ أجر، كلْ آير، كلْ تادماكث تاغاراغاريت)، يرتدي الرجال حجابا(ناغلموست) ويتلقبون بلقب الرجال الزرق[1].

تشيع كتابة الاسم "طوارق" في عدد من الدول العربية، ويُكتب في أخرى "توارق"، وبالبحث في أصل الكلمة، تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدّد هذه المراجع مصدر التسمية بصورةٍ قطعيّة، إذ هناك روايتان منتشرتان؛ إحداهما تقول إنّ التسمية تحريف لعبارة "توارك" - أي المتروكون أو التاركون - باللغة العربية، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة "تارقة" (تعني باللغة الأمازيغية: الساقية) في منطقة "فزّان" في جنوب ليبيا التي يُعتقد أنّ الطوارق ينحدرون منها.. ويجدر هنا أن نذكر أنّ "الطوارق" يسمّون أنفسهم "كَلْ تاماشاك" (أو "من يتكلّمون "تماشاك" أو تاماشاق وهي النطق الطوارقي لاسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية)[2]. ويتمركز قبائل الطوارق في المناطق التالية، كما توضح الخريطة:

المصدر:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Images/2012/6/3//20126310350615734_2.jpg

[1] أحمد خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص500.

[2] العربي دحو، " الطوارق: الجذور والتموقع ونظام الحكم" ، محمل من:

http://larbidahou.com/Articles/Article_17.php (01/05/2015)

- الجفاف والسياق السياسي يعملون على تهميش هذه الفئة من السكان، وهو ما جعلهم يسعون إلى حكم ذاتي وحتى إلى الاستقلال، ويمكن إرجاع مصدر هذا النزاع بين الطوارق والحكومة المالية منذ الستينات، ***إلى المصادر التالية انطلاقا من اعتباره نزاع ممتد*** :

1- المضمون الثقافي و العرفي للمجتمع الطوارقي:

يعتبر الطوارق أمازيغ يقطنون منطقة الأزواد، يتراوح عددهم بين مليون و 3 ملايين، بحيث 10% منهم أي 1300000 يعيشون في مالي، وهم ينظرون إلى أنفسهم أنهم مختلفون عن الشعب المالي من حيث العرق واللغة وحتى التنظيم الاجتماعي.

- ويتضح المضمون الثقافي والعرقي لهذه الفئة من خلال المطالب التي مازال الطوارق يطالبون بها الحكومة في كل مرة والتي تتلخص أساسا في:

- ❖ نظام تربوي ملائم لحياة البدو
- ❖ التساوي في الفرص
- ❖ الاعتراف بلغة التماشاك(التماشاق)
- ❖ ممارسة حياة الترحال بكل حرية[1]

- تعد أزمة الطوارق إرثا الاستعماري ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر1960 ومالي1960، بوركينافاسو 1960، والجزائر1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة. والتي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية 1963 والمعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان لها أكبر جزء من الصحراء وإيطاليا واسبانيا، حيث تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم تراعي الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر خاصة في مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان كل منهما وهو ما أجبر الطوارق على الهجرة إلى ليبيا والجزائر وعلى

[1] أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء" تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**". الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ص96.

حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[1]. وهو صحيح في الحالة المالية من خلال نقطتين:

❖معاناة الطوارق ليس في مالي فقط و لكن في منطقة الساحل الإفريقي ككل من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بحيث تشتتوا عبر خمسة دول (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو) ويرى طوارق مالي على وجه الخصوص بأنهم قد فصلوا عن جذورهم التاريخية المغاربية والأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة.[2]

❖تهميش الطوارق في مالي ودفعهم خارج الحياة السياسية والسوسيواقتصادية بحجة الأمن الوطني بل واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية.

2- الحرمان من الحاجات الإنسانية:

انطلاقا من تفسير النزاع المالي على أنه من النزاعات الاجتماعية الممتدة فإنه يتم الربط بينه وبين عامل الحرمان من الحاجات الأساسية والتي من أهمها الحاجات المتمثلة في **التنمية**، أما بخصوص الوضع الاقتصادي للطوارق الذين كانوا يمتهنون تجارة الملح من شمال القارة الإفريقية نحو جنوبها، فقد وجدوا أنفسهم مكبلين بفعل حدود الدول المستقلة، مما ساهم في بؤسهم الاقتصادي، خاصة وأن الدول الاشتراكية بعد الاستقلال رفضت نمط عيشهم المتميز بالترحال.

و يزداد الأمر سوءا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية لمالي كدولة مصنفة من بين الدول الأكثر فقرا في العالم، ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية بنسبة 60% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر، كما أن وضع الطوارق جد متردي باعتبار أن مدنهم الرئيسية (كيدال، غاو، تمبوك

3- دور الدولة:

تعد الدولة رهانا أساسيا في النزاعات الممتدة، وتميز تاريخ الدولة المستقلة بطول فترة الدكتاتورية ونظام الحزب الواحد من 1960 إلى 1991، والانقلابات العسكرية المتكررة بداية بما حدث ضد نظام "**كايتا**" 1968، ثم نظام "**موسى تراوري**" سنة 1991، وضد الرئيس "**أمادو تومانى**" في

[1] تسعديت مسيح الدين. " لنزاع الممتد في مالي من كيدال1963 إلى اتفاق واغادوغو2013" ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر. العدد: 01، جويلية 2014، ص41.

[2] شنة، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

مارس 2012. بالإضافة إلى أن الدولة في مالي هي طرف أساس في النزاع، بدلا من أن تلعب دور الحكم غير المنحاز، لأن استخدام أساليب القمع لمختلف حالات التمرد التي حدثت كان له أثره البليغ في جعل الدولة هي العدو الأول لهذه الجماعة العرقية، التي ترى في أن السلطة مستولى عليها من طرف جماعة لا تمثلها.

4- الارتباطات الدولية:

إن التأثر بما يحدث في البيئتين الدولية والإقليمية جد واضح في النزاع في مالي على امتداد مراحله المتمثل في العناصر التالية:

❖تأثر السكان التارقيين بمالي بما يحدث لإخوانهم من ترحيل، حيث انتفضوا ضد الحكومة المالية التي كانت قد سمحت بعودة 3000 عائلة تارقية من أدرار الجزائرية ووضعتهم تحت الرقابة الدائمة للجيش المالي، الذي كان يمارس التوقيف اليومي لأفرادها.

❖انتقال العديد من القيادات التارقية إلى ليبيا واكتسابهم الخبرة القتالية، حيث لبى العديد منهم نداء الرئيس الليبي ***"معمر القذافي"*** منذ 1980، وراحوا ينتظرون مساعدته لتأسيس دولة الطوارق الكبرى. وقد كانت أحداث ليبيا 2011 ذات وقع كبير، بحيث عاد حوالي 400 مقاتل إلى مالي، وانضم غالبيتهم إلى "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" التي تأسست في 20أكتوبر 2010، بالإضافة إلى تدفق ترسانة متطورة من الأسلحة داخل العديد من المناطق المالية.

❖التحاق حركات إسلامية و جهادية مصنفة بالإرهابية بحركات التمرد ك: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، التي انتشرت في شمال مالي منذ 2009، و نسجت علاقات مع الطوارق لتستخدمهم كدلائل في الصحراء لمعرفتهم الجيدة بمسالكها، بالإضافة إلى "حركة الوحدة و الجهاد في غرب إفريقيا".

❖ارتباط النخبة الحاكمة في مالي بالمستعمر السابق وهي فرنسا، وكان الاستنجاد الأخير للرئيس المالي بالنيابة من أجل التدخل العسكري في مالي دليلا واضحا على الزبونية السياسية التي تربط النظام المالي بفرنسا، وقد حدث هذا التدخل في 11جانفي 2013، في وقت لم يكن نشر قوات الإكواس مرخصا قبل أكتوبر 2013، وهو ما بشير إلى الدليل القاطع على علاقة المستعمر السابق بهذه الدولة الهشة وما أدى إلى تفاقم أزمتها الممتدة.[1]

[1] مسيح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص44-45.

2/ حركية النزاع في مالي:

أ- **إستراتيجية الطوارق:** تشير الدراسات المختلفة التي اهتمت بتكوين هوية الجماعة العرقية الترقية إلى الطابع الإقطاعي للتركيبة الاجتماعية والتنظيم السياسي، حيث يذكر الباحث "**مامادو لمين دومبيا**" أن هذه الفئة "عاشت العنف الدائم بينهما وبين القبائل العربية، و السود وحتى فيما بينها، كما أنهم لم يحكموا منذ انهيار إمبراطورية غانا حتى الاستعمار الفرنسي، إلا تمبوكتو وذلك من 1433 إلى 1468، حيث كانوا ينالون 3/2 الضرائب التي كانت تجمع هناك، وكان الثلث لصالح الحاكم الممثل للإمبراطور المالي، و الذي كان يتولى شؤون الإدارة.

وقد كان الطوارق ضمن حركة التحرير التي عرفتها مالي منذ اتحادهم مع العرب سنة 1958، ولعبوا دورا كبيرا في تأسيس الدولة المالية المستقلة في 22 سبتمبر 1962، وقد عمل المستعمر الفرنسي على إثارة القلاقل داخل المجتمع، من خلال نشر دعاية حصر الطوارق في أماكن تواجدهم و داخل نظمهم الإقطاعية واستيلاء السود على مقاليد السلطة، وذلك في حربه النفسية للتمسك بالصحراء، وهنا يبدو دور الإرث الاستعماري في زرع الأحقاد بين العرقيات المختلفة كسمة يؤكدها "إدوارد آزار" عند تفسيره لهذه النزاعات بالإضافة إلى تفضيل عرقية "**كونتاس**" على باقي العرقيات الأخرى.

والواقع أن دولة مالي المستقلة ورثت هذا الإرث الثقيل على الرغم من أنها حاولت تجنبه من خلال تبني النظام الجمهوري، غير أن رفض بعض زعماء القبائل لهذا النظام ومناداتهم باللامساواة بين الجميع أدى إلى تمرد 1963، وتشير الدراسات إلى أن هذا التمرد جاء بعد إطلاق ثلاث إشاعات هي سب الجنود والضباط الماليين للزعيم التارقي "**آغ غالي**" وممارستهم العنف عند عمليات جمع الضرائب و إجبارية التعليم على البنات التارقيات.

كما أن الظروف الطبيعية القاسية وفترات الجفاف الطويلة خلال السبعينات والثمانينات زادت من توتر العلاقة بين الطوارق وغيرهم من سكان شمال مالي والحكومة مما أدى إلى تمرد 1991.

وزادت الظروف القاسية وغياب المشاريع الناجعة من الفجوة بين الطوارق والحكومة المالية، واتهمت بالتلاعب بمشاعرهم، مما دفع إلى الانتفاضة المتكررة التي عرفتها البلاد وبالتالي فهي امتداد حقيقي لما حدث في بداية الاستقلال.[1]

[1] ليلى قارة، " الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010" . (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011)، ص60.

قاد ذلك إلى العصيان المدني للطوارق، وذلك في مختلف الانتفاضات التي عرفتها مالي (1963، 1990، 2006، 2012) وقد كان الهدف السياسي في البداية رفض الحدود سنة 1963 ثم تحول إلى المطالبة بضرورة تحقيق التنمية في المناطق التارقية.

ب- إستراتيجية الدولة المالية:

واجهت الحكومة في مالي تمرد 1963 بأبشع الوسائل، مستخدمة في ذلك جنودا شاركوا إلى جانب الجيش الفرنسي في حروبه خلال الحرب العالمية الثانية والهند الصينية والجزائر ، مستخدمين التقتيل والتعذيب على أوسع نطاق، غير أنها حاولت أن تستدرك الأمر خلال نزاع 1990 بإبرام اتفاق تمنراست 1991، الذي أنهى تمرد 1990، على الرغم من أن الانقلاب ضد الرئيس "**موسى تراوري**" استدعى جهودا أخرى انتهت إلى العهد الوطني في أفريل 1992، ثم اتفاقية الصلح في فيفري 1995، بإشراف الجزائر و فرنسا وبوركينافاسو، والتي دعت إلى منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال، مع إعادة دمج الطوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية. وبعد تجدد النزاع في2006 وبوساطة جزائرية بين أطراف النزاع تم إبرام اتفاق بعد صراع مرير وسقوط عدد من الضحايا واضطرار آلاف من السكان إلى النزوح إلى مناطق أخرى أو اللجوء إلى البلدان المجاورة دخلت الحكومة المالية و«**التحالف الديمقراطي لـ23 مايو**» في مفاوضات مضنية، وتوصل الطرفان في نهايته وبوساطة جزائرية إلى عقد اتفاق يتم بموجبه إنهاء التمرد في **مدينة الجزائر بتاريخ 4 يوليو سنة 2006م**، وقيام الحكومة بالوفاء ببعض مطالب الحركة باستثناء الاستقلال طبعاً، وكان من أبرز بنود ذلك الاتفاق ***قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها «الطوارق» باعتبار أنها ظلت منسية في خطط التنمية التي كانت الدولة تنفذها منذ الاستقلال، كما نصت على تشكيل قوى مشتركة تتكون من الجيش الرسمي ومن عناصر تابعة لحركات التمرد للحفاظ على الأمن في المناطق التي كانت قد شهدت أعمال العنف***[1].

ت- ميكانيزمات النزاع:

تربط طرفي النزاع في مالي علاقات الشك المتبادلة، بحيث عايش الطوارق التلاعب بمطالبهم التي يرون بأنها مشروعة، وكذلك تهميشهم وإقصائهم من اللعبة السياسية والفرص الاقتصادية كما أن الحكومة المالية عادة ما تخرج عن إطار التسوية السياسية إلى القمع، بحجة ضرورة استتباب الأوضاع واسترجاع الأمن وهو ما يحقق دوامة الضغائن المتبادلة، ويتهم النظام المالي بالاستهانة

[1] **المرجع نفسه**، ص85.

بمشاعر طوارق الأزواد، والاستمرار في سياسة التهميش، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة بالماليين، وراح يصف المتمردين من الطوارق بالإرهاب وقطاع الطرق معتبرا أن ملفهم قد طوي و أغلق نهائيا. وتتغذى هذه الأحقاد بحسابات عدد الضحايا في كل انتفاضة من الطرفين، مما جعل كل منهما ينظر أن التسوية السياسية بأنها تفويت لفرص الربح والسلطة والرقابة الذي يقوم به نظيره، و لعل هذا ما جعل النزاع يتجدد في كل مرة بحيث لم تعرف الأزمات التي كانت تظهر الإدارة السلمية، بل عادة ما تتحول إلى حرب داخلية مدمرة.

ثالثا: تبعات الفشل الدولاتي المالي على المنطقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السياسية خاصة بعد الحرب الباردة مصطلحا جديدا في العلوم السياسية ألا وهو مصطلح الدولة الفاشلة، وقد نجد في بعض الكتابات الدولة الشبح أو كذالك شبه الدولة ، كلها مصطلحات مختلفة لكنها تشترك في العجز الوظيفي للدولة.

ويعتبر" روبرت جاكسون "من الأوائل في علم السياسة الذين تناولوا هذا المفهوم إذ يعرف الدولة الفاشلة أنها " ***الدولة غير القادرة على الأداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب***"[1]. *أما عن ***مؤشرات الدولة الفاشلة*** فيمكن إجمالها فيما يلي :

-الإفتقار إلى مصادر الشرعية

-العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي

-طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء. وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي، نلاحظ في الحالة المالية مظاهر الدولة الفاشلة تتعزز بوضوح، فإضافة إلى ضعف الأداء السياسي وضعف الاقتصاد المحلي تنتشر مظاهر الفساد على نطاق واسع، ولطالما شكلت أراضي هذه الدولة الإفريقية أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة كذالك الهجرة السرية وملاذا آمنا للجماعات المسلحة.

وتعود أسباب فشل الدولة المالية على مستوى الأصعدة الإستراتيجية إلى بداية ظهور أو وجود الدولة في البداية، أي مع المرحلة الاستعمارية، فالدولة الفرنسية التي تمثل الدولة المستعمرة السابقة التي تركت الدولة الناشئة في جملة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، كذالك هو الأمر بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث التي لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات.

وإذا كانت الدولة المالية التي يعود استقلالها إلى منتصف القرن الماضي، تعاني من ضعف الأداء

[1] شاكر، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

المؤسساتي وعدم السيطرة على أراضيها خاصة الواقعة في الشمال(إقليم أزواد) لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات فكيف سيكون الحال مع مشروع الانفصال الذي يطالب به الأزواد وما تبعات هذا الانفصال على الدولة الجزائرية والمنطقة المغاربية ككل.

أ – كمصدر للجريمة المنظمة والهجرة السرية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين الحدود الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى، والحدود الشمالية لمنطقة الغابات الكبرى، إن هذا الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل جعل منها ممرا طبيعيا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين، لكن ومع المتغيرات الدولية الحديثة خاصة مع بداية القرن 21 تم استغلال هذا الممر الطبيعي لأغراض تمس بالأمن الوطني والإقليمي حيث عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط ***الجريمة المنظمة*** والتي تعلرف بأنها" مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من أجل بسط القوة والسيطرة والحصول على مكاسب مادية، وغير مادية في الغالب"[1]، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي ***تجارة المخدارت*** في المرتبة الأولى، فالمنطقة كما أسلفنا الذكر هي عبارة عن ممر طبيعي يستخذم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة والشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات ***وتجارة السلاح*** غير الشرعي الذي يوجه بشكل أساسي إلى مناطق النزاع في القارة الإفريقية، فتجارة المخدرات ، تتم من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بأوربا والشرق الأوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر، وصولا إلى دول الخليج في الشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا ثم إلى أوربا[2]، أما عن مناطق الإنتاج فهي على مصدرين: الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز إنتاج قديم وتقليدي، وبعد أن عرف هذا المصدر متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة إمكانياتها الهائلة في مجال تتبع تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات، هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار خط تجارتها إلى طريق أكثر أمنا، وهذا ما حدث بالفعل إذ وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق الأوسط والقارة الأوربية، فدول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة أجهزة الحكومة لديها فاشلة والفساد إداري بها منتشر على جميع الأصعدة والجمارك لديها ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة،

[1] **المرجع نفسه**، ص88.

[2] قوي، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

فدول غرب إفريقيا هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي . كما أن % 70 من الشحنات تعبر **إقليم أزواد(شمال مالي)** وقد تستخدم أراضي دول المغرب العربي وبالأخص الأراضي الجزائرية والأراضي الليبية لهذا الغرض فالمنطقة هي بمثابة الطريق البري لوصول هذه الشحنات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك ومما يقلق الدول المغاربية أن تتحول أراضيها من مناطق عبور إلى أسواق استهلاكية . وإضافة للنشاطين السابقين الذكر للجريمة المنظمة هناك نشاط آخر لا يقل أهمية عنهما وأكثر وأشد خطورة، وهو ***تجارة الأسلحة*** التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم النشاط يكاد يكون الأكبر في العالم، فهذه التجارة هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان ومالي والنيجر وتشاد وغيرهم من دول الساحل الإفريقي، بما فيها الدولة الجزائرية أين أحبط الجيش الجزائري العديد من محاولات تسريب الأسلحة عبر حدوده الجنوبية، وهذه الأسلحة في بعض الأحيان يكون مصدرها خارجي من تمويل من بعض الدول الأجنبية وشركات السلاح العالمية، هذه الشركات التي ترى في استقرار القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا كسادا لتجارتها وتراجعا لصفقاتها التجارية، فتمويل المنطقة ببعض قطع الأسلحة بطريقة غير مشروعة يدفع حكومات هذه الدول من أجل عقد صفقات شراء أسلحة من أجل المحافظة على بقاء أنظمتها التي هي في الأصل جاءت بطريقة غير شرعية، فبقاءها أهم من المحافظة على استقرار البلاد، ومن جهة أخرى تلعب الحدود الشاسعة لدول الساحل الإفريقي والغير مراقبة عاملا مشجعا على هذا النشاط.

ومنه فإن ***منطقة شمال مالي***(إقليم أزواد) ومعها الساحل الإفريقي ورغم كبر مساحتها وتعقد مسالكها وصعوبة تضاريسها الجغرافية، عرفت تزايدا معتبرا، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينيات من القرن 20، أصبحت الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية تقدر ب أكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الإفريقي ومن مختلف الجنسيات أي أكثر من 45 جنسية بحيث يمكن القول أن معظم أو جل مهاجري القارة الإفريقية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات تبدأ من منطقة الغابات الكبرى نحو النيجر أو مالي وهما إحدى دول الساحل إذ تعتبر كل من المدن الرئيسية لإقليم أزواد مراكز تجميع لهؤلاء المهاجرين قبل دخول أراضي الدول المغاربية، ليتخذ المهاجرون بعد ذالك سلوك إما الأراضي الجزائرية عبر مدينة تمنراست أو جانت ومن ثم إلى المدن الساحلية أو الدول المجاورة المغرب وتونس وبعدها إلى القارة

الأوربية أو الاستقرار إن كانت الظروف ملائمة وذلك كخيار بديل[1]، والبعض قد يسلك طريق الواحات الليبية ومن ثم إلى الساحل الليبي على البحر المتوسط للوصول إلى الشواطئ الإيطالية.

إن ظاهرة ***الهجرة السرية*** في منطقة الساحل أصبحت تعبيرا عن مأساة القارة، إذ أصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فالهجرة السرية وإن كانت قد أحيت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها فإضافة إلى نقل الأمراض والأوبئة الخطيرة فإن هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة وقد يخلق مناوشات قد تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقباها عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى في صراع بين المحليين والمهاجرين الأفارقة، كما أن تسلل أفراد هذه الجماعات يثير ريبة الأجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات) وحتى تهريب الأسلحة، وقد يتعدى الأمر إلى توتر العلاقات بين الدول بسبب اتهام دولة لأخرى بالتقصير في مراقبة حدودها وتسهيل عملية دخول هؤلاء الأفارقة إلى أراضيها كما حدث بين الجزائر والمغرب عقب اتهام الدولة الجزائرية لهذا الأخير بتسهيل عبور مهاجري جنوب الصحراء من أجل زعزعة استقرارها وأمنها.

ومن جهة أخرى فإن الدول الأوربية يمكن القول أنها استغلت قضية المهاجرين السريين الأفارقة، إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح منصبا هذا التعاون على مراقبة وضبط الهجرة السرية ومراقبتها والحد منها عوض من أن يكون تعاونا حقيقيا يمس القضايا الرئيسية كنقل التكنولوجيا من الشمال المتقدم إلى الجنوب المتخلف، فمعظم جولات الاتحاد الأوربي مع الدول المغاربية وحتى مجموعة الخمسة + خمسة تهيمن على طاولة مناقشاتها الهجرة السرية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل وجنوب الصحراء أو المهاجرين المغاربة الذين يحلمون بحياة أفضل في أوربا، فالهجرة السرية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوربية في وجه الغزو البشري الهائل للأفارقة القادمين من الساحل وجنوب الصحراء، حيث أشارت الإحصائيات الأخيرة أن عدد الأفارقة الذين استوطنوا الدول المغاربية يفوق بعدد كبير الأفارقة الذين يصلون القارة الأوربية[2].

---

[1] خبراء: معالجة أزمة الهجرة السرية تنطلق من الداخل الأفريقي نحو أوروبا"، **صحيفة العرب**، لندن. العدد:9898، 2015/04/25، ص07. محملة من: http://www.alarab.co.uk/?id=50839

[2] محمد أمين سني، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي". (دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي2010/09/15) ، محملة من:

http://snimedamine.maktoobblog.com

ب - الجماعات الإرهابية في شمال مالي وتأثيرها على الأمن المغاربي:

مع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، بيئة الساحل الإفريقي وبالأخص إقليم أزواد(شمال مالي)، أين تغيب الدولة المركزية حيث وفرت الأجواء المناسبة لنمو هذا النشاط فوجود دول ضعيفة لا تسيطر على حدودها وحتى على وضعها الداخلي، وكذالك تعاون أفراد هذه جماعات في إقليم الأزواد مع عناصر الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة لشراء السلاح الذي لا يوجد عائق للحصول عليه إضافة إلى استغلال هذه الموارد المالية لتجنيد الأفراد وتعبئتهم بالأفكار الأصولية والمتطرفة من أجل إقامة المشروع المنشود الدولة الإسلامية التي لم تعرف حدودها بعد، هذه الحدود المجهولة أرقت دول المنطقة التي أصبحت حدودها مستباحة لنشاط هذه الجماعات الإرهابية، مما أثر سلبا على أمن واستقرار دول المنطقة، ومع بداية القرن21 ازداد نشاط هذه الجماعات الإرهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي ويمكن إبراز أنشطة هذه الجماعات في المنطقة من خلال ما يلي:

- ❖ اختطاف 32 سائحا ألمانيا من الصحراء الجزائرية والمطالبة بفدية من أجل إطلاق سراحهم.
- ❖ الهجوم على الثكنة العسكرية في موريتانيا في صيف2005
- ❖ مقتل 13 جمركي جزائري وسط الصحراء الجزائرية على أيدي الجماعة السلفية[1]2006
- ❖ أفريل 2007 الهجوم على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين.
- ❖ عمليات تحمل نفس البصمات في كل من مالي النيجر وحتى المغرب.
- ❖ الهجوم الخطير على منشأة نفطية جزائرية في إليزي 16 جانفي 2013 واحتجاز رهائن غربيين وجزائريين كادت أن تتسبب في أزمة دبلوماسية للدولة الجزائرية.

من هنا أصبحت دول الساحل الإفريقي أمام تحد جديد وخطير وهو الإرهاب المتعدد الجنسيات العابر للحدود الوطنية وكأن هذه الجماعات الإرهابية أعلنت الحرب على كامل دول المنطقة، فوجود دول مجاورة ضعيفة مثل مالي والنيجر جعلت منها هذه الجماعات الإرهابية قاعدة انطلاق لضرب الدول كالجزائر وموريتانيا ومن تم التحرك عبر محور مالي النيجر حتى تشاد، هذا الوضع لم يلق بتأثيراته السلبية على دول المنطقة فحسب بل أثر كذالك على الرأي العام العالمي وهو من

[1] قوي، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

بين الأهداف الأساسية لهذه التنظيمات الإرهابية المتحصنة بمنطقة الساحل الإفريقي، ومع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط بجبال الجزائر في الشمال إلى الصحراء الإفريقية الكبرى وتشكيل ما يعرف ***تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي***، هذا الأخير أعلن ولاءه للتنظيم الدولي العالمي تنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه" أسامة بن لادن"، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[1] تبنى عدة عمليات إرهابية استهدفت خصوصا الدولة الجزائرية كتفجيرات قصر الحكومة وكذالك مفوضية الأمم المتحدة ومقرا المجلس الدستوري في العاصمة ديسمبر 2007 وحتى تفجيرات الدار البيضاء في المملكة المغربية كذالك اختطاف حقوقيين إسبان بمنطقة تندوف الجزائرية، هذا التنظيم استغل منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة خلفية من أجل ضرب هذه الدول مستفيدا من الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في التصدي لهذه الظاهرة، ومن أجل ضمان أمن حدود هذه الدول أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها التنسيق الأمني واللوجستي من أجل ملاحقة هذه الجماعات الإرهابية مثل مبادرة" ***دول الميدان*** "وهو تنظيم إقليمي يجمع قادة أركان جيوش الدول المعنية بالظاهرة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو)، هذا التنظيم كان بزعامة الجزائر التي تعتبر أهم دولة في منطقة الساحل واتخذ من مدينة تمنراست الجزائرية مقرا له، إلا أن الشيء المؤسف أن هذا التنظيم لم يرق إلى المستوى المطلوب في مكافحة هذه الجماعات الإرهابية، لعدة أسباب منها ضعف الموارد المالية، ضعف جيوش المنطقة باستثناء الجزائر، كذالك شساعة المنطقة التي تضم أكبر صحراء في العالم، ومحاولة دخول المملكة المغربية في هذا التحالف ومعارضة الجزائر باعتبارها غير معنية، كذالك قيام بعض الدول كموريتانيا ومالي بمناورات منفردة لملاحقة هذه الجماعات الإرهابية غالبا ما تكون بضغط من قوى أجنبية من أجل تحرير رعاياها والمحافظة على مصالحها الاقتصادية واستجابتها في بعض الأحيان لاستفزازات هذه الجماعات الإرهابية بإطلاق سراح أعضائها المحتجزين لديها، هذا الأمر أثار سخط السلطات الجزائرية الأمر الذي حملها على خوض معركة دبلوماسية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ***يحرم دفع الفدية*** لهذه الجماعات الإجرامية باعتبارها إحدى مصادر تمويل نشاطا تها الإجرامية. لكن يبقى السبب الأهم والأبرز في عدم تحقيق تجمع دول الميدان أهدافه الأساسية هو رفض الجزائر أن يقوم جيشها بعمليات

[1] Crimes de guerre au nord-Mali/FDH-AMDH/10. Chargée à partir : https://www.fidh.org/IMG/pdf/rapmali592f.pdf (10/05/2015).

عسكرية خارج حدوده الوطنية لاواكتفائها فقط بالدعم اللوجستي رغم أن هذه الجماعات لا تعترف بمنطق الحدود الوطنية.

ج -تحد الدولة الأصولية الإسلامية جنوب الدول المغاربية :من المعروف أن دول المغرب العربي هي دول ذات أنظمة علمانية، رغم أنها دول إسلامية بما فيها دول الساحل وبعض دول جنوب الصحراء، ووجود دولة إسلامية في شمال مالي(إقليم أزواد) خاصة بعد الاتفاق الذي تم في 26ماي 2012 بين حركة أنصار الدين والحركة الشعبية لتحرير أزواد[1]، رغم أن هذه الأخيرة ذات توجه علماني وليس إسلامي،فإن ظهور هذا التيار الإسلامي الأصولي وإعلان مشروع دولة أزواد في شمال مالي أثار استياء واستنكار الحكومة المالية. وأبعاد هذا المشروع لا يقف على الشأن المالي فحسب بل تتعداه إلى دول الجوار، فلقد أثار هذا التوجه حفيظة العديد من الدول حيث سيجعل من الإقليم مصدر جذب للعديد من الجماعات المتطرفة التي فشل مشروعها في الشرق الأوسط، بعد أن أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم نظام طالبان في أفغانستان.

ووجود هذه الدولة على هذه الشاكلة يعني انتصارا للجماعات الإرهابية المسلحة التي عانت منها دول المغرب العربي وبخاصة الجزائر، مع العلم أن هذه الجماعات كانت متحصنة في الجبال ثم تبعا انتقلت إلى منطقة الساحل الإفريقي، رغم محاولات قيادات الحركة الشعبية لتحرير أزواد عزلها عن شؤونها فشلت بل وسيطرت على بعض المدن الإستراتيجية وهددت استقرار المنطقة، وهو الأمر الذي حمل الدولة الفرنسية من أجل قيادة تحالف إفريقي لطرد هذه الجماعات الإرهابية وإعادة النظام العام، وما زاد في قلق الدول المغاربية أكثر هو وجود قوات أجنبية على حدودها الجنوبية وخطر استقرارها في شكل قواعد عسكرية دائمة بحجة ملاحقة هذه الجماعات وحماية مصالحها.

[1] خير الدين شمامة. " التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر. العدد: 02، ديسمبر2014، ص53.

المبحث الثاني: الدور الجزائري في حل النزاع المالي

إن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس،كما أن الجزائر تقتسم نحو 3819 كلم مع الساحل الإفريقي ما يمثل ما نسبته 66.20% من مجموع حدودها البرية. وتعد المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم، وذلك من منطلق التصور الجزائري لحل النزاعات القائم على الحوار والتفاوض بين أطراف النزاع ورفض التدخل الخارجي، وذلك يتبين من خلال الوساطات المتعددة التي بادرت بها الجزائر منذ البدايات الأولى لهذا النزاع المتجذر، وتقوم الجزائر بدعم تلك المبادرات من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منها وذلك من خلال بذل جهود معتبرة على الصعيدين التنموي والأمني من أجل الوصول إلى حل دائم للنزاع القائم، عبر كل ***محطات التمرد*** التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **1962**: أول تمرد للطوارق في مالي استمر نحو عامين أي حتى 1964. بدأ هذا التمرد الذي عرف بـ"الفلاقة" (وهو مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين أثناء احتلاله الجزائر وتونس) من منطقة كيدال, وتعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي دمر مخازن الغذاء وسمم آبار المياه, وتمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد وفرض حكم عسكري على مناطق الطوارق. تسببت العمليات العسكرية للجيش المالي على مدى عامين تقريبا في موجة نزوح نحو الجزائر وبلدان أخرى مجاورة لمالي.
- **1988**: تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد, وهي أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين. ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيما وصولا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية 2011.
- **1990**: اندلاع تمرد ثان استمر خمس سنوات حتى 1995. بدأ التمرد بمهاجمة المسلحين الطوارق سجنا وثكنة عسكرية في منطقة ميناكا, ورد الجيش المالي بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة غاو مما تسبب في موجة نزوح جديدة. ونقل حينها عن قائد عسكري مالي أن حل قضية الطوارق يكمن في إبادتهم. سعى الرئيس ألفا كوناري –الذي كان يحكم البلاد وقتذاك–

إلى احتواء التمرد عبر منح منطقة كيدال (في الشمال) حكما ذاتيا أوسع مما ساعد بالفعل على تخفيف الصراع، لكن المواجهات العسكرية استمرت.

- **1991**: توقيع ***اتفاق في تمنراست*** بجنوب الجزائر بيد أنه لم يفض إلى إنهاء القتال. ركز اتفاق تمنراست على اللامركزية في شمالي مالي، واستيعاب مقاتلي الطوارق، إلا أن كل ذلك لم يمنع استمرار المواجهات في بعض أجزاء شمالي البلاد.
- **1992**: حكومة مالي وتجمع يضم الفصائل الطوارقية يوقعان ميثاقا وطنيا ينص أساسا على اللامركزية ودمج مقاتلي الطوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية, كما نص على تنمية الشمال بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة.
- **1996**: توقيع اتفاق سلام في تمبكتو بالشمال، والمسلحون الطوارق يسلمون ثلاثة آلاف قطعة سلاح. وتم بالمناسبة رسميا حل الجماعات الطوارقية المقاتلة.
- **2006**: انتفاضة للطوارق في الشمال حيث شن مقاتلون من حركة متمردة نشأت حديثا تدعى ***"تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير"*** هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناك. انتهت الانتفاضة في العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي, ونص الاتفاق على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال. في هذا العام, شارك العقيد الليبي الراحل معمر القذافي في احتفال بعيد المولد النبوي في مدينة تمبكتو, واتهمته أطراف مالية حينها بدعم حركات التمرد الطوارقية.
- **2007**: تمرد متزامن جديد للطوارق في كيدال بشمالي شرقي البلاد وأغاديز بشمالي النيجر استمر حتى 2009. التمرد نفذه تحالف متمردين من البلدين رفضا منهم لاتفاق السلام بالجزائر الموقع في العام السابق, وتخللته هجمات على ثكنات وخطف جنود ماليين.
- **2009**: نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال. وفي العام نفسه, جرى في كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007. نص الاتفاق على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة, وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة, بيد أن قسما من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.
- **2011**: بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي, عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمالي مالي مدججين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف إلى إقامة دولة للطوارق. في نهاية العام نفسه, أسست ***الحركة الوطنية لتحرير أزواد*** –

التي تصنف نفسها من ضمن الحركات العلمانية- بعد اندماج الحركة الوطنية للأزواد، والحركة الطوارقية لشمالي مالي.

- **يناير2012:** مسلحو الحركة الوطنية لتحرير أزواد يبدؤون هجوما استغرق أسابيع على مدن تساليت وأغيلهوك وميناكا في شمالي شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر، مما أجبر عشرات آلاف المدنيين على النزوح خاصة إلى الجزائر. وكان هذا الهجوم إيذانا ببدء ***تمرد ثالث كبير*** في تاريخ الطوارق الماليين.
- **مارس 2012:** انقلاب عسكري قاده النقيب **أمادو سانوغو** برفقة ضباط آخرين متوسطي الرتب يطيح بالرئيس **أمادو توماني توريه** احتجاجا على ما يعتبره أولئك العسكريون تقصيرا من توريه في مواجهة التمرد المستفحل في الشمال.
- واستغل مسلحو الطوارق حالة الفوضى التي نتجت عن الانقلاب ليبدؤوا ثالث تمرد كبير في تاريخهم, وقد أفضى في غضون أيام إلى سيطرتهم على ***مدن كيدال وتمبكتو وغاو***. بيد أن جماعات مسلحة بعضها يرتبط على الأرجح بتنظيم القاعدة مثل "أنصار الدين" استغلت بدورها الوضع، وباتت تشارك في السيطرة على مدن رئيسة مثل تمبكتو وغاو.
- **6 أفريل 2012:** ***الحركة الوطنية لتحرير أزواد*** تعلن شمالي مالي دولة مستقلة للطوارق، وتقول إن إعلان الاستقلال يسري في الحال. رفضت دول الجوار وبينها الجزائر وموريتانيا والنيجر إعلان الانفصال, بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية تحسبا لتدخل عسكري لمواجهة التمرد في شمالي مالي.[1]

[1] طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر "أزواد"، محمل من:

http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/

(20/04/2015)

* والجزائر عبر كل محطات هذا التمرد كانت حاضرة من أجل إيجاد حلول مناسبة ونهائية لهذا النزاع الممتد منذ فترة الستينات إلى اليوم وذلك من خلال التدخل كوسيط بين الأطراف المتنازعة والجلوس على طاولة المفاوضات، ومن خلال كذلك التعاون في المجال التنموي والتنسيق الأمني والعسكري .

أولا: الوساطات المتعددة

لطالما أكدت الجزائر على ضرورة اعتماد مقاربة الحل السلمي السياسي للنزاع المالي وذلك بالاعتماد على الحوار المباشر بين أطراف النزاع. وخاصة بعد إدراك السلطات الجزائرية أن تدهور الوضع في مالي سيؤثر على الأمن الداخلي للجزائر ويزعزع الاستقرار في المنطقة في ظل الأزمات الإنسانية لأن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري حيث يتمركزون في: الهقار، جانيت، تمنراست، أدرار وهذا يعني أن أي إثارة لمشكل الطوارق يؤثر بصفة سلبية على منطقة الساحل ككل والجزائر بصفة خاصة لارتباط الأمن ببضعه البعض.[1]وفي هذا الصدد قررت الجزائر عقد لجنة رباعية ضمنت مالي ، النيجر ، الجزائر، وليبيا ، باعتبار أن العنصر التارقي يعتبر من مكونات العنصر البشري لكل من هذه الدول، في مدينة جانيت في 1990 أكدت على :

* عدم استعمال القوة لحل المشاكل التارقية وضرورة تنمية المناطق الحدودية .
* وضع حد للتهميش الذي تعانيه المنطقة خاصة سكان الطوارق.
* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تعزيز التعاون ومكافحة الهجرة الغير المنظمة .
* احترام سيادة منظمة الإتحاد الإفريقي والمعالجة الهادئة للنزاعات واحترام السيادة الترابية للدول.

✓ الدور الجزائري في حل النزاع المالي : إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي تواجهه وفق الخطوات التالية :

***اتفاقية تامنراست 1991:** التقى ممثلي الحكومة المالية في : 1991/06/05. في تمنراست مع وفد مالي ضم حركتين متمردين وهما : الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وتضمن 13 مادة تمثل ملخصها في :

[1] حسين بوقارة ، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها عما الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي .(مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر ،2010)، ص01.

- وضع حد للعمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي .
- استقرار قوات المقاتلين للحركة الشعبية للأزواد أو الجبهة الإسلامية العربية للأزواد.
- وقف كل العمليات العسكرية تجنبا للاشتباكات المقاتلين مع الأزواد .
- انسحاب عناصر القوات المالية من تسيير شؤون الإدارات المدنية.
- إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات العسكرية ومتابعة تطبيق بنود الاتفاقية.

* **لقاء الجزائر العاصمة الأول في 30/29 ديسمبر 1991** : وهو لقاء أولي بين الحكومة المالية ومثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد شروط المفاوضات (الهدنة والسلم) الوساطة التي تقودها الجزائر.

***لقاء الجزائر الثاني في 24/22 جانفي 1992** : ينص على توقيع الهدنة ومتابعة المفاوضات والإطلاق المتبادل لأسرى ، وإبرام الميثاق الوطني. كما تم بعد هذا اللقاء لقاء آخر تقييمي يتعلق بآليات تفعيل الميثاق، والغلاف المالي ، وإدماج المقاتلين في الجيش المالي.

***لقاء تمنراست في 27/ 30 جوان 1994** : جاء هذا اللقاء بعد تجدد النزاع ، قام فيه الطرفان بتحليل الأوضاع من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني وتم التوصل ل:

- ✓ تسير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي .
- ✓ الالتزام الدائم بسريان القرارات السابقة .

– وقد علقت الوساطة الجزائرية أفريل 2005 إثر انتقادات الصحافة المالية للجزائر ولكن تم النص على إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق يتولى شؤون التنمية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

بعد كل تلك المجهودات أعيد التمرد مرة أخرى في ما يلي 2006 **التحالف الديمقراطي للتغيير** ما دفع للوساطة الجزائرية عن طريق تدخل الدبلوماسية الجزائرية ، التي أدت دورا لا يستهان به، لكن وقام رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتقديم اقتراح للحكومة المالية بسحب قواتها العسكرية المنتشرة بكثافة من مناطق الطوارق بما فيها : تيزاوتين ، كيدال ، تمبوكتو ، ....الخ[1] وفي كل مرة يجدد فيها النزاع تسعى الجزائر لاحتواء الأوضاع وقيادة حملة دبلوماسية تتنوع بين اللقاءات ونتبادل الزيارات بلين فرقاء مالي والنيجر، وصولا لزيارة مراد مدلسي للعاصمة المالية في

[1] شاكر، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 65-66 .

باماكو 2007 بعد عقد اتفاقيات السلام في 2006. ولم تستقر الأوضاع عند هذه الحالة بل زادت خطورة التمرد وارتفاع المطالب الانفصالية من قبل الحركة الوطنية لتحرير الأزواد انتهت بهزيمة الجيش المالي وإعلان قبائل الطوارق عن إقامة دولة الأزواد المستقلة في 06 أفريل 2012 .

ثانيا: دعم المشاريع تنموية في مالي

1/ تنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية: لقد سارعت الجزائر إلى اعتماد سياسة استباقية وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي لقبائل الطوارق بالجنوب الجزائري كمحاولة منها لتوطينهم وإدماجهم في المجتمع الجزائري حتى لا يتولد لديهم شعور بالتهميش. وذلك من خلال:

- جمع القبائل في قرى ومجمعات بشرية لترقية معيشتهم.
- برنامج تنمية الجنوب للرئيس اليامين زروال حيث خصص 35 مليار دينار لتمويل المشاريع القاعدية.
- إنشاء صندوق لتنمية الجنوب من خلال أموال مقتطعة من الإيرادات النفطية
- الاهتمام بقطاع الطاقة الشمسية في المناطق المعزولة حيث زودت 18 قرية بالطاقة.
- إقامة معارض تجارية لصناعات الطوارق.
- إقامة برنامج سكني في الجنوب(6200 وحدة سكنية).
- مشروع نقل المياه إلى عين صالح بسبب ظاهرة ندرة المياه، الجفاف.
- تخفيض الضرائب على الطوارق. وتكفل وزارة التضامن بالمصاريف.[1]
- معالجة ظاهرة اللاجئين عن طريق تقديم مساعدات لهم وذلك بتوفير الشروط الضرورية لعودتهم إلى بلدانهم وضمان أمنهم وكرامتهم.
- بناء مراكز عبور في جانت ، عين قزام وتينزاواتين وتوفير شروط الحياة بها .
- مبلغ 35 مليار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية كالمطارات، الطرقات، السياحة والري.[2]

2/ المساعدات الإقتصادية لدولة مالي:

---

[1] سميرة بلعمري،" خطة لدعم النشاط الاقتصادي بالجنوب و تشجيع الجزائريين على الاستقرار بالصحراء"، **بوابة الشروق**. محمل من:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/62249.html?print?u=5001 (15/05/2015)

[2] قارة، **مرجع سبق ذكره** ص93.

- **تنمية شمال مالي:** عملت الجزائر على تمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي في منطقة أزواد بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية و تتمثل في:

حيث قامت الجزائر ومالي في سنة 2007 بتجهيز مليار و نصف مليار فرنك إفريقي، وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال (***غاو، تمبكتو، كيدال***). قدمت فيه الجزائر 500 مليون ومالي650 مليون فرنك إفريقي. كما قدمت الجزائر هبة تقدر ب 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل من أجل توعية القبائل لصرف النظر عن التعاطي مع الإرهاب واستحداث مشاريع تنموية خاصة بهم، وقد وقع الرئيس المالي **أمادو توماني توري** على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع. تقدم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني توفير المياه الصالحة للشرب. كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية 2010 - 2014.

- إلغاء الديون(1.4 مليون دولار) .
- إتاحة فرص التكوين المهني بالإضافة إلى منح التعليم العالي.
- التكفل باللاجئين وذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية.
- وضع بروتوكول اتفاق متعلق ببرنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي الذي وقع في 1989 في تمنراست من طرف كل من الجزائر ومالي والنيجر والصندوق العالمي للتنمية الزراعية.
- **دعم المشاريع القاعدية:** مشروع الطريق السيار العابر للصحراء لفك العزلة عن سكان المنطقة وتعزيز التبادل التجاري.

-المساعدات التقنية خاصة في مجال المحروقات، الاتصال.

- تكوين الكوادر الماليين وذلك بفتح جامعات الجزائر ومراكز التكوين لهم.
- **الندوات واللقاءات العلمية:** مثل ندوة الجزائر حول الشراكة-الأمن-تنمية، التي نظمت في 2011 بحضور العديد من الدول والمؤسسات المانحة، بهدف الإشارة إلى الخطاب التنموي من أجل بعث المشاريع التنموية في المنطقة، باعتبارها عامل محوري لتحقيق الأمن والاستقرار.
- إنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة لمنطقة الساحل: وتتمثل مهمة هذه الهيئة في تطوير الدبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في المنطقة.

* ولقد تعزز التعاون الجزائري المالي أكثر من خلال حث اتفاقية 2006 على ضرورة تنمية مناطق شمال مالي في شتى المجالات(اقتصاديا، اجتماعيا) وذلك من خلال إنشاء **مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة:** مهمته الإشراف على شؤون التنمية والميزانية المحلية وتنظيم الأمن في المنطقة. أما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فقد نصت بنود الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، ما ينتج عنه إنشاء صندوق خاص للاستثمار، وذلك مع اعتماد نظام اللامركزية وتحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح القروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد وتنظيم التبادل التجاري بين دول الجوار، ووضع منظومة صحية ملائمة لطبيعة سكان المنطقة من الرحل وكذا القضاء على العزلة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال والمناطق العميقة في مالي وبين كيدال والمناطق الحدودية الجزائرية. وفي الجانب السياسي-الأمني تحديدا ينص الاتفاق على انسحاب الجيش من بعض مناطق الشمال وإنشاء وحدات أمنية خاصة تتكون غالبيتها من التوارڤ ويتم دمجها في الجيش المالي، هذه الترتيبات كرست نوعا من التقسيم الفعلي لأراضي البلاد بين طرفي النزاع.[1]

ثالثا: التنسيق الأمني والعسكري

- على الصعيد الداخلي: عززت الجزائر التواجد العسكري على حدودها وكثفت نقاط التفتيش والمراقبة.

- على الصعيد الثنائي: قامت الجزائر بتدريب القوات المالية لتطوير قواتها الدفاعية القتالية وتقديم الدعم لها، وفتح آفاق التعاون المشترك بين البلدين.

-بالإضافة إلى اتفاق أمني بين الجزائر ومالي في 2008 وذلك بإنشاء دوريات عسكرية من أجل تأمين الحدود.

- كما اتفقت الجزائر و مالي عند الزيارة الأخيرة للرئيس المالي ***أمادو توماني توري*** للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 4 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، توجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات. و أعلنا عن استعدادهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة حفاظا على مصالح شعبيهما و مساهمة في تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة.[2]

---

[1] محمد دخوش." الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، **يومية الرائد**. محملة من: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020 (05/05/2015)

[2]: وليد رمزي، **اتفاق جزائري- مالي لتعزيز التعاون**. www.magharebia.com/ (28/04/2015)

– وفي مارس 2014 تم توقيع اتفاق اللجنة المختلطة الجزائرية– المالية المكلفة بالتعاون العسكري والتقني الذي يهدف إلى تعزيز التعاون العسكري بين مالي والجزائر.[1]

–وعلى الصعيد الإقليمي: إنشاء لجنة الأركان للعمليات المشتركة: كانت وظيفتها تقتصر على التنسيق الإستخباراتي اللوجستي لكنها توسعت على الصعيد العملياتي(تنشيط دوريات حدودية، القيام بعمليات عسكرية مشتركة...) وذلك من أجل تضييق الحصار على الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والحد من الهجرة غير الشرعية.

– إنشاء وحدة الاتصال والدمج: التزيد بالمعلومات الأمنية الضرورية ووضع إستراتيجية اتصالية لترقية صور الاتصال.

–على الصعيد الدولي: نجحت الدبلوماسية الجزائرية الجزائرية في استصدار قرار أممي يحرم دفع الفدية في حالة اختطاف رهائن من قبل جماعات إرهابية، والتعاون الدولي الغربي في مجال مكافحة الإرهاب.

المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة للنزاع(2012-2015)

كعادتها تتدخل الدبلوماسية الجزائرية من خلال إعمال آلية الوساطة كلما عاد النزاع المالي المتجذر، حيث أن الجزائر تبادر انطلاقا من تصورها الخاص بحل النزاعات والقائم على الحل السلمي ورفض التدخل الخارجي والحث على الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة والمساعدة على تقريب وجهات النظر فيما بينها والتخفيف من حدة التوتر القائم فيما بينهما نتيجة تعارض مصالحهما ومطالبهما ومحاولة خلق نوع من التوافق بينهما من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين ويقضي على النزاع القائم نهائيا، وهو ما تسعى الجزائر القيام به من خلال الوساطة الدولية التي تقودها من أجل حل النزاع المالي الذي عاد للظهور منذ2012، وقبل التطرق لمجريات عملية الوساطة التي تقوم بها الجزائر والتحدث عن اتفاق السلم والمصالحة الوطنية (**الملحق 01**) لذي أثمرت به، لابد من التحدث أولا عن أسباب عودة النزاع في شمال مالي.

[1] تعزيز التعاون العسكري بين الجزائر ومالي، شبكة المشوار السياسي. محمل من:
http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=11297 (28/04/2015)

أولا: أسباب عودة النزاع الحالي(2012-2015)

شهدت الدولة في مالي أزمة متعددة الأبعاد و بشكل مزمن ترتب عنها هشاشة مؤسساتية جعلها في موقع الدولة الفاشلة بكل المقاييس، وهو ما عمل على تصعيد حدة الأزمة المالية وتطورها إلى نزاع مسلح داخلي في البداية ثم نزاع مسلح دولي مع بداية التدخل العسكري الفرنسي، وتعود الأسباب الأساسية للتمرد الأخير إلى أن جميع اتفاقيات السلام التي عقد بتُ الحكومة المركزية والحركات الطوارقية استنفذت إمكانية استمرارها لأنها لم تنعكس بصفة إيجابية على سكان شمال مالي إضافة تأثير الأزمة الليبية على تفاقم الوضع في مالي من خلال:

* عودة العديد من المقاتلينُ الطوارق من ليبيا الذين كانوا يقاتلون بجانب قوات القذافي، وبانهيار نظام الليبي وما تبعه من تفكك كلي للمنظومة الأمنية ما أدى إلى تهريب الأسلحة من المخازن الليبية لا سيما الثقيلة منها .
* شهدت منطقة الساحل عامة و مالي خاصة في السنوات الأخيرة انتشار خطير للجماعات الإرهابية التي تتغذى من الفكر الجهادي و المتطرف.
* ومع تزايد مظاهر التهميش والإقصاء وعودة الأزمة الغذائية بسبب الجفاف الذي زاد من عدم الاستقرار السياسي وكل هذه المتغيرات أدت إلى قيام الانقلاب العسكري في 17 جانفي 2012 من طرف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد نتيجة لفشل سياسة الرئيس توري في إدارة الأزمة في شمال مالي ضد حركة الأزواد، مع وجود أطراف خارجية تسعى للحفاظ على الوضع القائم للحفاظ على مصالحها في المنطقة. ويختلف هذا التمرد الأخير عن سابقيه من خلال:
- أنه محصلة لتحالفات بين الحركات التارقية الوطنية والمجموعات الإسلامية المتطرفة من جنسيات مختلفة " مالي، النيجر، موريتانيا، الجزائر " استفادت من مخزون السلاح الليبي.
- جرت حركة التمرد في وقت كانت فيه الحكومة المالية ضعيفة نظرا لانسحاب الجيش المالي من إقليم أزواد بشكل تام.

وبخصوص الأزمة الأخيرة التي عاشتها مالي فهي تعد انعكاسا طبيعيا للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أطاح بنظام العقيد القذافي، وهي تمثل درجة عالية من الخطورة على المستويين الإقليمي والدولي. ومنذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع

الدائر عبْر وقف تزويد الجيش المالي بالسّلاح، والذي كانت تُبرِّره سابقا بمُحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال مالي، تحت حجة أنها تخشى أن يُستخدم سِلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضدّ المتمردين الطوارڤ، لكن في المقابل، رفضت استقبال بعض الجرحى من المتمرّدين الطوارڤ، وأعلنت عدم استعدادها لدعم أيٍّ من الطرفيْن. وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، بالنسبة للجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر. الموقف الجزائري أكده الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحيى" في حوار مع جريدة "لوماند "الفرنسية عندما قال إن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي.

إلا أنه وبعد سيطرة الجهاديين الإسلاميين على شمال مالي تغير الموقف الرسمي الجزائري باتجاه دعم وتقوية الحكومة المركزية في تمبكتو، في الحرب الدائرة ضد المجموعات المسلحة التي تسيطر على إقليم شمال مالي حيث بيان الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية، عمار بلاني: "إن الجزائر التي تتابع بانشغال كبير آخر التطورات الحاصلة بمالي، تدين بقوة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في منطقة ***موبتي***، والتي تعتبرها عدوانا جديدا على الوحدة الترابية لمالي[1]."وبسبب هذه الأوضاع جاء التدخّل العسكري الفرنسي بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في ديسمبر 2012، وذلك في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصًا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب".[2] لم يكن تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئًا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسًا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليًّا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

[1] دخوش، **مرجع سبق ذكره**. http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020

[2] شمامة، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا. وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة. تمثّل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملًا تفسيريًّا آخرَ لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنةً مع بلدان أخرى، إلا أنّ مالي قطعة مهمّة في إطار إقليمٍ تنشط فيه فرنسا اقتصاديًّا. وعليه، فإنّ تهديد استقرارها يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار. ولمالي أهمّيةٌ بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفّر احتياجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي[1]. لقد استطاعت مالي بعد التدخل العسكري تحقيق على الأقلّ اثنين من أهدافه المعلنة، وهما: وقف تقدّم المجموعات الإسلامية المتطرّفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة بماكو، وتحرير معظم المدن الرئيسة في الشمال ممّا دفع هذه المجموعات إلى اللجوء إلى مناطقَ جبلية وعرة في الشمال الشرقيّ لمالي على الحدود الجزائرية. كما سارعت مالي بعد ذلك إلى إجراء انتخابات رئاسية جاءت برئيس جديد للبلاد بعد جولتين انتخابيتين حاسمتين خلال جويلية وأوت 2013لتحقيق الاستقرار السياسي[2]. وذلك تطبيقا لمشروع التسوية السياسية وبناء سلطة شرعية كما أوصت به **اتفاقية واغادوغو*** بالإضافة إلى ذلك حثت ضرورة مساهمة المجموعة الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والتي ذكرت فيها ***الجزائر***

[1] **المرجع نفسه**، ص56.

2 خيري عبد الرزاق جاسم. الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة. **مجلة الدراسات الدولية**، بغداد. العدد: 57، 2014، ص23.

* أهم بنود ***اتفاقية واغادوغو*** التي تم توقيعها بين السلطة الانتقالية في مالي والجماعات المسلحة في شمال مالي بعث للحوار حول القضايا التالية: التنظيم الإداري والمؤسساتي في مالي ولا سيما في الأقاليم الشمالية المسماة بأقاليم الأزواد، وضع إستراتيجية تنموية مدمجة **للجماعات الإقليمية في مالي، وتسيير الموارد والثروات الطبيعية، إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وبرنامج نزع التسلح وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجماعات المسلحة في الشمال، عودة اللاجئين والنازحين والنازحين وإعادة إدماجهم، العدالة والمصالحة الوطنية.(المادة20 من اتفاقية واغادوغو).**

بشكل أساسي في دعم الجهود الإقليمية والدولية لدفع **مسار التفاوض** بين الحكومة الشرعية والحركات السياسية والمسلحة في شمال مالي، وهو الدور الذي تحاول الجزائر أن تقوم به في ظل التحديات تطرحها طبيعة النزاع الاجتماعي المتأصل المالي، وفي ظل صعوبة جمع الحركات السياسية والمسلحة في جبهة واحدة، لإنجاز ما تم التوقيع عليه في 24جويلية2014 " **خارطة طريق** "من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق **بوقف الاقتتال**. ما بين الحركات السياسية والمسلحة الست في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو، وانطلقت الجزائر في قيادتها لهذه الوساطة الدولية على أساس مقاربتها وتصورها الخاص في النزاعات والقائم على الأسس التالية:

- ❖ الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا.
- ❖ الرجوع إلى الشرعية الدستورية والبحث على حل سياسي دائم .
- ❖ الحوار السياسي البيني محوره الماليين مع إشراك العنصر الترقي.
- ❖ الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية لمالي.
- ❖ قطع الجماعات الترقية المتمردة كل علاقة مع الحركات الإرهابية .
- ❖ الشق الأمني يقضي بالتنسيق في مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم .

ثانيا: الوساطة الجزائرية "الحوار المالي الشمال "

✓ ***المفاوضات التمهيدية:***

جانفي 2014: الرئيس **المالي إبراهيم بوبكر كايتا** يطلب من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مساعدة الجزائر من أجل تسوية الأزمة المالية. إنشاء لجنة ثنائية إستراتيجية جزائرية-مالية حول شمال مالي.

وفي نفس الشهر الجزائر باشرت **جولة أولى من المفاوضات التمهيدية** لتقريب وجهات نظر بين الحكومة المالية وحركات شمال مالي وهي تعتبر مرحلة بالغة الأهمية لتوفير شروط نجاح **الحوار المالي الشامل.**

26 افريل2014: تعيين الرئيس المالي **إبراهيم بوبكر كايتا** السيد **موديبو كايتا** الوزير الأول الأسبق ممثلا ساميا في المفاوضات الشاملة. وباشر هذا الأخير فورها مشاورات مع ممثلي المجتمع الدولي بمالي وكذا مع أطراف المفاوضات لا سيما الجماعات المسلحة.

5 جوان 2014: الجزائر تستقبل حركات شمال مالي من أجل **مشاورات تمهيدية** موسعة في إطار جهود المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لمالي بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمال مالي. وخلال عدة أسابيع من المحادثات بالجزائر مع الحركات المسلحة المالية شجعت السلطات الجزائرية هذه الحركات على الانضمام إلى مسار السلم وتنسيق مواقفها.

✓ **التوقيع على إعلان الجزائر**

9 جوان 2014: أفضت تلك الجهود الجزائرية المبذولة إلى التوقيع على ***إعلان الجزائر من قبل*** ثلاث حركات مسلحة ألا وهي: ***الحركة الوطنية لتحرير الأزواد*** و***المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد***" وجددت من خلاله على الإرادة في العمل على "توطيد ديناميكية التهدئة الجارية" و مباشرة الحوار المالي "الشامل".

12 جوان 2014: الحكومة المالية تؤكد بأنها سجلت التوقيع بالجزائر العاصمة على **الإعلان المشترك** من قبل الحركات المسلحة الثلاث لشمال مالي معبرة عن شكرها لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على جهود التسهيل التي بذلتها الجزائر.

14 جوان 2014: وقعت ثلاث حركات أخرى على " **الأرضية الأولية للجزائر**" ويعلق الأمر ***بائتلاف الشعب من أجل أزواد*** **وفرع من الحركة العربية للأزواد(المنشقة) وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة** توقع بالجزائر العاصمة على ***أرضية*** جددت فيها على "احترام السلامة الترابية و الوحدة الوطنية لمالي".

ومن **07 إلى 14 جوان:** جمعت السلطات الجزائرية بالجزائر خبراء ممثلين عن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية (الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان التابعة للمنطقة: بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر والتشاد).

27 جوان 2014: مجلس الأمن يشيد في لائحته 2164 حول الوضع في مالي بجهود الجزائر الهادفة إلى استتباب الأمن في البلد لاسيما في شمال مالي.

6 جويلية 2014: الجزائر تلعب دورا بارزا وتكثف جهودها لتقدم ردود وحلول "مرضية للمسألة المالية حسبما أكد بالجزائر العاصمة الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي من أجل حوار مالي شامل **موديبو كايتا.**

- ✓ **<u>إطلاق المرحلة الأولى للمفاوضات</u>**

16 جويلية 2014: ***الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي*** من أجل تحقيق الأمن في شمال جمهورية مالي يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو والتشاد وموريتانيا والاتحاد الإفريقي و المجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الإسلامي.

16 جويلية 2014: البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا والتشاد وبوركينافاسو والنيجر) تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام فرصة إطلاق **المرحلة الأولية** للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية و سياسية للأزمة في هذا البلد.

24 جويلية 2014: توقيع المشاركين في الحوار المالي على" **خارطة طريق** "من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر و وثيقة تتعلق **بوقف الاقتتال.**

✓ **المرحلة الثانية من المفاوضات**

1 سبتمبر 2014: المرحلة الثانية من الحوار المالي تبدأ بالجزائر العاصمة للتوصل إلى حل شامل و متفاوض لمشكل مناطق شمال مالي.

27 سبتمبر 2014: منظمة الأمم المتحدة تستدعي بنيويورك على هامش نقاش عام للجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي حضره الرئيس المالي **ابراهيم بوبكر كايتا** والوزراء والمسؤولون السامون الأعضاء في فريق الوساطة التي تقودها الجزائر ومجلس الأمن.

✓ **المرحلة الثالثة من المفاوضات**

18 أكتوبر 2014: اجتماع تحضيري للجولة الثالثة من الحوار الشامل المالي يفتتح بالجزائر العاصمة بحضور كافة الأطراف المالية المعنية.

19 أكتوبر 2014: الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل يبدأ بالجزائر العاصمة بحضور ممثلين عن الحكومة المالية و الجماعات المسلحة لشمال مالي و كذا كافة الأطراف المعنية.

21 أكتوبر 2014: استئناف الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة من أجل بدء أشغال الجولة الثالثة (الجزائر3) من المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي أشرفت على الوساطة.

✓ **المرحلة الرابعة من المفاوضات**

23 أكتوبر 2014: الجولة الرابعة من المفاوضات: الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لمنطقة شمال مالي توافق "كقاعدة متينة" على وثيقة تفاوض تتضمن عناصر اتفاق سلم قدمته الوساطة.

20 نوفمبر 2014: تواصل **الجولة الرابعة** من الحوار المالي الشامل في جلسة مغلقة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت إلى مسار المفاوضات بقيادة الجزائر.

22 جانفي 2015: اجتماع تشاوري يضم ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي والحكومة المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) يعقد بالجزائر العاصمة.

07 فبراير 2015: وزير الشؤون الخارجية **رمطان لعمامرة** يترأس باسم الجزائر اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي.

11 فبراير 2015: اجتماع بين الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي يعقد بالجزائر العاصمة تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية " **رمطان لعمامرة**" والوزير الأول المالي "**موديبو كايتا**".

✓ **المرحلة الخامسة من المفاوضات**

16 فبراير 2015: الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر.

19 فبراير 2015: التوقيع بالجزائر العاصمة على إعلان أطراف مسار السلم للجزائر من قبل مختلف الأطراف المالية تحت إشراف وساطة دولية تقودها الجزائر.

1 مارس 2015: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم و المصالحة تحت قيادة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر من قبل ***ممثل الحكومة المالية*** والحركات السياسية-العسكرية لشمال مالي الملتزمة في أرضية الجزائر (***الحركة العربية للازواد والتنسيقية من أجل شعب الازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة).***

3 مارس 2015: مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي يجدد دعمه الكامل لاتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر مجددا تأكيده على تمسكه بالوحدة والسلامة الترابية و سيادة مالي.

14 ماي 2015: تنسيقية حركات الأزواد ***توقع بالأحرف الأولى*** على اتفاق ***السلم والمصالحة الوطنية*** بالجزائر العاصمة.[1]

[1] الأزمة المالية: تسلسل الأحداث، محمل من:

http://www.aps.dz/ar/algerie/15989 (16/05/2015)

ثالثا: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة:

قد توجت جهود الجزائر في البحث عن تسوية للازمة في مالي بعد أشهر عدة من المفاوضات بين الأطراف المالية بالجزائر بالتوقيع بالأحرف الأولى* على اتفاق سلام و مصالحة. وبموجب هذا الاتفاق فان الأطراف المالية و الحكومة و الجماعات السياسية العسكرية للشمال "عازمين" على القضاء نهائيا على الأسباب العميقة للوضع الحالي (اللااستقرار واللاأمن) وترقية مصالحة وطنية "حقيقية".

وبهذه المناسبة حيا الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كايتا الجزائر لدعمها "الكبير" و سعيها "الدؤوب" من اجل إيجاد حلول سلمية ودائمة للازمة في مالي. وأضاف الرئيس كايتا قائلا أن "إخواننا الجزائريين قد قادوا بشكل جيد الوساطة الدولية و البحث الدؤوب عن حلول سلمية و دائمة للازمة (في مالي)[1].

ولقد وقعت الأطراف المالية بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في 1 مارس 2015 ، وذلك تحت إشراف فريق الوساطة الذي يضم كل من الجزائر كرئيس للواسطة، وكل من مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية(سيداو)، الاتحاد الإفريقي، منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، والتشاد.

أما عن الأطراف المالية: إلى جانب الحكومة المركزية في باماكو، شاركت في المفاوضات ستة حركات ناشطة في شمال مالي:

- ❖ الحركة العربية للأزواد. (منشقة).
- ❖ التنسيقية من أجل شعب الأزواد.
- ❖ تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة.
- ❖ الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.
- ❖ المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد.
- ❖ الحركة العربية للأزواد

---

[1] http://www.aps.dz/ar/algerie/13975 (21/03/2015)

* يتم ***التوقيع بالأحرف الأولى:*** في حلة ما إذا كان المفاوض غير مزود بالتفويض للتوقيع، أو في حالة تردده في الموافقة النهائية ورغبته للرجوع لحكومته للمشورة. والتوقيع بالأحرف الأولى لا يعد ملزما للدولة بالتوقيع النهائي.

وقد وقع على الوثيقة إلى جانب ممثل الحكومة المالية ممثلوا الجماعات السياسية-العسكرية لشمال مالي المشاركة في أرضية الجزائر وهي ***الحركة العربية للأزواد (المنشقة) والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة*** وفريق الوساطة الذي تقوده الجزائر. بينما تحفظت ثلاث حركات أخرى هي: ***الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لتوحيد أزواد، الحركة العربية للأزواد*** وتلقب هذه الحركات بتنسيقية حركات أزواد.

وتجسد هذه الوثيقة "الالتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار و تكريس المصالحة الوطنية في ظل الاحترام التام للسلامة الترابية و الوحدة الوطنية والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي".

ويلتزم الأطراف في إطار هذا الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه في وقت لاحق بباماكو بتطبيق "**كامل وبحسن نية**" لأحكام الاتفاق مع الاعتراف بمسؤوليتها الأولى في هذا الشأن. كما تكرس الوثيقة "***حكامة سياسية جديدة***" تقوم على الإدارة الحرة التي تسمح للمواطنين "بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الاستفادة من تمثيل أفضل على الصعيد الوطني".

وأكد وزير الشؤون الخارجية ***رمطان لعمامرة*** الذي يرأس الوساطة أن الاتفاق يعد "بمثابة بوصلة موثوقة وناجعة" لتوجيه الأطراف المالية نحو السلم والاستقرار. وقال في هذا الصدد أن هذه الوثيقة "الثمينة" ***أداة كفيلة ب"تحقيق مبادئ السلم والاستقرار والازدهار في مالي"***.

وأضاف رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الوثيقة تعد "ثمرة جهد حثيث للبحث والاتفاق من أجل سلم دائم في مالي" معربا عن أمله في أن توقع جميع الأطراف المالية على الاتفاق "في أقرب الآجال كما تم الاتفاق عليه"[1]. وأوضح في سياق متصل أن ***تنسيقية حركات الأزواد*** التي لم توقع في 2015/03/01 بالأحرف الأولى على الاتفاق وطلبت "مهلة لحشد المزيد من الدعم لهذا الموقف المؤسس" لاستعادة السلم نهائيا في مالي. وهو ما حصل بالفعل لاحقا حيث قامت حركات أزواد بالتوقيع بالأحرف الأولى في 2015/05/14. بعدما قامت بمشاورات مع قاعدتها النضالية بكيدال بين 12-15 مارس 2015 حيث جمعت قادة المجموعات الثلاث وأعيان القبائل بشمال البلاد . فقد نجحت الجزائر في إقناع تنسيقية حركات الأزواد على التوقيع، بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي بالجزائر، غير أن هذا التوقيع يبقى شكليا، بعد أن أكد الأمين

[1] التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، محمل من:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.aspx (01/03/2015)

العام للتنسيقية، ***بلال أغ الشريف***، عن "رفض شعبه للاتفاق الذي أخفق في التكفل بانشغالاته"، موضحا أن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بالجزائر جاء "لإظهار النية الحسنة للتنسيقية، والتزامها بإيجاد حل يرضي جميع الأطراف بمالي". وقال وزير الشؤون الخارجية، ***رمطان لعمامرة***، إن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي من قِبل تنسيقية حركات الأزواد يعتبر "انتصارا للعقل والضمائر الحية في المنطقة". وفي كلمة له، خلال حفل التوقيع على الاتفاق بحضور أعضاء الوساطة الدولية، اعتبر أن ما أنجز "***يمثّل انتصارا للعقل والضمائر الحية في المنطقة، ويدفعنا إلى المزيد من العمل من أجل تحقيق إنجازات في ليبيا مثل ما تم تحقيقه في مالي***". وفي الإطار نفسه، أوضح الوزير أهمية التوقيع على الاتفاق قائلا "إن ما أنجز بين الفرقاء الماليين جزء مهم يتطلب استكمال الجزء الآخر الأهم، من خلال بناء الثقة وغرس ثقافة الوئام والمصالحة والسلام بين هذه الطاقات الحية التي لا طالما استثمرت في المواجهة والاقتتال، مؤكدا "***أن الجزائر تؤمن بأن استقرارها وأمنها ورفاهيتها يكمن في رفاهية وأمن واستقرار البلدان المجاورة***". وعلى صعيد آخر، دعا لعمامرة كل الفرقاء في مالي إلى تحمل مسؤولياتهم بالاحتكام إلى القرارات والإعلانات والبيانات التي تم التوقيع عليها، والتي تهدف إلى وقف الأعمال العدائية مهما كانت طبيعتها[1].

وفي هذا الصدد أعرب وزير الشؤون الخارجية المالي ***عبدوللاي ديوب*** عن ارتياحه للتوقيع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق مؤكدا أن اتفاق السلام في مالي جاء تتويجا للشجاعة السياسية" للأطراف المالية المشاركة في مسار الجزائر. وأشار إلى أن الوثيقة الموقعة من قبل الأطراف المالية "تكرس شروط تحقيق طموحاتنا بالنسبة لمالي (...) وتشكل أساس السلم والأمن والاستقرار والديمقراطية". كما أشاد بهذا الاتفاق الذي "يحمي السيادة الوطنية لمالي وسلامته الترابية والطابع الوحدوي والجمهوري واللائكي حتى يبقى البلد موحدا". إن حكومة مالي كما أضاف "عازمة على تطبيق التزاماتها وبنية حسنة" داعيا الأطراف الأخرى إلى تبني نفس السلوك". كما دعا المجتمع الدولي إلى "تكثيف جهوده لبلوغ كل أهداف الاتفاق".

أما فريق الوساطة الذي أعرب عن ارتياحه لهذا الاتفاق معتبرا إياه "**مرحلة هامة**" في الحوار المالي الذي بوشر منذ شهر جويلية 2014 بالجزائر العاصمة من أجل تسوية الأزمة التي تشهدها منطقة شمال البلاد فقد أكد على ضرورة تطبيقه من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.

[1] سمية يوسفي. الأزواد توقع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، موقع جريدة الخبر:
http://www.elkhabar.com/press/article/1568 (14/05/2015)

كما أشارت الوساطة الدولية إلى انه بعد التوقيع المقبل على اتفاق مالي ستفتح مرحلة أخرى حاسمة أكثر. و يتعلق الأمر بمرحلة تطبيق مختلف الورشات المتفق عليها والتي سيستدعي انجازها الالتزام الصادق والمستمر للأطراف و كذا تجندهم الدائم".

وأكد ***منصف المنجي*** رئيس المينوسما إحدى المنظمات الدولية الملتزمة في إطار الحوار المالي الشامل أن "نجاح هذا الاتفاق مرهون بقدرة الأطراف على تجاوز الحواجز الإيديولوجية والثقافية والسياسية وخدمة قضية مشتركة هي السلام عامل الاستقرار والتقدم والتنمية".

من جانبها دعت بلدان الجوار والأعضاء في الوساطة الأطراف المالية إلى العمل من اجل تطبيق هذا الاتفاق الذي يعد "انتصارا للأمة المالية".

❖ وتتلخص المحاور الرئيسية التي أتى بها الاتفاق في:

يتضمن اتفاق السلم والمصالحة على 68 مادة موزعة على 7 أبواب و 20 فصل :

- التزام الأعضاء و تعهدهم بالعمل على تحقيق أهداف هذا الاتفاق من اجل تحقيق وحدة وطنية، هوية مشتركة تراعي احترام الأقليات المكونة للمجتمع المالي.

و خاصة ما يتعلق بـ:

- إقامة دولة تقوم على التشاركية السياسية و التمثيل النيابي لجميع الأقاليم و خاصة بالشمال وتقاسم السلطة وتحقيق مصالحة وطنية المادة(5).
- إقامة نموذج الدولة بمستويين محلي و وطني من خلال التمثيل السياسي و التشاركي والتسيير اللامركزي، وممثلي للدولة على عبر الجماعات المحلية و الإقليمية.
- تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية.
- وابتداءا من 2018 يتعين على حكومة مالي بحسب الاتفاق ، وضع آلية لنقل 30 % من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطات المحلية مع التركيز بشكل خاص على الشمال.
- إدماج و نزع السلاح للجماعات المتمردة وإشراكهم في المجتمع تتولى متابعته لجنة وطنية من اجل إدماجهم ضمن أسلاك الدولة:الأمن، الدفاع، والقوى المسلحة.
- قيام لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية وسائر الانتهاكات الخطيرة التي شهدها النزاع.
- تنظيم مؤتمر وطني لإجراء حوار معمق بين مكونات الشعب المالي حول الأسباب العميقة للنزاع.

- إنشاء مؤسسات الدفاع مشتركة تتولى مهام عسكرية ،دفاعية، وأمنية تحت إشراف الآلية العملية للتنسيق بمساندة المونيسما،تكون هذه الجماعات منتشرة عبر كافة الأقاليم،مع تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن .
- مع اتفاق الأطراف على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.
- تحقيق تنمية مستدامة تولي عناية خاصة للشمال على المدى القريب، المتوسط و البعيد ، لمتابعتها لمدة 3 أشهر بعد توفيق الاتفاق بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية كالبنك العالمي،البنك الإفريقي للتنمية ،البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع الحكومة والمؤسسات الدولية الأخرى المختصة وممثلي المنطقة. وتنمية بمختلف المجالات من الموارد البشرية،الخدمات الاجتماعية ،التنمية الريفية،المناجم و الطاقة الشمسية و تحسين البرامج التعليمية و الثقافة.
- ترقية المصالحة الوطنية التي تم الاتفاق عليها والمتضمنة إعداد ميثاق وطني، استحداث لجنة مكافحة الفساد .
- إدماج اللاجئين والمهجرين و وضع آليات التكفل وترقية و احترام المبادئ الإنسانية والامتناع عن تقديم المساعدة لأغراض سياسية ،اقتصادية أو عسكرية .
- الاعتراف والالتزام بالسلم و الأمن و الاستقرار في مالي والمنطقة.
- تحديد مهام الوساطة المتمثلة في:

1-تستمر في تقديم مساعيها الحسنة للأطراف.

2-تقديم نصائح للأطراف عند الاقتضاء ضمن مسار تفعيله.

3-تقوم بدور الملجأ الأخير على المستويين السياسي، والمعنوي تلتزم الأمم المتحدة،الاتحاد الإفريقي ،مجموعة دول غرب إفريقيا و الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي.

4-إنشاء لجنة متابعة الاتفاق تترأسها الجزائر رفقة بوركينافاسو،موريتانيا،النيجر،تشاد ومجموعة دول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي،الاتحاد الأوربي. من مهام هذه اللجنة:

- إعداد جدول زمني مفصل لتفعيل الأحكام والحرص على احترامه.
- القيام بتأويل الأحكام الوجيهة.
- التوفيق بين أراء الأطراف.

- تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية . اتخاذ الإجراءات التي تسمح باكتساب الأدوات الديمقراطية الجديدة محليا.

*مع تأسيس لجنة متابعة بتعيين ملاحظ مستقل يتولى التقييم الموضوعي و نشر تقرير شامل كل أربعة أشهر حول مدى التزامات المنصوص عليها في الاتفاق و تحديد العراقيل المحتملة و تقديم التوصيات حول الإجراءات المتبعة.

أما عن سبب تحفظ تنسيقية حركات الأزواد عن التوقيع على هذا الاتفاق فإن ذلك الأمر متعلق بالجانب الاختلاف المتعلق بالجانب السياسي والمؤسساتي، فبينما يقترح الأزواد إقامة كيانين فيدراليين في إطار دولة مالي المتحدة، حيث تقول وثيقة الأزواديين: " عبر هذا الاتفاق يتفق الطرفان على نموذج سياسي من النوع الفيدرالي، وإقامة اتحاد يتكون من أزواد ومالي. وإن مواطني دولة أزواد الاتحادية يديرون شؤونهم بحرية." بينما وثيقة الوسطاء لم تطرح على طاولة النقاش خيار الدولة الفيدرالية لكنها تقترح اتفاق الأطراف(الحكومة المالية والقوى الأزوادية) على وضع هندسة مؤسسية وتنموية تسمح لسكان الشمال بإدارة شؤونهم الخاصة على قاعدة الإدارة الحرة مع ضمان أكبر نسبة من التمثيل لهؤلاء السكان في المؤسسات الوطنية[1]. وهو ما جاء في ثنايا الاتفاق، وبالتالي يبقى هذا هو الخلاف الجوهري حول نمط الحكم الذي يحول دون التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة إذ أن تنسيقية حركات الأزواد تطالب بإجراء تعديلات على الاتفاق فحسبها لم يحقق مطالبها الرئيسية (الحكم الذاتي). وفي ظل هذا الوضع يبقى فريق الوساطة برئاسة الجزائر في تتبع دائم ومستمر وتكثيف الجهود من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من أجل الوصول إلى حل نهائي للنزاع القائم.

[1] سيدي اعمر بن شيخنا.،المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر. (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 29 ديسمبر2014)، ص5.

ومن خلال هذا الفصل يتضح لنا سعي الجزائر إلى حل النزاع المالي منذ زمن طويل، فهذا النزاع يشتعل منذ عقود بين بين سكان إقليم أزواد(شمال مالي) والحكومة المركزية بباماكو، منذ فترة الستينات، والنزاع يتجدد كل فترة ويرجع ذلك إلى الإرث الاستعماري والمتمثل في القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بالإضافة إلى ضعف الدولة وهشاشتها ، فضلا عن النزعة العرقية وشعور قبائل الطوارق (الأزواد) بالتهميش. إضافة إلى العوامل الخارجية وما يحدث في الدول المجاورة(مثل ما حدث في ليبيا)، خاصة في ظل فشل الدولة المالية وعدم قدرتها على مراقبة حدودها وتلبية الحاجات الأساسية لشعبها فكل ذلك يعمل على خلق حالة عدم الاستقرار السياسي وعودة النزاع الاجتماعي المتأصل للظهور مجددا. وبالطبع الجزائر وبفضل الدور الريادي الذي تقوم به في مجال حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق إعمال آلية الوساطة في كل مرة من أجل جمع الأطراف المتنازعة على التفاوض بدلا من الحرب، وكذلك نظرا للمخاطر التي قد يجلبها الفشل الدولاتي المالي وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها كتهديد للأمن الوطني واستقرار المنطقة الجنوبية أين تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية. وفي هذا الإطار سارعت الجزائر لاحتواء النزاع من أجل تفادي أي تصعيد قد يشكل تهديد خطير لها، ومن خلال طرح مقاربتها وتصورها في حل النزاعات بالطرق السلمية(الحوار، التفاوض) من خلال الوساطة، ورفض أي تدخل أجنبي من شأنه أن يزيد من تعقيد الوضع وهو ما لم تتمكن من تفاديه في حالة النزاع المالي الراهن بحيث حدث تدخل عسكري فرنسي قبل القيام بالوساطة.

وككل مرة بادرت الجزائر إلى دعوة الفرقاء الماليين وبوساطة دولية ضمت منظمات دولية وإقليمية ودول من الجوار وبرئاسة جزائرية انطلقت المفاوضات التمهيدية منذ بداية سنة2014، لتكون الانطلاقة في شهر جويلية2014 بعد توقيع الأطراف المالية(الحكومة المركزية و6 حركات من شمال مالي) على خارطة الطريق واتفاق وقف الاقتتال، وعلى مر خمس جولات من المفاوضات وبعد 8 أشهر من انطلاقها توجت الوساطة الجزائرية باتفاق سلم ومصالحة وطنية وقعت عليه الأطراف المالية بالأحرف الأولى في انتظار التوقيع النهائي، وفي انتظار ذلك تواصل الوساطة متابعتها للعملية وتكثيف جهودها للوصول لحل ملائم للنزاع القائم.

الخـــاتمـــة

ومن خلال هذه الدراسة نكون قد توصلنا إلى النتائج التالية:

– نظرا لتعدد أشكال وأنماط النزاعات الدولية، وما تتسم به هذه الظاهرة من تعقيد فهناك أيضا تعدد في طرق حلها وتنقسم إلى قسمين إما سلمية أو غير سلمية، وتعد الوساطة من أهم طرق حل النزاعات الدولية سلميا والتي تؤدي دورا إيجابيا، ولم تفقد مكانتها رغم ظهور وتطور طرق جديدة لحل النزاعات. وهي تعرف باعتبارها مسعى ودي يستهدف إيجاد حل لنزاع ما تقوم دولة ثالثة تشترك بصورة إيجابية في المفاوضات، وتتميز عن غيرها من الطرق لأنها تخفف من حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، ولا تلزم الحلول التي يتقدم بها الوسيط أطراف النزاع. تلجا الدول على الوساطة في كثير من الأحيان لمواجهة ما يعترضها من عوائق أو قد توظفها للتخفيف من ثقل نزاع حاصل داخلها، أو كطرف في نزاعات مع وحدات سياسية أخرى، أو يجري بين أطراف معينة ليست هي طرف فيه بغاية المساهمة في حله...لقاء تحقيق بعض المصالح أو الأهداف أو لغايات إنسانية لا تكون لها مصلحة مادية من وراءها.

– وكمثال عن الدور الذي يلعبه الوسيط في حل النزاعات الدولية، الوسيط الجزائري لقد امتد دوره ليشمل حل نزاعات متعددة ومعقدة، وذلك من منطلق تصوره القائم على الحل السلمي للنزاعات واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي واستخدام القوة تعتبر هذه أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل محدد للتصور الجزائري في حل النزاعات، ومنه إعمال آلية الوساطة كلما سمحت الظروف بالتدخل كوسيط. كما يحظى الوسيط الجزائري باحترام دولي نظرا للتاريخ الدبلوماسي في هذا المجال. وتعتمد الجزائر في حلها للنزاعات بالإضافة على الوساطة على معادلة تنمية= أمن واستقرار بحيث تقوم بدعم المشاريع التنموية باعتبار أن عدم قدرة الدول على تلبية حاجات سكانها يخلق لديها توترات تؤدي إلى نشوب نزاعات،

خاصة دول الساحل الإفريقي. كما تقوم الجزائر بالتنسيق مع باقي الدول على الصعيد الأمني والعسكري لاحتواء التهديدات الأمنية خاصة ما تعلق بالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وبالتالي فغن الجزائر تتبنى مقاربة شاملة (سياسيا، تنمويا، أمنيا) من أجل حل النزاعات والوقاية منها.

– وعلى هذا الأساس تنطلق في معالجتها ومحاولة إيجاد حل للنزاع المالي، بين الطوارق والحكومة المركزية بباماكو فانطلاقا من اعتباره نزاع اجتماعي ممتد بكل المعايير، حيث أن الشكوك المتبادلة بين الطرفين تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وهي ما جعل البلد يعرف دوامة من الأزمات والانتفاضات منتهيا بانهيار كلي للدولة، بحيث أدى عدم تلبية الحاجات الأساسية من امن وتنمية ومشاركة سياسية إلى أحقاد وضغائن تسببت في نزاعات اجتماعية عنيفة وطويلة الأمد. ولذلك انطلقت الجزائر في محاولتها لاحتواء هذا النزاع بالاعتماد على مقاربتها الشاملة المبنية على الحل السلمي والحوار والتفاوض بين الفرقاء تحت إشراف الوساطة الجزائرية، مع التركيز على جانب ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق بين طل أطياف الشعب المالي والتعجيل في تحقيق التنمية كعامل محوري لعودة السلم والاستقرار.

– وبعد جهود جزائرية مكثفة من خلال الوساطة وفي ظل الدعم الإقليمي والدولي تمكنت الجزائر من لم شمل الفرقاء وإقناعهم بالتفاوض وهو ما تجسد فعلا من خلال مسار الجزائر "الحوار المالي الشامل " الذي نتج عنه اتفاق للسلم والمصالحة الوطنية وقعت عليه الأطراف المالية بالأحرف الأولى في 01 مارس 2015 وهذا في حد ذاته يعتبر انتصار للدبلوماسية الجزائرية، في إنتظار مواصلة الجهود من اجل توقيع نهائي للاتفاق، ومن تم متابعة تطبيقه على أرض الواقع.

الملاحق

الملحق: رقم01

اتفاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية
منبثق عن مسار الجزائر

الديباجة

نحن حكومة جمهورية مالي والحركات الموقِّعة على خارطة الطريق الموقع عليها في الجزائر يوم 24 يوليو 2014 المشار إليها فيما يلي بالأطراف؛

المجتمعون في مدينة الجزائر في إطار مسار المفاوضات بغرض الوصول إلى اتفاق من أجل إقامة سلم شاملة ودائمة تضمن حلا نهائيا للأزمة التي يعرفها شمال مالي الذي يطلق عليه البعض تسمية الأزواد؛

إذ نعبر عن عميق امتناننا إلى الجزائر كرئيسة للوساطة وأعضائها المشكلين من مجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية (سيداوو)، الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة،، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، وتشاد؛

وبعد تحليل عميق للوضعية في مالي، عموما، وطبيعة الأزمات التي يشهدها شمال مالي على وجه الخصوص؛

وإذ نعبر عن عزمنا في القضاء نهائيا على المُسبِّبات العميقة للوضعية الراهنة والى ترقية مُصالحة وطنية حقيقية ترتكز على إعادة امتلاك التاريخ المشترك عبر وحدة وطنية تحترم التنوع البشري المميز للأمة المالية؛

وإذ نعبر عن قناعتنا بضرورة إعادة بناء وحدة البلاد الوطنية على أسس تجديدية تحترم سلامته الترابية، و تأخذ بالاعتبار تنوعه العرقي والثقافي وكذا خصوصياته الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية؛

إذ نقرُّ بضرورة الإسراع في تنمية شمال مالي اقتصاديا واجتماعيا عبر توفير نمط مكيّف لهذا الغرض؛

وإذ نعترف بضرورة إقامة حوكمة تتماشى و الخصوصيات الجغرافية التاريخية والاجتماعية الثقافية للشمال الذي شهد الكثير من المحن أثرت أيم التأثير على ظروف عيش سكانه؛

إذ نعترف بضرورة استرجاع الأمن دون تأخير، ترقية السلم والاستقرار في البلاد بشكل دائم وتجسيد قواعد الحوكمة الجيدة على أرض الواقع والشفافية في التسيير، احترام حقوق الإنسان، العدالة ومحاربة اللاعقاب؛

وإذ نعترف بضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

وإذ نجدد تمسكنا بالصكوك الأفريقية والدولية الوجيهة؛

ومراعاة للاتفاقيات السابقة والى الصعوبات التي اعترضت تطبيقها ومتابعتها؛

نتفق على ما يلي:

الباب الأول: مبادئ، التزامات وأسس من أجل تسوية دائمة للنزاع.

الفصل الأول: مبادئ والتزامات

المادة 1: تجدد الأطراف في إطار خارطة الطريق التزامها بالمبادئ التالية:

احترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، وسيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني؛

الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وترقيته وتثمين مساهمة كافة شرائح المجتمع لاسيما النساء والشباب في عملية البناء الوطني؛

تكفل السكان بالتسيير الفعلي لشؤونهم عبر نظام حوكمة يأخذ بالاعتبار طموحاتهم واحتياجاتهم النوعية؛

ترقية تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي مع أخذ قدراتها المحلية بالاعتبار؛

رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير السياسي والعودة إلى الحوار كوسيلة للحوار والتشاور لتسوية الخلافات؛

احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية؛

محاربة الفساد واللاعقاب؛

محاربة الإرهاب، الاتجار غير القانوني بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المادة 2: تلتزم الأطراف بتطبيق أحكام هذا الاتفاق تطبيقا كاملا و عن حسن نية مع الإقرار بمسؤوليتها الأولى بهذا الصدد.

المادة 3: ستتخذ مؤسسات الدولة المالية الإجراءات اللازمة لتبني الإجراءات التنظيمية ، التشريعية بل والدستورية الكفيلة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق بالتنسيق الوثيق مع الأطراف وبدعم لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة 4: ستطبق الأحكام ذات البعد الوطني المحددة في هذا الاتفاق بشكل أولوي في مناطق شمال مالي دون المساس بالإجراءات المتفق بشأنها لصالح هذه المنطقة من البلاد. تكون هذه الإجراءات قابلة للتطبيق في بقية مناطق البلاد.

الفصل 2: أسس من أجل تسوية دائمة للنزاع

المادة 5: يهدف هذا الاتفاق إلى توفير الشروط اللازمة لإقامة سلم وعدالة دائمة في مالي مما يساهم في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ويكرس رسميا تسوية النزاع بالاتفاق على أساس العناصر التالية:

بشأن تسمية: أزواد

تغطي تسمية أزواد واقعا اجتماعيا ثقافيا وخاصا بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي كمكوّن من مكونات المجموعة الوطنية. يجب أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية، التي تعكس في الآن ذاته، واقعا إنسانيا أساس إجماع وطني ضروري في إطار احترام الطابع الأحادي للدولة المالية وسلامتها الترابية.

بشأن الإجراءات الموجّهة لإقامة السلم والمصالحة الوطنية

يقتضي البعد الاجتماعي السياسي للأزمات الدورية التي يشهدها القسم الشمالي من مالي معالجة سياسية. وسينظم بهذا الصدد مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الانتقالية بدعم من لجنة المتابعة وعلى أساس تمثيل عادل للأطراف وهذا بغية السماح بفتح نقاش عميق بين مختلف مكونات الأمة المالية حول الأسباب العميقة لهذا النزاع. سيتناول هذا النقاش من بين ما يتناوله إشكالية تسمية أزواد. يجب أن تنجر عنه العناصر اللازمة لحل من شأنه السماح لمالي من تجاوز محنته الأليمة وتثمين مساهمة مختلف مكوناته في هوية البلاد وترقية مصالحة وطنية حقيقية. سيتم إعداد ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافقي للتكفل بالأبعاد ذات العلاقة بالذاكرة والهوية وتاريخ الأزمة المالية وترسيخ وحدته الوطنية وسلامته الترابية.

بشأن الإجراءات الموجهة لضمان حوكمة أفضل

علاوة على الإجراءات المشار إليها أعلاه، تقتضي التسوية النهائية للنزاع حوكمة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية تتمحور حول العناصر التالية:

- إقامة هيكلة مؤسساتية تعتمد على جماعات إقليمية مزوّدة بهيئات منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر وذات سلطات واسعة؛
- تسيير سكان المناطق المعنية لشؤونها الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة؛
- تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية؛
- تعزيز دولة القانون عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين؛
- إقامة نظام دفاع وأمن مؤسس على مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل؛
- مشاركة نشطة و معتبرة للسكان خاصة سكان الشمال في تسيير الأمن الداخلي؛
- إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها مجددا.
- إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي مشترك وبإستراتيجية تنمية خاصة تتماشى والواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي وكذا الظروف المناخية المحلية. سيتم تمويل هذه الإستراتيجية عن طريق صندوق للتنمية المستديمة تكون أمواله ذات مصدر عمومي وطني ودولي؛

التزام المجموعة الدولية بضمان التطبيق الفعلي لأحكام هذا الاتفاق واحترامها إلى جانب مرافقة الجهود المبذولة بهذا الصدد عبر دعم سياسي، دبلوماسي، مالي، تقني ولوجيستي.

- تبدأ مرحلة انتقالية بداية من توقيع الاتفاق.

الباب الثاني: مسائل سياسية ومؤسساتية

الفصل 3:الإطار المؤسساتي وإعادة التنظيم الإقليمي

المادة 6: تتفق الأطراف على إقامة هيكلة مؤسساتية من شأنها السماح لسكان الشمال، في إطار مواطنة تشاركية كاملة، من تسيير شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ التسيير الحر وضمان تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية. وفي هذا الإطار يتم التنصيص على الأحكام التالية:

- على الصعيد المحلي

- تزوّد المنطقة بمجلس إقليمي منتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر يتوفر على تحويل واسع للاختصاصات، الموارد ويتمتع بسلطات قانونية، إدارية ومالية مناسبة؛
- سيسيّر المواطنون الماليون ومواطنو مناطق الشمال، على وجه الخصوص، في هذا الإطار قضاياهم الخاصة على أساس الإدارة الحرة؛
- ينتخب رئيس المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر. كما أنه، في الآن ذاته، رئيس الهيئة التنفيذية والإدارية للمنطقة؛
- تزود الدوائر والبلديات بهيئات تداولية (مجلس الدائرة، والمجلس البلدي) منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر تسيرها مكاتب مزودة بوظيفة تنفيذية يكون على رأسها رئيس مجلس للدائرة و رئيس بلدية منتخب؛
- يُعترف لكل منطقة بحقها في تبني التسمية الرسمية التي تختارها في إطار الأحكام الخاصة بالوضعية القانونية والإدارية للمنطقة.

- على الصعيد الوطني

- إعادة تنشيط عملية تأسيس الغرفة الثانية للبرلمان والإسراع فيه تحت تسمية مجلس الشيوخ، مجلس الأمة أو أي تسمية أخرى تبين طبيعته ودوره وجعله مؤسسة تشجع على ترقية الأهداف الموكلة لهذا الاتفاق بفعل مهامه وتشكيلته؛
- تحسين تمثيل السكان في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية و/أو أي إجراءات أخرى ملائمة؛
- اتخاذ تدابير، على المدى القريب، في اتجاه فتح المجلس الأعلى للجماعات المحلية خاصة أمام ممثلي الزعامات التقليدية، النساء والشباب؛
- ضمان تمثيل أحسن لسكان شمال مالي في المؤسسات والمصالح العمومية الكبرى، الأسلاك والإدارات التابعة للجمهورية.

الفصل الرابع: توزيع السلطة والاختصاصات

المادة 7: تعترف الأطراف بضرورة تقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية لضمان مستوى الفعالية اللازم وأخذ احتياجات وطلبات المواطنين والجماعات بالاعتبار في الأساس.

المادة 8: تتوفر المناطق على اختصاصات، في إطار عام يحدد مسبقا عن الطريق التشريعي والتنظيمي، في المجالات التالية:

- خطة وبرنامج التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- تهيئة الإقليم؛
- استحداث التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية القاعدية وتسييرها (التربية الأساسية والتكوين المهني، الصحة، البيئة، الثقافة، هياكل الطرق والاتصالات التابعة للجهة، الطاقة، الري والتطهير) الزراعة، تربية المواشي، الصيد النهري، تسيير الغابات، النقل، التجارة، الصناعات، الصناعات التقليدية، السياحية نقل فيما بيمن المناطق؛
- الموازنات، الحسابات الإدارية للمناطق؛
- فرض الضرائب وتطبيقها والإيرادات الخاصة على أساس المقاييس التي تحددها الدولة؛
- فرض الرسوم والإتاوات؛ قبول الهبات ورفضها، الإعانات والتركات؛

منح الإعانات؛

- الدخول في المشاركات؛
- التعاون اللامُمَرْكز والتوأمة؛
- الشرطة الإقليمية والحماية المدنية.

المادة 9: تعد مداولات الجماعات الإقليمية نافذة بداية من تاريخ نشرها وإرسالها إلى ممثل الدولة.يحدد القانون توزيع الاختصاصات بين مختلف الجماعات الإقليمية على أساس السُّلمية.

الفصل الخامس: تمثيل الدولة ومراقبة الشرعية

المادة 10: تعيّن الدولة ممثلا عنها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة. وبهذا الصدد، فإنه يمثل السياسة الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ويسهّل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم.

المادة 11: تمارس الدولة عبر ممثلها مراقبة بعدية على شرعية العقود الإدارية الصادرة عن الجماعات الإقليمية. يحدد القانون كيفيات ممارسة هذه الرقابة.

المادة 12: دون المساس باختصاصات الدولة في إطار اختصاصاتها القانونية، تتفق الأطراف على ضرورة قيام استشارة بين الدولة والمناطق حول:

إنجاز مشاريع التنمية التي تقررها الدولة والهيئات العمومية أو الخاصة فيما يتعلق بهذه الكيانات؛

استغلال الموارد الطبيعية وخاصة منها المعدنية؛

أي مسألة أخرى تندرج ضمن تطبيق هذا الاتفاق.

الفصل السادس: التمويل والوسائل

المادة 13: إضافة إلى تحديد معدلات الضرائب، الإتاوات والضرائب المحلية كما هو منصوص عليه في المادة رقم 08 من هذا الاتفاق، تتمتع المناطق بحرية فرض ضرائب تتماشى وبنيتها الاقتصادية وأهدافها التنموية في إطار القانون.

المادة 14: تلتزم الدولة بأن تضع من هنا إلى غاية سنة 2018 آلية تحويل 30% من إيرادات موازنة الدولة إلى الجماعات الإقليمية على أساس نظام معادلة نسبية مع منح عناية خاصة لمناطق الشمال وذلك وفقا لمقاييس ستحدد.

المادة 15: تعيد الدولة التنازل للجماعات الإقليمية عن نسبة من المداخيل المترتبة، عن استغلال، الموارد الطبيعية خاصة منها المنجمية وفقا لمقاييس ستحدد لاحقا باتفاق مشترك.

المادة 16: تلتزم الدولة بـ :

أن تحول إلى الجماعات الإقليمية المصالح اللاممركزة التابعة لمجالات اختصاصها؛

أن تجعل الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية أكثر جاذبية وخاصة في مناطق شمال مالي؛

أن تشجع التشغيل في الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية التي ستخصص نسبة كبيرة منها إلى مواطني مناطق الشمال.

الباب الثالث: مسائل الدفاع والأمن

الفصل السابع: المبادئ التوجيهية

المادة 17: تخضع مسائل الدفاع والأمن التالية للمبادئ التوجيهية التالية:

- شمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن؛
- وحدانية القوات المسلحة وقوات ألأمن المالية التابعة عضويا وسُلّميا للدولة المركزية؛
- الانتشار المتدرج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

الفصل الثامن: إقامة معسكرات، اندماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المادة 18: يهدف مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم إلى الإدماج أو برنامج اندماج ونزع السلاح ،التسريح وإعادة الإدماج. يطبق هذا المسار وفق معايير وممارسات مهنية بمساهمة البعثة الأممية المتعددة الاختصاصات للاستقرار في المالي (المينوسما) .

المادة 19: تتفق ألأطراف على إقامة لجنة وطنية مكلفة باندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج مشكلة من ممثلي الحكومة والحركات الموقِّعة. تعمل هذه اللجنة بتعاون وثيق مع لجنة متابعة هذه الاتفاقية.

المادة 20: تتم عملية الإدماج و الاندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج وفقا لوتيرة وضع المحاربين داخل معسكرات إما لدمجهم ضمن أسلاك الدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوى الأمن أوعودتهم للحياة المدنية. ستمس عملية اندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج المحاربين القدماء الموجودين في المعسكرات والذين لم يستفيدوا من الإدماج.

الفصل التاسع: إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة 21: تنتشر القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها مجددا وبشكل تدريجي بداية من تاريخ توقيع الاتفاق على كافة مناطق شمال مالي. تتم عملية الانتشار تحت إشراف الآلية العملياتية للتنسيق بمساندة المونيسما.

المادة 22: يجب على القوات المنتشرة أن تضم عددا معتبرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق.

الفصل 10: إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة 23: تتفق الأطراف على ضرورة القيام بإصلاح عميق لقطاع الأمن مستخلصين في ذلك الدروس من التجارب السابقة ومعتمدين على الوثائق الوجيهة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

المادة 24: تأخذ الحكومة بمساعدة الشركاء الدوليين كافة الإجراءات اللازمة لإقامة مؤسسات دفاع وأمن قادرة على الاستجابة للمقتضيات الأمنية للبلاد والمساهمة في ترقية الأمن الإقليمي.

المادة 25: تتفق الأطراف على تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن يكون تمثيلي بما فيه الكفاية ويجمع أشخاص مؤهلين من كافة المجموعات السكانية للتفكير بشكل عميق حول منظور جديد للأمن والدفاع آخذين في ذلك بعين الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية الوجيهة.

المادة 26: يقدم المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني توصيات بشأن العمل وفقا لآليات تجديدية في مجال التعيين في مناصب القيادة والمصالح الأخرى بغرض تعزيز التجانس الوطني إلى جانب احترافية وفعالية المناصب المذكورة.

المادة 27: ستستحدث في سياق إصلاح القوات المسلحة والأمنية شرطة توضع تحت سلطة الجماعات الإقليمية في إطار السلطات المخولة لها.

المادة 28: توضع لجان استشارية محلية للأمن تضم ممثلي الدولة، السلطات الإقليمية والمحلية، الجماعات والسلطات التقليدية تحت سلطة رئيس الهيئة التنفيذية المحلية.

الفصل 11: مكافحة الإرهاب

المادة 29: تجدد الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار غير القانوني بالمخدرات بما في ذلك عبر الاستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة.

المادة 30: تتفق الأطراف على أن تؤسس، كلما اقتضى الأمر ذلك، وحدات خاصة بغية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الباب الرابع: التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية

الفصل 12: الإستراتيجية النوعية للتنمية

المادة 31: تتفق الأطراف على أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر بشكل عميق في رؤيتها للتنمية المحلية في اتجاه ترك حرية اكبر للجماعات المحلية لوضع إستراتيجيات تنميتها في إطار مقاربة تضامنية . تشاركية مكيفة مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي المحلي مما يضمن الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

المادة 32: يمكن لمنطقتين أو أكثر ووفق شروط يحددها القانون إقامة هيئات ملائمة بغرض ترقية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل وهذا في حدود اختصاصاتها كما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

المادة 33: تستحدث منطقة تنمية خاصة بالمناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري بين الأقاليم يتشكل من ممن ممثلي الجمعيات الإقليمية المعنية ومكلف حصريا بمهمة تنسيق الجهود الرامية إلى تجميع الوسائل المشتركة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية والمسائل ذات العلاقة.

المادة 34: تستفيد المنطقة من إستراتيجية نوعية للتنمية تشترك الأطراف في وضعها بدعم من الشركاء الأجانب يمولها، على وجه الخصوص، صندوق خاص بالتنمية المستدامة.

المادة 35: تهدف الإستراتيجية إلى رفع مناطق الشمال إلى مستوى بقية مناطق البلاد في مجال المؤشرات التنموية وهذا في أجل لا يتجاوز مرحلة تتراوح بين 10 و 15 سنة. يتولى المجلس الاستشاري لمنطقة التنمية عملية المتابعة بدعم من المؤسسات والسلطات المختصة.

المادة 36: تتوافق الأطراف على أن تؤسيس، تحت إشراف لجنة متابعة هذا الاتفاق، " مهمة تقييم مشترك بشمال مالي (م.ت .م /شمال مالي)" وهذا بغرض تحديد الاحتياجات في مجال الرفع السريع، الحد من الفقر والتنمية في المنطقة. تتم المهمة، على أبعد تقدير، بعد 3 أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق. ستوجه الدعوة للبنك العالمي، البنك الأفريقي للتنمية والبنط الإسلامي للتنمية للإشراف على هذه المهمة بالتنسيق مع الحكومة والمؤسسات الدولية الأخرى المختصة وممثلي المنطقة.

المادة 37: يعقد مؤتمر مخصص لجلب الأموال اللازمة لهذا الغرض في الشهرين اللذين يليان إعداد الإستراتيجية النوعية للتنمية. سيحدث المؤتمر صندوقا للتنمية المستدامة الذي سيكون أداة تمويل للإستراتيجية النوعية للتنمية.

الفصل 13: تعبئة من أجل تنمية مناطق الشمال

المادة 38: ستستفيد منطقة تنمية الشمال وبأولوية من إجراءات دعم الدولة المنصوص عليها هذا في هذا الاتفاق.

وبهذا الصدد، تتفق الأطراف على وضع كافة التدابير على المدى القريب، المتوسط والبعيد المنصوص عليها في الملحق الخاص بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

مع انطلاق الجلسات الأولى تعرض الحكومة على لجنة متابعة الإتفاق وثيقة توضح فيها التزاماتها ذات الصلة والوسائل الخاصة المرتقب تعبئتها إضافة إلى الجدول الزمني لتفعيل الالتزامات المتفق عليها لاسيما تلك المتعلقة بالمجالات التالية:

- الخدمات الاجتماعية القاعدية؛
- تطوير الموارد البشرية؛
- الأمن الغذائي؛
- التنمية الريفية (الزراعة، تربية المواشي والنشاطات الرعوية)؛
- المنشآت المهيكلة بغرض ضمان فك العزلة عن المناطق الشمالية؛
- المناجم والطاقة الشمسية؛
- التشغيل الموجه بالخصوص للنساء والشباب وقدماء المحاربين؛
- إنشاء مؤسسات محلية؛
- إعادة إدماج وتأهيل العائدين والنازحين وغيرهم من الفئات الهشة؛

- الصناعة التقليدية، السياحة، التجارة والاتصالات؛
- التربية والثقافة.

المادة 39: بخصوص التربية والثقافة، تتفق الأطراف على اتخاذ الإجرءات التالية:

- تكييف البرامج التعليمة مع الواقع الاجتماعي والثقافي للأقاليم؛
- ترقية اللغات والكتابات المحلية؛
- تعزيز النظام التعليمي الابتدائي والثانوي مع إيلاء عناية خاصة لمبدأ التربية للجميع؛
- استحداث مؤسسات تعليمية عليا؛
- استحداث مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية؛
- ترقية ثقافات هذه الأقاليم محليا و إقليميا و دوليا.

المادة 40: يتم إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم و ذلك لتعزيز قدرات التحكم في منجزات الأقاليم والتمكين من متابعة ملائمة لتفعيل التزامات الحكومة لصالح الأقاليم.

تعتبر الوكالة جزءا من الإدارة الإقليمة وهي تحت سلطة رئيس المجلس الإقليمي و مسؤولة أمامها.

المادة41: يتم إبرام اتفاقيات–برامج الأقاليم / الدولة بهدف إعداد برامج استثمارية متعددة السنوات مهيكلة ووضع تنظيم واجبات الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المادة 42: تلتزم الدولة بتسهيل مساهمة أكبر للجماعات الإقليمية في حشد واستعمال الموارد والاعتمادات المتأتية من استكشاف الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها وكذا العائدات الناتجة من التعاون اللامركزي والاتفاقات الاقتصادية ذات الصلة التي أبرمتها الدولة.

المادة 43: تلتزم الدولة بترقية مشاريع التعاون الحدودي المتعلق بالمبادرات المحلية. وستتخذ إجرءات من شأنها ضمان إشراك ملائم للجماعات الإقليمية في إعداد و إبرام وتنفيذ ومتابعة الاتفاقات المتعلقة بالقروض ومساعدات التنمية ذات الصلة.

المادة 44: سينجز الشركاء الفنيون بالمال مجلة دورية خاصة بالبرامج التنموية تحت إشراف لجنة المتابعة.

المادة 45: كل الفاعلين الدوليين الذين سبق لهم إعداد استراتيجيات أو أخذ مبادرات في شأن الساحل مدعوون لإعطاء الأولوية الضرورية لحاجيات أقاليم شمال مالي و للأهمية التي يكتسيها استقرارها السريع من أجل السلم والأمن في المنطقة.

الباب الخامس: مصالحة و عدالة و قضايا إنسانية

الفصل 14: مصالحة و عدالة

المادة 46: اتفق الأطراف على ترقية مصالحة وطنية حقيقية قائمة على العناصر الآتية:

– إعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية؛

– إقامة آليات عدالة انتقالية لاسيما بتفعيل لجنة تقصي الحقائق، عدالة و مصالحة؛

– استحداث لجنة مكافحة الفساد والجنوح المالي؛

– استحداث لجنة تحقيق دولية تتولى الكشف عن كل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة، وجرائم هتك الأعراض وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كافة التراب المالي؛

– التأكيد على عدم قابلية التقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية؛

– عدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها ممارسة العنف ضد النساء والبنات والأطفال المرتبطة بالنزاعات؛

– تعزيز السلطة القضائية بكيفية تضمن دولة القانون على كامل التراب الوطني؛

– الالتزام بإجراء إصلاح عميق في جهاز العدالة بهدف تقريبها من المتقاضي وتحسين أدائها ووضع حد للاعقاب وإدراج المنظومات التقليدية والعرفية دون تجاوز سيادة القانون؛

– تعميم المساعدة القضائية والقانونية والإعلام حول حقوق المواطنين؛

– ترقية دورات تكوينية ذات نوعية لفائدة الفاعلين في قطاع العدالة ومساعديها بما في ذلك القضاة التقليديين؛

– إعادة الاعتبار للقضاة التقليديين ودورهم في إدارة العدالة لاسيما في ما يتعلق بالوساطة المدنية لمراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية والعرفية؛

– إعادة الاعتبار لوضع السلطات التقليدية عبر التكفل بها مع مراعاة قواعد التشريف لها.

الفصل الخامس عشر: القضايا الإنسانية

المادة 47: تلتزم الأطراف بتوفير الظروف الضرورية لتسهيل رجوع وإعادة وإدماج واندماج كل المهجرين واللاجئين ووضع آليات التكفل بهم طبقا للصكوك الإفريقية والدولية ذات الصلة بما فيها معاهدة الاتحاد الإفريقي لسنة 1969 المتضمنة تسيير الجوانب الخاصة بقضايا اللاجئين بإفريقيا واتفاقية سنة 2009 (اتفاقية كمبالة) حول حماية ومساعدة الأشخاص المهجرين في إفريقيا.

المادة 48: تدعو الأطراف الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم المجهودات الرامية إلى ضمان الرجوع السريع للأشخاص المهجرين واللاجئين وإعادة إدماجهم واندماجهم .

المادة 49: تلتزم الأطراف بترقية واحترام المبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلالية التي تخضع لها العملية الإنسانية . كما تلتزم بالامتناع عن أي استعمال للمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، وكذا تسهيل مرور الوكالات الإنسانية وضمان سلامة أعضائها.

الباب السادس: ضمانات ومرافقة دولية

الفصل السادس عشر: مسؤولية الأطراف

المادة 50: تعترف الأطراف أن أولى الضمانات لتحقيق الاتفاق تكمن في إخلاصها وحسن نيتها والتزامها بتحمل مسؤولية محتواه والعمل على تفعيل جميع أحكامه لفائدة مصلحة بلادها والسلم واالأمن و الاستقرار في مالي وفي المنطقة بأكملها.

المادة 51: تطلب الأطراف من الطبقة السياسية والمجتمع المدني لاسيما المنظمات النسوية والشبانية ووسائل الإعلام والمخاطبين التقليديين والسلطات التقليدية والدينية تقديم مساهماتهم كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق.

الفصل السابع عشر: دور الوساطة

المادة 52: تحت إشراف الجزائر بصفتها رئيس الفريق، فإن الوساطة هي الضامن السياسي للاتفاق واحترام الأطراف لأحكامه. وبصفتها هذه فإنها:

– تستمر في تقديم مساعيها الحسنة للأطراف؛

– تقدم نصائح للأطراف عند الاقتضاء ضمن مسار تفعيله؛

–تقوم بدور الملجأ الأخير على المستويين السياسي والمعنوي في حال اعتراض صعوبات خطيرة من شأنها الحيلولة دون بلوغ أهداف وغايات هذا الاتفاق.

المادة 53: تساهم الوساطة بفعالية في المرافعة الدولية للتطبيق الأمثل للاتفاق وحشد الدعم الضروري لمصلحة مالي.

الفصل الثامن عشر: دور المجموعة الدولية

المادة 54: إن المجموعة الدولية هي الضامن للتفعيل الحرفي لهذا الاتفاق وهي ملتزمة بمرافقة الجهود المبذولة في هذا الشأن. و بالخصوص:

– تلتزم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومجموعة دول غرب إفريقيا والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهم من الشركاء بتقديم كامل دعمها السياسي لهذا الاتفاق؛

– إن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الأممي مدعوان لتقديم كامل الدعم لهذا الاتفاق وكذا متابعة تنفيذه وعند الاقتضاء اتخاذ إجراءات ضد كل من يعرقل تفعيل الالتزامات التي يتضمنها وتحقيق الأهداف المسطرة؛

إن المجموعة الدولية مطالبة بمرافقة تفعيل هذا الاتفاق من خلال الدعم المالي والفني واللوجستي الضروري لسير مختلف الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، تسريح ونزع السلاح وإعادة الادماج DDR، إصلاح قطاع الأمن RSS والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا بالمساهمة السريعة والسخية في الصندوق النقدي المرتقب واغتنام فرصة انعقاد مؤتمر النداء للتمويل المنصوص عليه في الاتفاق لتقديم مساهمة معتبرة قصد تنمية الأقاليم الشمالية.

المادة 55: اتفق الأطراف على إقامة آلية تقييم ومتابعة تضم مجموع الفاعلين المعنيين من مالي والشركاء الدوليين.

المادة 56: إن الدور الحاسم والمساهمات المعتبرة والمنتظرة من البعثة الأممية لاستقرار مالي ومن وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات أو الهيآت ما بين الدول لتحقيق أهداف هذا الاتفاق يكمن في المهام التي أوكلتها لها هيآتها المختصة.

الفصل التاسع عشر: لجنة متابعة الاتفاق

المادة 57: يتفق الأطراف على استحداث لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي فور توقيعه.

المادة 58: تتكون لجنة متابعة الاتفاق من: حكومة مالي والحركات الموقعة على هذا الاتفاق والوساطة (الجزائر بصفقتها رئيس الفريق، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، مجموعة دول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي). إن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الأممي مدعوون للمشاركة في أشغال اللجنة. يمكن أيضا للجنة متابعة الاتفاق وعند الاقتضاء دعوة فاعلين آخرين وهيآت مالية دولية للمساهمة في أشغالها.

المادة 59: تترأس الجزائر لجنة متابعة الاتفاق بصفتها رئيس فريق الوساطة ويساعدها في ذلك بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد بصفتهم نواب للرئيس. تجتمع اللجنة في باماكو؛ يمكنها الاجتماع استثنائيا في مكان آخر عند الضرورة. تجتمع في جلسة علانية مرة شهريا على الأقل ويمكنها الاجتماع استثنائيا عند الاقتضاء.

المادة 60: تؤدي لجنة متابعة الاتفاق المهام التالية:

– القيام بالمتابعة والمراقبة والتنسيق والإشراف على التنفيذ الفعلي من جميع الأطراف لكل أحكام الإتفاق وذلك دون الإخلال بعهدة البعثة الأممية لاستقرار مالي المستمدة من مجلس الأمن الأممي؛

– إعداد جدول زمني مفصل لتفعيل الأحكام الوجيهة من الاتفاق والحرص على احترامه ؛

– القيام بتأويل الأحكام الوجيهة للاتفاق في حال نشوب خلافات بين الأطراف؛

– التوفيق بين آراء الأطراف عند الاقتضاء؛

– تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتنفيذ الفعلي لأحكام الإتفاق بما في ذلك:

1. تواجد المصالح العمومية غير الممركزة واللامركزية في الشمال؛
2. الإحتكام إلى ا لنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام الإتفاق؛
3. تحويل الموارد والوسائل الضرورية للسير الفعلي للجماعات الإقليمية وممارسة اختصاصاتها؛
4. اتخاذ الإجراءات التي تسمح باكتساب الأدوات الديمقراطية الجديدة محليا المنصوص عليها في الاتفاق لاسيما من خلال تحيين القوائم الانتخابية والتشجيع على الانضمام والمشاركة في الانتخابات المحلية ومرافقة عملية استحداث المؤسسات والإجراءات الجديدة .

المادة 61: مع مراعاة عهدتها وفي حدود قدراتها تقود البعثة الأممية لاستقرار مالي أمانة لجنة متابعة الاتفاق . CSA تقوم بعثة الأمم المتحدة لاستقرار مالي بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوربي ومجموعة دول غرب إفريقيا بدعم لجنة متابعة الاتفاق في متابعة تنفيذ الاتفاق.

المادة 62: للقيام بمهامها تستعين لجنة متابعة الاتفاق بأربع لجان فرعية تتولى المواضيع التالية "القضايا السياسية والمؤسساتية"؛ "الدفاع والأمن"؛ "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ "المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية".

الفصل العشرون: ملاحظات مستقلة

المادة 63: تتفق الأطراف على أن تقوم لجنة متابعة الإتفاق بتعيين ملاحظ مستقل يتولى التقييم الموضوعي لمدى تنفيذ هذا الإتفاق.

يقوم بنشر تقرير شامل كل أربعة أشهر يعرض فيه مدى تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاق و تحديد العراقيل المحتملة ويحدد المسؤوليات مع تقديم التوصيات حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

المادة 64: يستفيد الملاحظ المستقل من الدعم التقني المطلوب لأداء مهامه.

الباب السابع: أحكام نهائية

المادة 65: لا يمكن إدخال أي تغيير على أحكام هذا الاتفاق وملحقاته إلا بموافقة صريحة لكل الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق وبعد استشارة لجنة المتابعة.

المادة 66: إن الملحقات وإعلان مسار الجزائر الموقع بتاريخ 19 فيفري2015 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق ولها نفس الأثر القانوني الذي تكتسيه الأحكام الأخرى من النص.

المادة 67: يفهم من التنسيقية والأرضية كل الكيانات التي تنتمي إليها عند تاريخ التوقيع على الاتفاق. فالموقعون باسم التنسيقية والأرضية يقومون بذلك باسم كل واحدة من تلك الكيانات وجميعها.

المادة 68: يسري مفعول هذا الاتفاق فور توقيعه من الأطراف والوساطة.

المصدر: موقع وكالة نواكشوط للأنباء:

http://www.ani.mr/?q=node/2081 (03/03/2015)

قائمـــة المـــراجع

المراجع باللغة العربية:

القوانين:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري1996**.

الكتب:

2) أحمد خليل خليل ، **ملحق موسوعة السياسة**. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

3) بن القبي الصالح ، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**. الجزائر: ANEP Edition، 2002.

4) بوعشة محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الإرترية**. بيروت: دار الجيل، 2004.

5) بوقارة حسين ، **تحليل النزاعات الدولية**. الجزائر: دار هومة، 2008.

6) حسن يوسف يوسف ، **التحكيم الدولي**. الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية.2011.

7) الرماني إبراهيم ، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999–2003**. الجزائر: منشورات ANEP، 2003.

8) سعد الله عمر ، **حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

9) سعدالله عمر ، **الوجيز في حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

10) الشاعري صالح يحي ، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006.

11) شنة أحمد ، **العاصفة الزرقاء" تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**". الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع.

12) شنيكات خالد حامد ، غالب عبد عربيات. " التنبؤ في العلاقات الدولية" ، **دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الأردن: الجامعة الأردنية. المجلد39، العدد: 3، 2012.

13) عبد الغفار محمد أحمد ، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية**. الجزء الأول؛ الجزائر: دار هومة، 2003.

14) العشاوي عبد العزيز ، علي أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**. الجزائر: دار الخلدونية، 2010.

15) غريفيش مارتن ، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (ترجمة: مركز الخليج للدراسات) ، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

16) محمد الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2005.

17) محمد فرج أنور ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

18) مور كريستوفر ، **عملية الوساطة–استراتيجيات عملية لحل النزاعات**. (ترجمة: فؤاد سروجي)، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

19) ميلود نهى سالم ،**الوساطة كآلية لحل المنازعات الدولية**. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2009.

20) ن. والتز كينيث ، **الإنسان والدولة والحرب**. (ترجمة: عمر سليم التل) ، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.

21) نيد ليبو ريتشارد ، **لماذا تتحارب الأمم" دوافع الحرب بين الماضي والمستقبل"**. (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي) ، الكويت: عالم المعرفة ، 2013.

الأطروحات والمذكرات:

22) شاكر ظريف ، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات".(مذكرة ماجستير، شعبة العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2010).

23) العايب سليم ، " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي". (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011).

24) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، " العلاقات العراقية الإيرانية" في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011". (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط– الأردن، 2011).

25) فاطمة الزهراء حشاني ،« النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة » . (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007–2008).

26) فراجي هشام ،" البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2009".(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي براهيم– الجزائر، 2009).

27) قارة ليلى ، " الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963–2010" . (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011).

28) مقدم فيصل ، " الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي–الإرتيري". (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة، 2008).

المقالات: (المجلات و الدوريات)

29) بوقارة حسين ، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها عما الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي .(مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر،2010).

30) شمامة خير الدين. " التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر. العدد: 02، ديسمبر2014.

31) عبد الرزاق جاسم خيري. الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة. **مجلة الدراسات الدولية**، بغداد. العدد: 57، 2014.

32) علي عمرو ، " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية". **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة. العدد: 149، جويلية2002.

33) محاضرة الأستاذ ليوناردو فيلانيون" عميد كلية العلوم السياسية بجامعة فلوريدا"، يوم 2014/05/11. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، الجزائر، العدد: 01، جويلية 2014 .

34) محمود بدوى منير ، " مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات المستقبل**، القاهرة. العدد: 03، 1997.

35) مساعيد.ض." مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل"، **مجلة الجيش**، الجزائر،العدد: 570، جانفي 2011.

36) مسيح الدين تسعديت. " لنزاع الممتد في مالي من كيدال1963 إلى اتفاق واغادوغو2013" ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر. العدد: 01، جويلية 2014 .

التقارير :

37) بوحنيه قوي، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي". (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، جويلية2012).

38) سيدي اعمر بن شيخنا.،المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر. (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. 29 ديسمبر2014).

39) محند برقوق،" التعاون الأمني الجزائري– الأمريكي والحرب على الإرهاب". (تقارير مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2009).

المراجع الإلكترونية باللغة العربية:

40) ابن منظور،« لسان العرب » ، محمل من: http://wiki.dorar-aliraq.net/lisanalarab/?p7201

41) تصريحات أدلى بها السفير الأمريكي" جيمس دبليو باردبو" في الجمعية العامة للأمم المتحدة،23حول دور الوساطة في حل النزاعات، في 23 ماي 2012، محملة من:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans2012/05/201205316541.html

42) منظمة نيباد" منظمة الشراكة لتنمية افريقيا"، محمل من: http://www.qiraarafrican.com/view/?q=936

43) الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لافريقيا، محمل من :
http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/compnonent/k2/item1470

44) خلفية: حقائق أساسية حول جمهورية مالي، محمل من :
http://arabic.people.com.cn/31660/6590205.html

45) العربي دحو، " الطوارق: الجذور والتموقع ونظام الحكم" ، محمل من:
http://larbidahou.com/Articles/Article_17.php

46) خبراء: معالجة أزمة الهجرة السرية تنطلق من الداخل الأفريقي نحو أوروبا"، **صحيفة العرب**، لندن. العدد:9898، 2015/04/25. محملة من: http://www.alarab.co.uk/?id=50839

47) محمد أمين سني، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي". (دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي2010/09/15) ، محملة من:
http://snimedamine.maktoobblog.com

48) طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر "أزواد"، محمل من:
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432

49) سميرة بلعمري،" خطة لدعم النشاط الاقتصادي بالجنوب و تشجيع الجزائريين على الاستقرار بالصحراء"، **بوابة الشروق**. محمل من: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/62249.html?print?u=5001

(50 محمد دخوش." الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، **يومية الرائد**. محملة من:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020

(51 وليد رمزي، **اتفاق جزائري– مالي لتعزيز التعاون**. www.magharebia.com
تعزيز التعاون العسكري بين الجزائر ومالي، شبكة المشوار السياسي. محمل من:
http://www.alseyassi– dz.com/ara/sejut.php?ID=11297

(52 الأزمة المالية: تسلسل الأحداث، محمل من: http://www.aps.dz/ar/algerie/15989

(53 http://www.aps.dz/ar/algerie/13975

(54 التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، محمل من:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.aspx

(55 سمية يوسفي. الأزواد توقع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، موقع جريدة الخبر:
http://www.elkhabar.com/press/article/1568

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

56) Barry Buzan, Ole Woever , **Regions and Powers**. New York: Cambridge University Press, 2003.

57) Louis W.Goodman and Brian S.Mandell. **International Conflict Resolution For The 21st Century : Preparing Tomorrow's Leaders**, Washington: Association Of Professional schools Of International Affairs, 1994.

58) Richard M. Keuko, **Guerre et conflits modernes**. Paris : l'Harmattan, 2008.

المراجع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

59) Anne Peters, « International Dispute Settlement : A Network of Cooperation Duties ». European Journal of International Law, vol :14, n°1, 2003, p6. Chargé à partir : http://www.ejil.org/article.php?article=401&issue24 .

60) Edomond Bernus,''Etre Touareg au Mali '' , Chargée à partir : http://www.politique–africaine.com/numeros/pdf/047023 .

61) Crimes de guerre au nord–Mali/FDH–AMDH/10. Chargée à partir : https://www.fidh.org/IMG/pdf/rapmali592f.pdf.

الفـــــهرس

شكر وإهداء

الملخص	01
خطة الدراسة	03
مقدمة	04
الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية	13
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الدولية	15
أولا: مفهوم النزاع الدولي	15
ثانيا: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية	21
ثالثا: تصنيف النزاعات الدولية	27
المبحث الثاني: حل النزاعات الدولية	30
أولا: النزاعات الدولية بين التسوية والحل	30
ثانيا: الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية	32
ثالثا:الطرق غير السلمية لحل النزاعات الدولية	36
المبحث الثالث: عملية الوساطة	39
أولا: تعريف الوساطة	39
ثانيا: مراحل عملية الوساطة	41
ثالثا: أمثلة على الوساطة	50
الفصل الثاني: التصور والأداء الجزائري في حل النزاعات الدولية	52
المبحث الأول: التصور الجزائري حسب مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	54
أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار	54
ثانيا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها	56
ثالثا: مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة	57
رابعا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	59
المبحث الثاني: الجهود الجزائرية المبذولة لحل النزاعات الدولية	60
أولا: على الصعيد السياسي والدبلوماسي	60

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي والتنموي	64
ثالثا: على الصعيد الأمني والعسكري	69
المبحث الثالث: أمثلة عن إعمال الدبلوماسية الجزائرية آلية الوساطة	74
أولا: الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي- الإيراني 1975	74
ثانيا: الوساطة الجزائرية لحل مشكل الرهائن الأمريكان المحتجزين بطهران1979	75
ثالثا: الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الإرتيري 2000	77
الفصل الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي (2012- 2015)	85
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المالي	87
أولا: قيام دولة مالي	87
ثانيا: الخلفية التاريخية للتمرد في شمال مالي	89
ثالثا: تبعات الفشل الدولاتي المالي على المنطقة	96
المبحث الثاني: الدور الجزائري في حل النزاع المالي	103
أولا: الوساطات المتعددة	106
ثانيا: دعم المشاريع التنموية في مالي	108
ثالثا: التنسيق الأمني والعسكري	110
المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي في ظل التطورات الأخيرة 2012-2015	111
أولا: أسباب عودة النزاع الحالي 2012-2015	112
ثانيا: الوساطة الجزائرية" الحوار المالي الشامل"	116
ثالثا: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة	120
الخاتمة	127
الملاحق	130
قائمة المراجع	131